



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة
قسم علوم التسيير



عنوان الموضوع:

السياسة النقدية و دورها في محاربة التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
التخصص إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذة:

د/ مجدوبي شهرزاد

من إعداد الطالبان:

-بواب محمد

-بن علي الياس

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مساهل عبد الرحمان	دكتور	المركز الجامعي نور البشير	رئيسا
مجدوبي شهرزاد	دكتورة	المركز الجامعي نور البشير	مقررا
طالبى صلاح الدين	دكتور	المركز الجامعي نور البشير	عضوا

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي
صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي
أَمْرِي (٢٦) وَأَحْلِلْ عُقْدَهُ
مَنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا
قَوْلِي (٢٨)
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



الشكر و العرفان:

- قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ. (البقرة 172)
- قال الرحمة المهداة صلى الله عليه و سلم: من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه؛ فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه.

- فحمدا لله حمدا يليق بجلاله و عظمته وسلطان جاهه على أن يسر لنا ووفقنا في اتمام هذه الدراسة
- يعجز الشعر والنثر والكلام كله في وصف فضلك، وذكر شركك، وتقدير فعلك، فلك كل الشاء وجزيل
الشكر، وصادق العرفان، على قبولك الاشراف علينا و اعانتنا وقت الحاجة وامدادنا بالمعلومات وتوجيهنا
وعلى كل ما بدر منك -الدكتورة مجدوبي شهرزاد

- كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لسهرهم على تصحيح قوام هذه الدراسة
- كما نتوجه بخالص الشكر الى كل من له فضل علينا و علمنا حرفا انتفعنا به
- كما نخص بالشكر أساتذه معهد علوم التسيير لمرافقتهم لنا طوال مشوارنا الجامعي

-بواب محمد

-بن علي الياس



الاهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا محمد وأهله ومن وفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

لنا عظيم الشرف والفخر ان نهدي ثمرة هذا الجهد وجوهره:

-الى ينابيع الحنان ومن لم يدخروا جهد في رعايتنا وضحو بالغالي و الرخيص لأجلنا

- امهاتنا أطال الله أعمارهم

-الى من بني قوامنا بتعبه وسعى وشقى في هذه الحياة لننعم بالراحة والهناء الى السند وقدوة الحياة -ابائنا

أطال الله أعمارهم.

-الى أعضادنا ورفقاء دربنا ونصفنا الثاني ومن يعيننا وقت الشدة -اخوتنا وأخواتنا

-الى من ضاقت السطور من ذكرهم ووسعت قلوبنا لهم الى جميع أصدقائنا وأحببتنا ومن لهم الفضل

-الى جميع طلبة السنة ثانية ماستر تخصص إدارة مالية.

-بواب محمد

-بن علي الياس

المخلص

انتهجت الجزائر عدة سياسات اقتصادية وذلك لمواجهة الازمات والمعضلات التي تعيق تطورها وازدهارها ولعل أبرز سياسة منتهجة من قبل السلطات تتمثل في السياسة النقدية ، حيث مر تطور السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل الا انها لم تلق أهمية كبيرة الا بعد صدور قانون النقد والقرض في تسعينيات القرن المنصرم ، حيث عملت الدولة على تصحيح مسارها الامر الذي بدا يظهر جليا بعد هذا القانون ، لذلك قمنا بدراسة حول السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 ، وذلك من خلال دراسة مسار تطور السياسة النقدية ومسار تطور معدلات التضخم ومسبباته الداخلية و الخارجية ، ثم التطرق الى الأدوات التي استخدمتها السلطات الجزائرية لمعالجة التضخم أهمها معدل إعادة الخصم معدل الاحتياطي الإلزامي تأطير القروض عمليات السوق المفتوحة و غيرها من الأدوات.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية - التضخم - أدوات السياسة النقدية .

Summary

Algeria has adopted several economic policies in order to confront the crises and dilemmas that hinder its development and prosperity. Perhaps the most prominent policy of the authorities is the monetary policy, as the development of monetary policy in Algeria has passed through several stages, but it did not receive great importance until after the issuance of the cash and loan law in the nineties of the last century, Where the state worked to correct its course, which seemed clear after this law, so we have studied on monetary policy and its role in dealing with inflation in Algeria during the period from 1990-2020, by studying the path of development of monetary policy and the development of the development of inflation rates and its internal causes Foreign Affairs, then touch on the tools used by the Algerian authorities to treat inflation, the most important of which is the rediscount rate, the required reserve ration, framing loans, open market operations and other tools.

key words: monetary policy - inflation - monetary policy tools

(III)	الشكر و العرفان
(IV)	الاهداء
(V)	ملخص باللغة العربية
(V)	ملخص باللغة الانجليزية
(VIII-VI)	فهرس المحتويات
(XI)	قائمة الجداول
(XII)	قائمة الأشكال
(أ - د)	مقدمة

تحديد الاشكالية

فرضيات الدراسة

دوافع اختيار الموضوع

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

حدود الدراسة

المنهج المتبع

أدوات الدراسة

الدراسات السابقة

صعوبات الدراسة

محتويات وتقسيمات الدراسة

الفصل الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية (01 - 18)

تمهيد (02)

المبحث الاول : عموميات حول السياسة النقدية (03 - 10)

المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية (03 - 04)

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية (04 - 06)

لمطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية (06 - 07)

المطلب الرابع : علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاخرى (08 - 10)

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس (10 - 13)

المطلب الاول: المدرسة الكلاسيكية.....	(11-10)
المطلب الثاني: المدرسة الكينزية.....	(12-11)
المطلب الثالث: المدرسة النقدية.....	(12)
المطلب الرابع: المدرسة الحديثة.....	(13-12)
المبحث الثالث: التوازن النقدي و قنوات انتقال السياسة النقدية.....	(18 - 13)
المطلب الاول: التوازن النقدي.....	(14-13)
المطلب الثاني: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية.....	(15-14)
المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية.....	(17 - 15)
خلاصة الفصل.....	(18)
الفصل الثاني: الاطار النظري للتضخم.....	(40 - 19)
تمهيد.....	(20)
المبحث الاول: ماهية التضخم.....	(32 - 21)
المطلب الأول: مفهوم التضخم(على أساس الأسباب المنشئة له، على أساس خصائصه).....	(23-21)
المطلب الثاني: معايير تصنيف التضخم.....	(27 - 23)
المطلب الثالث: اسباب التضخم واثاره.....	(30 - 27)
المطلب الرابع : قياس التضخم بواسطة منحني فيليبس.....	(32 - 30)
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.....	(40 -32)
المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.....	(36-32)
المطلب الثاني: النظرية الكينزية.....	(39 -36)
المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود.....	(39)
المطلب الرابع : النظرية الهيكلية.....	(40)
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم.....	(46 - 40)
المطلب الاول: ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة.....	(42 - 41)
المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية المباشرة.....	(44 - 43)
المطلب الثالث: الصعوبات التي تحول دون فاعلية السياسة النقدية في التأثير على التضخم.....	(45-44)
خلاصة الفصل.....	(46)
الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر(1990-2020).....	(89-47)

تمهيد (48)

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020) (56 - 49)

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020) (51 - 49)

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر (52 - 51)

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على أداء السياسة النقدية (56 - 52)

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر (1990-2020) (86 - 56)

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر و تقييمه خلال الفترة (1990-2020) .. (60-56)

المطلب الثاني: المسببات الداخلية التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) (78-60)

المطلب الثاني: المسببات الخارجية التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) (86-78)

المبحث الثالث : انعكاسات التضخم و دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) (89 - 86)

المطلب الأول :أثر التضخم على الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري (94-86)

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المستعملة للتأثير على التضخم في الجزائر (99- 94)

المطلب الثالث: تأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم (101-100)

خلاصة الفصل (102)

خاتمة (108- 104)

قائمة المراجع (121 - 109)

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 01	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2020)	57-56
الجدول رقم 2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020) في الجزائر	61-60
الجدول رقم 3	تطور كتلة الاجور ومؤشر أسعار الاستهلاك ومستوى التضخم في الجزائر للفترة (1990-2020)	65-64
الجدول رقم 4	تطور الاجر الادنى الوطني في الجزائر	67-66
الجدول رقم 05	ايرادات و نفقات الخزينة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	69-68
الجدول رقم 06	تطور الاستهلاك والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	74-73
الجدول رقم 7	تطورالنمو الديمغرافي في الفترة الممتدة من 1990 الى 2020	77-76
الجدول رقم 08	تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2020)	79-78
الجدول رقم 9	تطور المديونية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	82-81
الجدول رقم 10	تطور الصادرات و الواردات في الجزائر في الفترة (1990-2020)	84
الجدول رقم 11	تطور الاستهلاك و الادخار في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2019)	88-87
الجدول رقم 12	تأثير التضخم على تطور كتلة الاجور والعمال المستقلين في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	91-90
الجدول رقم 13	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2020)	93-92
الجدول رقم 14	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020)	95
الجدول رقم 15	تطور نسبة احتياطي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (2001-2020)	96
الجدول رقم 16	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	99

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
05	المربع السحري لكالدور	الشكل 01
24	الدورة الخبيثة للتضخم	الشكل 1-2
31	منحنى فيلبس في صورته الأصلية	الشكل 2-2
57	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2020)	منحنى رقم (1-3)
62	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020) في الجزائر	منحنى رقم (2-3)
66	تأثير نمو كتلة الأجور على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (3-3)
67	تطور الاجر الادنى الوطني في الجزائر	منحنى رقم (4-3)
71	ايرادات و نفقات الخزينة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (5-3)
71	رصيد الخزينة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (6-3)
75	الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (7-3)
77	تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (8-3)
80	تغيرات سعر الصرف و تأثيره على معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2020)	منحنى رقم (9-3)
83	تأثير الديون الخارجية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (10-3)
85	تطور حجم الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (11-3)
89	تأثير التضخم على تطور معدلات الاستهلاك و الادخار في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2019)	منحنى رقم (12-3)
91	تأثير التضخم على تطور كتلة الاجور والعمال المستقلين في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (13-3)
93	تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	منحنى رقم (14-3)
95	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020)	منحنى رقم (15-3)
96	تطور نسبة احتياطي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (2001-2020)	منحنى رقم (16-3)
99	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	منحنى رقم (17-3)

المقدمة

العامة

❖ تمهيد:

حضيت السياسة النقدية بدور بارز في تحقيق النهضة الاقتصادية في عديد من الدول فقد احتلت مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية العامة في النظام الاقتصادي، وما حضيت به من أهمية ما هو الا استمرار للدور الذي قامت به خلال حقبات زمنية متعاقبة حيث عملت على تشخيص الأزمات الاقتصادية و تحديد طرق علاجها ، فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي و فعالية هذا التأثير و بالتالي اختلف موقعها من حيث الاهمية في هيكل السياسة الاقتصادية، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الصدمات و المشكلات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي عايشته جل دول العالم خاصة النامية منها في الفترة الماضي ، الا أن هذا لا يعني التقليل من قدرة و شأن السياسة المالية بل تعتبر السياستان النقدية و المالية من أقوى السياسات تناسقا و ترابطا لتفسير وعلاج الآثار الناجمة عن التقلبات الاقتصادية المختلفة و العمل جنبا الى جنب لاسترجاع التوازن الاقتصادي الذي يعتبر جوهر مختلف الأنظمة الاقتصادية لمعظم الدول خاصة الدول النامية . يعاني النشاط الاقتصادي من تقلبات بين الانتعاش و الرواج التي من شأنها أن تجلب معها أزمات كالتضخم الذي يعتبر مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، حيث تمتد جذور هذه المعضلة منذ القدم غير ان التضخم برز كمعضلة اقتصادية في بداية القرن 17 بعد تداول استعمال الأوراق النقدية في فرنسا وأمريكا فأصبحت ظاهرة التضخم محل اهتمام العديد من الاقتصاديين حيث تعمقت الابحاث و الدراسات في تحليلها وتفسيرها مما جعل تحقيق الاسعار يشغل حيزا خاصا في رسم و توجيه السياسيات في مقدمتها قيام السياسة النقدية بتبني سياسة استهداف التضخم .

معا صدور قانون النقد و القرض (90-10) المعدل و المتمم للامر (03-11) اصبحت تطبيق السياسة النقدية في الجزائر ممكنا حيث تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم عرض و تداول النقود والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدامها وتحديد أدواتها و الإشراف عليها وتقييمها ومنح حرية التصرف للبنك المركزي في إدارتها، الأمر الذي جعل من أولويات السياسة النقدية ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي، في بداية التسعينات بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 ارتفعت معدلات التضخم الى أعلى مستوياتها في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية خاصة في فترة الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق والذي تواصل حتى تطبيق 10 - 90 وفي سنة عرفت تراجعا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات ،وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة والإصلاحات السائدة.

❖ الإشكالية:

ما الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر ؟ ، وفي ما تتمثل أدواتها ؟
و يمكن أن تتجزأ الاشكالية الى أسئلة فرعية التالية :

❖ الأسئلة الفرعية:

✓ متى تكون السياسة النقدية ذات فعالية ؟

- ✓ ماهي الأسباب المؤدية للضغوط التضخمية في الجزائر؟
- ✓ فيما تتمثل أبرز أدوات السياسة النقدية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية للحد من خطورة ظاهرة التضخم؟

❖ الفرضيات:

- للإجابة على الإشكالية تطرقنا لمجموعة من الفرضيات تتكون من فرضية أساسية وهي كالتالي:
- ✓ تأثر السياسة النقدية في الجزائر بشكل نسبي في معدلات التضخم باستخدام أدواتها النقدية الغير مباشرة بالإضافة للأدوات الحديثة.
- اما الفرضيات الفرعية فهي كالآتي:
- ✓ الفرضية الأولى: تكمن فاعلية السياسة النقدية في استقلالية السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي في اتخاذ القرارات واستعمال الأدوات المناسبة للتأثير على الوضع الاقتصادي بدون تدخل الهيئات السياسية في اتخاذ القرارات
- ✓ الفرضية الثانية: ان اهم الأسباب التي تؤثر على اقتصاد الدول هو التضخم حيث انه يلعب دورا سلبيا ويؤثر بدرجات متفاوتة على كل من المستثمر و المستهلك.
- ✓ الفرضية الثالثة: لعل أبرز أدوات السياسة النقدية في الجزائر للحد من خطورة ظاهرة التضخم تتمثل في الأدوات الغير مباشرة بالإضافة الى أدوات حديثة أخرى

❖ دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة والميول الشخصي لهذا الموضوع
- ✓ الصلة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه
- ✓ تنمية المعلومات حول السياسة النقدية وظاهرة التضخم
- ✓ التعرف على أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف السلطات للتأثير على معدلات التضخم

❖ أهمية الدراسة:

- تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث في دراسة و تحليل السياسة النقدية والتعرف على أدواتها، باعتبارها تعمل على تحقيق عدة اهداف احداها الاستقرار في الاسعار، وامكانية استخلاص الطرق التي تساعد على نجاح السياسة النقدية للبلد في مواجهة حالات التضخم و محاولة اثراء الدراسات حول السياسة النقدية المطبقة في الجزائر والتعرف على دورها في محاربة التضخم

❖ -أهداف الدراسة :

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :
- ✓ لعل الهدف الأساسي من هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة
- ✓ اختبار الفرضيات الموضوعية
- ✓ عرض الإطار النظري والتطبيقي للسياسة النقدية و التضخم؛

✓ التطرق الى مدى تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر ومدى قدرتها في التقليل من حدة وانعكاسات التضخم

❖ -حدود الدراسة:

يقتصر الاطار المكاني على دراسة السياسة النقدية ودورها في محاربة التضخم في الجزائر أما الاطار الزمني فيشمل الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020

❖ -المنهج المتبع:

حتى نستطيع الإجابة على تساؤلات إشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي في استعراض ماهية السياسة النقدية، و التضخم ، كما اعتمدنا المنهج الاستنباطي عند القيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من البحث المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكتلة النقدية وسعر الصرف... الخ ، و في الأخير طبقنا المنهج التاريخي في دراسة حالة الجزائر في ما يتعلق بسيورة تطور مسار السياسة النقدية و التضخم ، و أثر أداء السياسة النقدية على التضخم في الفترة (1990-2020)

❖ -أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذه الأطروحة في جملة من الوثائق والتقارير و الإحصائيات الواردة عن البنك المركزي الجزائري و الديوان الوطني للإحصائيات و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، والاستعانة بمجموعة كبيرة من المراجع منها الكتب، العديد من المقالات، الأبحاث، الأطروحات، الرسائل العلمية، الملتقيات والدوريات والتقارير والمجلات المتخصصة في الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين وكذلك الجرائد الرسمية وغير ذلك، وكل ما له صلة وعلاقة بموضوع الدراسة

❖ -الدراسات السابقة :

تعرف السياسة النقدية بأهميتها البالغة الامر الذي جعل جل المفكرين والباحثين يقومون بدراسات معمقة ومفصلة لها سواء كانت هذه الدراسات عامة او خاصة للجزائر وقد قمنا بدراسة بعض دارسات هؤلاء الباحثين نذكر اهمهم:

✓ **بن نافلة نصيرة** ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 ،أطروحة

مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك 2017-2018 ، حيث تناولت

الاشكالية التالية **ما مدى فاعلية السياسة النقدية في الجزائر ؟** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة

النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 من خلال التأثير في المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي المتمثلة

في : التضخم ، النمو الاقتصادي ، توازن ميزان المدفوعات ، البطالة ، باستعمال أدوات كمية تمثلت في سعر إعادة

الخصم و الكتلة النقدية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي .توصلت الباحثة إلى عدم فعالية هذه الأدوات بما يكفي

لمتطلبات الاقتصاد ، كما يمكن أن تؤثر السياسة النقدية بقوة على مسار الواقع الاقتصادي إذا ما تم تسييرها بنجاح.

- ✓ **بن عبد الفتاح دحمان**، السياسة النقدية و مدى فاعليتها في ادارة الطلب الكلي —دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2004-2005 ، حيث تناول الدراسة الاشكالية التالية الى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية بالاقتصاد الجزائري أداة فعالة لادارة الطلب الكلي ؟ ، وقد توصل الباحث الى أن الوضع الاقتصادي الجزائري مرتبط بأوضاع الأسواق النفطية ،ذلك أن السياسة النقدية قد تراجع وتحسن فاعليتها على ادارة الطلب الكلي بارتفاع و انخفاض أسعار المواد النفطية لذلك وجب على السلطات الجزائرية التنوع في الانتاج
- ✓ **أسماء مخاليف**، محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة 2016-2017 ،حيث تناولت الباحثة الاشكالية التالية فيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر وكيف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم خلال الفترة (2014.1980) ؟ ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم واسقاطه على الواقع الجزائري .
- ✓ **السعيد هتهات**، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020-2021، حيث تناولت الاشكالية التالية ما هي محددات التضخم في الجزائر على الأجلين القصير و الطويل ؟. وما مدى فاعلية نماذج GARCH في التنبؤ بالمستويات المستقبلية لهذه الظاهرة بناء على تغيراتها الزمنية في الفترة 1990-2021؟ وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم وتحليله واسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري
- ✓ **طهراوي فريد**، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي المدرسة العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي 2015-2016، حيث تناول الباحث الاشكالية التالية ما هو أثر فاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014) ؟ ، توصل الباحث الى أن التضخم في الجزائر تعددت أسبابه ظهوره ولم تشمل الجانبين النقدي فحسب، وأن الأدوات الحديثة بالإضافة للأدوات التقليدية أثبتت فاعليتها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الجزائري
- ✓ **بركان زهية** ، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2009-2010، حيث تناولت الاشكالية التالية كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة ؟ ،تهدف هذه الدراسة الى ابراز تأثير التغيرات العالمية المصرفية منها و المالية على أداء السياسة النقدية و فاعليتها في مواجهة التضخم ، مع التطرق لمدى مواكبة السلطات الجزائرية في ادارة السياسة النقدية للتطورات العالمية .

- ✓ **Ander Minella** 2001 'Monetary Policy and Inflation in Brazil(1975-2000) Research Department, Central Bank of Brazil.

قام الباحث بابرار العلاقة بين السياسة النقدية ومتغيرات من الاقتصاد الكلي كمعدل التضخم والانتاج و النقود ومعدل الفائدة للاقتصاد البرازيلي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للتقدير VAR خلال الفترة 1975-2002 وتوصل الباحث الى أن صدمات السياسة النقدية تؤثر على العملية الانتاجية، وأن السياسة النقدية لا تستجيب عادة بسرعة أو بفعالية لمعدل التضخم الناتج في الفترة الأخيرة وهو ما أوضحته درجة استجابة معدل الفائدة للأزمات المالية

- ✓ **Aaron Chicheke**, « Monetary policy, inflation, unemployment and the phillips curve in South Africa », a dissertation submitted in full fulfillment of the requirements of obtaining a master of commerce degree in economics, Department of Economics, Faculty of management and commerce , University of fort hare, South Africa , 2009.

قام الباحث بدراسة اقتصاد جنوب إفريقيا من خلال اظهار العلاقة بين تغيرات السياسة النقدية، و تغيرات البطالة والتضخم، وفحص أثر السياسة النقدية على كل منهما، ، كما تم البحث عن وجود منحني فيليبس في حالة جنوب إفريقيا خلال الفترة 1980-2008 وذلك بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ، و توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة موجبة طويلة المدى بين البطالة والتضخم، وعليه منحني فيليبس لا يتطابق مع حالة اقتصاد جنوب إفريقيا، أما النتيجة الثانية أن السياسة النقدية لاقتصاد جنوب إفريقيا تتفاعل مع تغيرات التضخم أكثر من تغيرات البطالة.

- ✓ **Hamad A. Altowajri**, Determinants of Inflation in Saudi Arabia, World Review of Business Research, Vol 1, No 4, 2011.

تطرق هذه الدراسة الى المسببات الداخلية والخارجية للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2010. توصل الباحث إلى أن الأسباب الرئيسية للتضخم في الاقتصاد السعودي هي العوامل الخارجية لانفتاح اقتصاده على العالم الخارجي و استيراد أغلب الضروريات ، فنتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للسلع وتراجع قيمة الدولار تصاعدت معدلات التضخم لارتفاع اسعار الواردات، كما أن الكمية المعروضة من النقود لم يكن له أثر بارز على معدل التضخم لارتباط الدولار بالريال السعودي ، ما أدى الى اضعاف السياسة النقدية المحلية، كما أدى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الأجور إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للتغيرات في الطلب المحلي ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السكن وأسعار الإيجار مقابل نقص المعروض من السكن

- ✓ **Dahakal and kandil** ,Determination of the inflation rate in the rate in the united states: A VAR Investegation1994

قامت هذه الدراسة بتحديد اهم محددات التضخم في الولايات المتحدة الامريكية، باستخدام نموذج التغير الذاتي، حيث جمع هذا النموذج أهم العوامل الاقتصادية، والتي تتفاعل مع VAR للأسعار التغير في الأسعار في الاقتصاد الأمريكي توصل الباحثان أن العوامل التي تؤثر في معدلات التضخم هي الحركة التي تحصل في أسعار الطاقة وعجز في الميزانية و عرض النقود

❖ -الصعوبات:

-اختلاف بعض الأرقام والنسب المئوية المنشورة في تقارير المنشورات، المنشورة من طرف البنك المركزي عن الديوان الوطني للأحصائيات والبنك الدولي
- موضوع السياسة النقدية والتضخم موضوعان شائكان، وبحران شاسعان من المعلومات كلما تعمقت جذبك عمق المعلومات

❖ محتويات وتقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار فرضيات موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تضمنت الدراسة ملخصاً للبحث، نتائج اختبار الفرضيات، النتائج العامة، التوصيات والاقتراحات وأفاق الدراسة

-الفصل الأول : تحت عنوان لاطار النظري للسياسة النقدية ،و خصص لمختلف مفاهيم حول السياسة النقدية ، اتجاهاتها، علاقتها بالسياسات الاخرى ، شروط نجاحها، أدواتها و تقييم فاعليتها، تطورها عبر المدارس، تأثيرها على الدول، الصعوبات التي تقلل من تأثيرها

-الفصل الثاني : تحت عنوان الاطار النظري للتضخم،و خصص لمختلف مفاهيم حول التضخم و معايير تصنيفه، اسبابه ، و آثاره ، كما قمنا بالتطرق للنظريات المفسرة للتضخم ،وفي الأخير قمنا بتعداد أدوات السياسة النقدية لمحاربه الصعوبات التي تحول بينها وبين تأثيرها عليه .

-الفصل الثالث الاطار التطبيقي للدراسة تحت عنوان انعكاسات التضخم ودور السياسة النقدية في محاربه في الجزائر خلال الفترة(1990-2020) ، وخصص لدراسة تطور مسار السياسة النقدية و أهدافها بالاضافة الى تأثير استقلالية البنك المركزي على سيرورة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، كما تطرقنا الى مسار تطور التضخم في الجزائر وأسبابه الداخلية و الخارجية خلال الفترة(1990-2020) ، كما قمنا بذكر انعكاساته على مستوى البعد الاقتصادي و الاجتماعي الاقتصاد الجزائري وفي الأخير قمنا بتعداد أدوات السياسة النقدية المستعملة للتأثر على معدلات التضخم وتقييمها .

الفصل الأول :

المبحث الأول :

الاطار النظري

المبحث الثاني

للسياسة النقدية

المبحث الثالث

تمهيد:

تعد السياسة النقدية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي يتبعها البنك المركزي في أي دولة، حيث تتمثل هذه السياسة في تحديد وتنظيم كمية النقد المتداول في الاقتصاد وسعر الفائدة المطبق على الودائع والقروض ، حيث تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والحد من التضخم وتوفير السيولة الكافية للنظام المصرفي لتسهيل عمليات الاقتراض والتمويل للمشاريع والأفراد، كما تهدف إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل في الاقتصاد ، وللحديث أكثر عن هذا الموضوع فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس

المبحث الثالث: التوازن النقدي وسبل اعداد السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على أهدافها وأدواتها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأيضاً إلى أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

أولاً- تعريف السياسة النقدية : تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريف السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

"تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع".¹

"هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".²

كما تعرف أيضاً بأنها: "مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني".³

ثانياً- خصائص السياسة النقدية : تتميز السياسة النقدية بعدة خصائص، ومن أبرزها:⁴

- 1-الهدف الرئيسي: يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد، وتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم والنمو الاقتصادي والتوظيف.
- 2-الأدوات المتاحة: تعتمد السياسة النقدية على عدة أدوات مثل تحديد معدلات الفائدة وتغيير كميات النقد المتداول في الاقتصاد وتحديد سعر الصرف وغيرها.
- 3-العلاقة بين السياسات الاقتصادية الأخرى: ترتبط السياسة النقدية بشكل كبير بالسياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية والتجارية والمالية العامة، حيث يتم توافق السياسات هذه مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المحددة.
- 4-الإطار الزمني: تتميز السياسة النقدية بأنها تحتاج إلى إطار زمني طويل لتحقيق الأهداف المحددة، حيث يتم تحديد الأهداف على المدى الطويل وتنفيذ السياسات على المدى المتوسط والبعيد.
- 5-الاعتماد على البيانات والمؤشرات: تعتمد السياسة النقدية على البيانات والمؤشرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتجارة الخارجية، ويتم تحليل هذه البيانات والمؤشرات واتخاذ القرارات بناءً عليها.
- 6-القدرة على التكيف: تتميز السياسة النقدية بالقدرة على التكيف والتعديل وفقاً للتغيرات والظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.

¹ مقيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 5.

³ الحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان عبد المجيد قدي، 2010، ص 59.

⁴ الحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 69-72.

ثالثاً- أنواع السياسة النقدية: نميز نوعين من السياسة النقدية:¹

أ-السياسة النقدية الانكماشية: يهدف أساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات. وهناك من يرى أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تدفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.

ب-السياسة النقدية التوسعية: تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

يمكن أن نقسم أهداف السياسة النقدية إلى ما يلي:

1-الأهداف الأولية: هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها. هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية مثل الاحتياطيات الكلية أو أسعار الفائدة على الأرصدة المركزية.²

2-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: تعرف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية بأنها مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل بين أدوات السياسة النقدية والأغراض النهائية. وتتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد، وأسعار الفائدة والائتمان المتاح، والأساس النقدي، أو أي متغير آخر قد تراه السلطات النقدية ملائماً كهدف وسيط لسياستها النقدية.³

¹ مقيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 76-79.

² ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، بليدة، 2015-2016، ص 11.

³ فريدة عزاز بوعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 146.

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية.....

ففي حين يرى أنصار المذهب النقدي ضرورة اختيار السلطات النقدية لأهداف كمية لسياساتها النقدية من خلال التحكم في مستويات النمو في عرض النقد، وبالتالي ضرورة تجنب السياسات المالية التنشيطية ومهما يكن فإننا نرى ما يلي:¹

- أن مسألة اختيار أهداف وسيطة للسياسة النقدية لا بد وأن تتم في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصادات المعنية، واستنادا إلى دراسات تحليلية للسلوك الاقتصادي بما في ذلك دالة الطلب على النقود، إضافة إلى توجهات السياسة الاقتصادية العام.
- إن قيام السلطات النقدية باختيار هدف وسيطي معين لسياساتها النقدية لا يعني ضرورة التزام هذه السلطات بهذا الهدف طوال الوقت وعلى مر الزمن ذلك أن مثل هذا الهدف لا بد وأن يكون محلا للمراجعة في ضوء متغيرات هيكلية وسلوكية قد يشهدها الاقتصاد.

- تعتبر أعمال البنوك المركزية فنا، وبالتالي فإن هناك أسبابا قوية للاعتقاد بأن آثار الإجراءات النقدية يمكن أن تتحول من خلال عدة قنوات مثل حجم الائتمان المتاح، وأسعار الفائدة، وعرض النقد والوضع العام للسيولة في الاقتصاد.

3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية: يمكن إجمالاً تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي² والتي تتمثل

في المربع السحري لكالدور

الشكل 01: المربع السحري لكالدور



- أ- استقرار المستوى العام للأسعار: حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.
- ب- العمالة الكاملة: يعتبر تشغيل الأيدي من الأهداف العامة والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

¹ ثريا الخزرجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق ما بين (1980-2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول، 2007، ص 18.

² حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....

ت-زيادة النمو الاقتصادي: هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

ث-تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

أولاً-الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية): يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول وأهمها¹:

1-سياسة تأطير القرض: تسمى أيضا بتخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى العقوبات.

2-النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، بذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي.

3-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

4-السياسة الانتقائية للقروض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

5-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: تهدف الودائع المشروطة من أجل الاستيراد إلى جعل المستوردين يقومون بإيداع المبالغ اللازمة لسد ثمن الواردات وذلك على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة، حيث أن المستوردين في غالب

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص22-26.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....

الأحيان هم غير قادرين على تجميد أمواله فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات¹.

6- التأثير والإقناع الأدبي: الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة. تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية².

7- الاعلام: يعتمد هذا الأسلوب على المقالات المنشورة في المجلات والجرائد والخطب التي تلقى في المناسبات المختلفة، حيث يركز المسؤولون عن إدارة هذه السياسة سلوك عمل المؤسسات المالية نحو الوجهة المرغوب فيها، مع العلم أن هذه الوسيلة لا تعتبر كافية إلا إذا دعمتها وسائل أخرى، ولكن في نفس الوقت تقدم توقعات للسوق فإذا دعمتها سياسات أخرى مثل تغير نسبة الاحتياطي القانوني أو تغيير معدل إعادة الخصم³.

ثانيا- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية): يقصد بالأدوات غير المباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمد عليها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المصرفية والمالية ويسمح للجوء إلى هذه الأسباب لقوة السوق بأن تعمل على رفع القروض غير المباشرة ونذكر منها:⁴

- 1- سياسة إعادة الخصم: يقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات ولما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية بخفض معامل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعامل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان.
- 2- عمليات السوق المفتوحة: تلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها.
- 3- معامل الاحتياطي الاجباري: هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.

¹ بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018 ص28

² بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 ، مرجع سبق ذكره، ص30
³ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006) أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 2007-2008 ص163

⁴ عبد المنعم سيد عي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حاد للنشر والتوزيع، 2004، ص 36-39.

المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

ان الهدف الأسمى التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقه أهداف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة الازمات الاقتصادية ولكنها لا تستطيع تحقيق أهدافها الى بالاشتراك مع عدة سياسات الامر الذي جعلها تولد علاقات بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية

تعد السياسة النقدية مكون من مكونات السياسة الاقتصادية، لذلك يوجد ارتباط وثيق بين النشاطات الاقتصادية النقدية، ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة بالحلل النقدية.

أولاً- وسائل النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي : إن اهم ما يؤثر في المستوى العام للأسعار هو التغيير في كمية النقود، وهذا حسب النظرية الكلاسيكية كما أن كينز أشار إلى أن التغيير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد بلد ما يؤثر على الطلب وعلى طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة العرض، إلا أن ملتون فريدمان والنقدويين يعترفون بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء على المدى القصير أو الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى العام للأسعار¹.

ان السبب الرئيسي لظاهرة الاكتناز هو زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حيث تزداد حدة الاكتناز وتتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي فإن التغيير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضاً، بالتالي وعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى الحالة التوازنية الاقتصاد.

ثانياً-علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي: ان اهم اهداف السياسة الاقتصادية محاربة التضخم، استقرار معدل الصرف، توازن المدفوعات الخارجية وغيرها من الازمات، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تدخل السياسة النقدية وذلك بالتأثير على تمويل الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وبصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على الاستهلاك إما بالزيادة أو التقييد، فتزداد الاستهلاك وذلك عن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية، أما لتخفيض الاستهلاك يكون عن طريق تقييد الاقتراض، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية².

ثالثاً- السياسة النقدية والدورات الاقتصادية: تعد الفترة الممتدة من 1952- 1978 مرتبطة بالتوسع والانكماش الاقتصادي و ذلك من خلال زيادة معدل النمو النقدي وانخفاضه، هذا ما يؤكد الحكم بوجود علاقة بين النقود و

¹ بن نافلة نصيرة تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 الى 2014 أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018 ص36

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص105

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية.....

الدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل أو أثناء الانكماش، و يرتفع أيضا قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي، وهذا الكلام يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي و دورها في محاربة التضخم او الكساد على حد سواء و بالتالي فيمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة في البلدان المختلفة و تستطيع عن طريق السياسة النقدية محاربة التضخم و محاربة الكساد و ذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية¹.

الفرع الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

لا يمكن للسياسة النقدية وحدها محاربة اختلالات اقتصاد الدولة إذا لابد من السياسة المالية مساعدتها في ذلك. **أولاً- كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية:** ان اهم ما تتميز به السياسة النقدية عن السياسة المالية هي الأدوات التي تستخدم للتأثير على عرض النقود اما السياسة المالية فتتمثل في الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم، فبعض الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية والبعض الآخر ستقل نسبيا وذلك وفق معايير: أ-معيار جهة اتخاذ القرار، فتعد القرارات الصادرة من البنك المركزي تابعة للسياسة النقدية، أما القرارات الصادرة من الوزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية.

ب-معيار حقوقي، حيث ان السياسة المالية تحدد قيمة وحجم الدين الحكومي على غرار السياسة النقدية اذ تحدد مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).
ت-معيار الهدف، ان الهدف الأسمى من السياسة المالية التأثير على الحاجات العامة والتوظيف، أما هدف من السياسة النقدية التأثير على عرض النقود².

ثانيا- طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

أ-تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية: إن طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية تكمن في تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية وذلك بمساهمة تبني السلطة النقدية المشرفة على العملة في الحد من العجز المالي التضخمي المستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي. ب-تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية³.

ثالثا- نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية.

ان جميع التأثيرات المتبادلة بين السياسة النقدية والمالية قمنا بذكرها الا ان هناك بعض النقاط التي تشترك فيها وتلتقي فيها مع بعضها هي:

النقطة الأولى: القرض العام، إن محتوى عقد القرض العام يتضمن كل من حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدول، وكل هذه الاعتبارات تحددتها السياسة المالية، أما شكل سندات من حيث الأجل

¹ بن نافلة نصيرة، مرجع سابق، ص38

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص.273.

³ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص274

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....

القصير والطويل، وسعر الفائدة وفوائده، فتتعلق بالسياسة النقدية.

النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إليه من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما عن الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة وحجمه وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية. في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لإمتصاص السيولة الفائضة للاقتصاد¹.

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأت من العدم، بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة بمعالجة هذه الأزمات، وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا إلى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:²

1- الفرضية الأولى- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير. وهذا التحليل الكلاسيكي يستند نظريا إلى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له، فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج، وبتعبير نقدي فالإنتاج يخلق إنفاق مساوي له، فالعرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تنزل بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المشروعات، فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

2- الفرضية الثانية-ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة: يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 109

² عبد المنعم سيد عي، مرجع سبق ذكره، ص 133-139.

3-الفرضية الثالثة-ثبات سرعة تداول النقود: فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغييرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم النظام المصرفي، وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير.

يتضح من كل هذا أن الكلاسيك أبدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي سواء في حالة الكساد أو التضخم. ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار. أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفض الأسعار.

المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:¹

-تحليل المعطيات في المدى القصير

-الطلب هو الذي يخلق العرض

-المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض

-النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي

-تحليله يعتبر تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالأستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين

-يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد

-وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما، واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن توازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالغرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 27-29.

لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.¹

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما². من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.

المطلب الثالث: المدرسة النقدية

يعتبر النقديون أن السياسة النقدية أقوى فعالية من السياسة المالية، وذلك وفق نظرتهم إلى آلية انتقال أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، فقد انتقد النقديون النظرة الضيقة لنظرية كينز من حيث التركيز على سعر الفائدة والاستثمار كآلية للانتقال، وهو ما أدى إلى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية، ويعتقد النقديون أن السياسة النقدية لها أثرها على الدخل من خلال المتغيرات الأخرى، فلاستهلاك قد يتغير بتغير سعر الفائدة ويتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما ضحى المستهلك بجزء من دخله لصالح الادخار بسبب ارتفاع سعر الفائدة كما افترض الكلاسيك، وبما أن الزيادة في عرض النقود الإسمي والحقيقي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وزيادة الاستهلاك، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، فإن الطلب الكلي سيرتفع، ويزداد بالتالي المستوى التوازني للدخل.

فتخفيض أسعار الفائدة سوف يشجع على الإنفاق من خلال زيادة الاستثمارات في أسواق الفائدة المنخفضة وفي أشكال الإنفاق الأخرى، وزيادة هذا الإنفاق سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي ترتفع الأسعار لانخفاض القيمة الحقيقية للنقد، لهذا يرى فريد مان أنه من الأفضل اللجوء إلى معدلات التغير في كمية النقود بدلا من معدلات الفائدة.

السياسة النقدية تكون أكثر فعالية إذا كان الاستهلاك يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة، كما تؤثر السياسة النقدية أيضا في الدخل لأنها سوف تقوم بتغيير نمط الأصول التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، فالسياسة النقدية لها فعالية حتى في ظل مصيدة السيولة إذا كان الاستهلاك دالة في الثروة فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية من السياسة المالية.³

المطلب الرابع: المدرسة الحديثة

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب

¹ ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995، ص 30.

² نفس المرجع السابق، ص 36.

³ صالح مفتاح، السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، بلعباس، 2016-2017، ص 88-92.

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية.....

عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:¹

1- النقود: فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.

2- السندات أو الأصول النقدية: والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.

3- الأسهم أو الأصول المالية: التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.

4- رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية: المتمثلة في الآلات والمعدات ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أتمائها.

5- رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الغير بشري.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاثة اتجاهات وهي:²

أ- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة

ب- أثر الإنتاج: بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة

ت- أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

المبحث الثالث: التوازن النقدي وسبل اعداد السياسة النقدية

المطلب الأول: التوازن النقدي

تعتبر نظرية فيكسل أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي وتحليل

العلاقة بين الادخار الاستثمار فقد ذكر فيكسل على معدلين للفائدة:

أ- معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقا للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الانتاج ونعني بالإنتاجية الحدية العائد المحصل إذا كان رأس المال اقترض عينا.

ب- معدل الفائدة النقدي (السوقي) والذي يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود (هذا في حالة وجود سوق نقدية وفي حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدم للموائمة بين عرض وطلب النقود).

¹ يقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 66-69.

² يقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 71-74.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.....

إن التوازن النقدي يحدث في حالة تعادل المعدلين أي: معدل الفائدة الطبيعي = معدل الفائدة النقدي، وهذه حالة صعبة بسبب حدوث فجوة بين المعدلين ناتج عن التعارض بين القرارات الفردية وقوى السوق وهنا تحدث المشكلة الاقتصادية.

هذه الفجوة بين المعدلين هي التي تحدد الطلب على الائتمان المصرفي.

-الحالة الأولى: إذا كان معدل الفائدة على القروض (معدل الفائدة النقدي) أقل من معدل الفائدة الطبيعي، عائد رأس المال يكون أكبر من كلفة خدمة الدين النقدي، هنا يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تؤدي إلى تعظيم ربحية وانتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.

-الحالة الثانية: العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي، في هذه الحالة فإن المشروع سيعاني من اختلال في هيكله المالي ويزداد عبء الدين وانخفاض معدلات أرباحه مما يؤدي إلى ضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته وحدث حالة الانكماش، وبالتالي فإن تحقق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي وتتوارد حالة الانتعاش والركود فترة من الزمن حتى استعادة التوازن النقدي.¹

المطلب الثاني: البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية

نلاحظ أن البنوك المركزية تلعب دوراً هامياً في ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي، فهم يديرون السياسة النقدية لتحقيق تضخم منخفض ومستقر، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، وسعت البنوك المركزية أدواتها للتعامل مع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وإدارة أسعار الصرف المتقلبة.

ولقد استخدمت البنوك المركزية مجموعة من الأدوات التقليدية وغير التقليدية لتيسير في السياسة النقدية ودعم السيولة في الأسواق المالية الرئيسية والحفاظ على تدفق الائتمان.

يؤثر البنك المركزي على الاقتصاد النقدي نظراً لأنه مسؤول عن استقرار الأسعار، فهو يعمل على تنظيم مستوى التضخم من خلال التحكم في إمدادات الأموال عن طريق السياسة النقدية.

ويقوم البنك المركزي بإجراء معاملات السوق المفتوحة، وذلك إما عن طريق ضخ السوق بالسيولة أو امتصاص الأموال الإضافية، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى التضخم.

ولزيادة كمية الأموال المتداولة وتقليل معدل الفائدة (التكلفة) للاقتراض، يمكن للبنك المركزي شراء المستندات الحكومية أو غيرها من الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا الشراء أيضاً إلى ارتفاع التضخم وعندما يحتاج إلى امتصاص الأموال لتقليل التضخم، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، مما يزيد من سعر الفائدة ويقلل الاقتراض.²

يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات

¹ بلحواس محمد، السياسة النقدية وتأثيرها على منطقة اليورو، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، عنابة، 2013-2014، ص55-59.

² بلكبير عز الدين، السياسة النقدية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017-2018، ص122-125.

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية.....

يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، إذ أن البنوك المركزية في معظم دول العالم تمثل السلطة النقدية وهي مكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتنحصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتخذ كل ما يراه مناسبا لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء ازدياد العرض النقدي.

هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات بالتالي زيادة الطلب على العملة ثم إعادة الاستقرار لها. تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي، من خلال التأثير في العرض النقدي، بواسطة استخدام الأدوات الكمية والمتمثلة بسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة، وكذلك الأدوات النوعية، كسياسة تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والإقناع الأدبي وغيرها، وهي غالبا ما تحدث عند زيادة الكمية المعروضة من النقود بأنواعها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه زيادة معدل التضخم، مما ينبئ بحدوث اختلال على المستوى النقدي. إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية، التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي، وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي.¹

المطلب الثالث: قنوات ابلاغ السياسة النقدية

أولاً- قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي تؤدي السياسة النقدية التقليدية إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا بدوره يؤثر على نفقات الاستثمار التي ستتخفف وبالتالي انخفاض الإنتاج، أما عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم إلى انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وحجم الإنتاج.²

ثانياً- قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي بتدفق رأس المال.

وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي لدى البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال انخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي ارتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي.

¹ بلكبير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 126-129.

² رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 77-78.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية يخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر في الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية.

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجيا، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجيا ورجوعه إلى مستواه، وبالتالي فآثر السياسة النقدية غير مستمر أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجابا على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبيا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما سيشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني.¹

ثالثا- قناة أسعار الأصول: تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، وأن هتبن القناتين تشتملان قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك:² أ- قناة توبين للاستثمار: هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (Q)، الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصة للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض (Q) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.

ويظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها وذلك عن طريق الإنفاق في السيولة المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع المعامل (Q) فيرتفع حجم الاستثمار، وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.

ب- قناة الثروة على الاستهلاك: مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني.

¹ رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 79-85.

² يقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 118-121.

الفصل الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية.....

ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلبا.

رابعا-قناة الائتمان: إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل والطلب الكلي، أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية، والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما: قناة الإقراض البنكي، وقناة الميزانية:¹ أ-قناة الإقراض البنكي: تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي، وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي.

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

ب-قناة الميزانية: تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والأكثر تعظيما للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح. وعليه نستنتج أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقعة الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الإقراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

¹ شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 133-139.

ملخص للفصل:

تتعلق السياسة النقدية بالإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الحفاظ على الاستقرار النقدي والحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة، وتتضمن السياسة النقدية تحديد معدلات الفائدة على الودائع المصرفية وتنظيم السيولة المالية في الاقتصاد.

يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق تعديل مستويات الفائدة لتحفيز أو تقليل الإنفاق والاستثمار في الاقتصاد، ومن خلال تنظيم كميات الأموال التي يتم إصدارها وتداولها في الاقتصاد، ومن بين الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، تعديل معدلات الفائدة على الودائع المصرفية وتحديد حجم السيولة في الاقتصاد عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية.

تتأثر الأسواق المالية بشكل كبير بالسياسة النقدية، وقد تسبب تغييرات في معدلات الفائدة أو السيولة النقدية في تحريك أسعار الأسهم والعملات والسلع في الأسواق المالية.

وبشكل عام، تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي وضبط مستويات التضخم في الاقتصاد، وهذا يمكن أن يؤثر على الاستثمارات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفصل الثاني : الاطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد الفصل

يشكو العالم و يعاني من تقلبات بين الانتعاش و الرواج التي من شأنها أن تجلب عدة أزمات و مشكلات اقتصادية كالتضخم اذ يعد التضخم مشكلة و ظاهرة مرضية غرست جذورها و تعمقت في مختلف الاقتصاديات الرأسمالية و الاشتراكية و حطت رحالها في مختلف الدول متقدمة كانت او نامية حيث شغل التضخم اهتمام و تفكير الاقتصاديين و حاز على اهتمام صناع القرار لتفسير وفهم هذه الظاهرة سعيا لايجاد الحلول الكفيلة بالقضاء أو التقليل من آثاره المعضلة اذ يعد من أخطر المواضيع التي تؤثر سلبا على الاقتصاديات مما جعل الدول تحاول التقليل من حدته بشتى الطرق الممكنة اذ تختلف أسباب نشوئه في البلدان المتقدمة عن النامية لأنه يعد انعكاسا و نتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة ووجوده في الاقتصاديات يعني انعدام الاستقرار العام في الأسعار و بالتالي الفشل في تحقيق أهم أهداف السياسات الاقتصادية وباختلاف أسباب نشوئه اختلفت طرف ووسائل علاجه وبهدف الاحاطة بجميع جوانب النظرية للتضخم قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث تضمن التالي :

المبحث الاول : ماهية التضخم

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث : أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم

المبحث الاول : ماهية التضخم

التضخم ظاهرة اقتصادية ليست وليدة اليوم بل ظاهرة وضعت اسسها منذ العصور القديمة حيث عانى الانسان منذ القدم من تصاعد الاسعار فكانت العملة المتداولة تتأرجح بين انخفاض و تصاعد قيمتها على حسب كمية المعادن الثمينة و عند ظهور مناطق غنية بالذهب و الفضة لم تكن مستكشفة وهو من المعضلات التي تطرح الكثير من التساؤلات لما يحيط بها من غموض و ابهام كونها ظاهرة متعددة الأبعاد لها أسباب و أشكال عديدة وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث للبحث في مفهوم التضخم على أساس الأسباب المنشئة له وعلى أساس خصائصه وأنواع التضخم وفق عدة معايير ،و اسباب التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

المطلب الأول : مفهوم التضخم (على أساس الأسباب المنشئة له ،على أساس خصائصه)

لم يوسم التضخم بمعنى محدد و شامل و مفهوم ودقيق بل اختلف تعريفه باختلاف المخططات الزمنية و البيئات الاقتصادية فقد اختلف تحديد مفهوم له خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بل و قد اختلف تحديد مفهومه في نفس الفترة و ذلك لاختلاف اراء الاقتصاديين و المفكرين كل حسب اتجاهاتهم الفكرية و حسب المدارس التي ينتمون اليها وهناك من عرفه على أساس الأسباب المنشئة له ومن عرفه على بناءا على خصائصه و سنحاول التطرق الى هذه التعاريف

1- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم : يرجح بأن أغلب تعاريف التضخم ترجع الى هذا المعيار منها التعاريف المبينة على أساس النظرية الكمية للنقد ،و على أساس الانفاق و الدخل ، وعلى أساس العرض و الطلب

1-1- تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقد : يتزعم هذه النظرية الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي يعتبر أن زيادة الكتلة النقدية هي السبب الرئيسي والوحيد لارتفاع الاسعار ، لذلك يعرف التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بمعدل يفوق الزيادة في الانتاج، حيث تستند هذه النظرية على وجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، انطلاقا من معادلة فيشر التي تعد من أولى المحاولات في تفسير ظاهرة التضخم والتي تعتمد على أهمية تغير كمية النقود في التأثير على قيمتها مع بقاء سرعة تداول النقود وحجم الانتاج ثابتين¹، وبناءا على هذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية تعود في تفسيرها الى عوامل نقدية بحتة، إذ يعرف بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار"²، وطبقا لهذا التعريف فإن كل زيادة في كمية النقود المتداولة في السوق بما يفوق الناتج القومي الحقيقي يترتب عنها زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار، على أن تبقى الاشياء الأخرى على حالها دون تغيير، وبالتالي يرى مؤيدوا هذا المعيار أن كمية النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الاصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال

¹ اسماء مخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة 2016/2017

ص 04

² مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 70

انخفاض الطلب عليها والتوسع في الانفاق النقدي،¹ كما أن هذا المعيار يفتقد الدقة والوضوح، حيث أن الظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية اثناء فترة الكساد الكبير 1929-1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم رغم تدفق كميات كبيرة من النقود المتداولة في الأسواق، مما دعا إلى التساؤل حول مدى تفسير الفائض النقدي للتضخم وصلاحيه هذا المعيار في تعريفه، غير أن هذا لا يقصر من الدور الذي تلعبه كمية النقود في إحداث الضغوط التضخمية².

1-2- تعريف التضخم على أساس الدخل و الانفاق: على اعتبار أن الدخل والإنفاق من أسباب نشوء التضخم، يعرف هذا الأخير حسب هذه النظرية بأنه "الزيادة في معدل الانفاق والدخل" فازدياد الانفاق النقدي ومنه الدخل النقدي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وتضخمها على أن تبقى كمية السلع الموجودة ثابتة وقد أخذ بهذه النظرية الاقتصادي فيزر، وافترض لصلاحيته أن تكون الزيادة في الانفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الانتاج، غير أنه اعترض على هذه النظرية من حيث أنه لا يمكن اعتبار ارتفاع الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وهذا بغض النظر عن أسباب الزيادة في الانفاق ووسائله، بالإضافة الى افتراض هذه النظرية ضرورة أن يكون الارتفاع شاملا لجميع الاسعار عامة نتيجة ارتفاع الدخل حتى يحدث التضخم، وبالتالي فهي لا تفسر حالة ارتفاع اسعار بعض السلع دون الأخرى³.

1-3 تعريف التضخم على أساس العرض و الطلب: وعرفه أنصار هذه نظرية بأنه: "عدم التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الانتاج"⁴، أما كينر فعرفه بأنه "زياده القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الانتاج أو زيادة الطلب الفعلي في جو الاستخدام الكامل" وقد رأى بعض الاقتصاديين ضرورة توفر مجموعة من الشروط لتطبيق هذا التحليل في تفسير التضخم، ومنهم "أباليرنر" الذي رأى أنه يجب أن يكون الارتفاع في الاسعار مفاجئ وغير متوقع حتى يعتبر تضخما، لأنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع لكان من الممكن تفاديه والحد من أثاره، كما اشترط البعض الآخر أن يكون الارتفاع في الاسعار عاما أي أن يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الانتاج معا⁵.

2- التعريف المبني على خصائص التضخم: ربط أنصار هذا المعيار تعريف التضخم بخصائصه وارتفاع الأسعار الذي يعتبر أهم الآثار المترتبة عنه فقد عرفه روبنسن بأنه "ارتفاع غير منتظم للأسعار"، أما فلامان يرى أنه "حركة الارتفاع العام للأسعار"، أما لكلوز فعرفه "بأنه الحركة العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك"⁶.

¹ زينب حسين عوض الله اسامة الغولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص.246

² فتواد هاشم اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص.243

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000، ص. 17

⁴ Hamid Bali, inflation et mal developpement en Algerie, office des publication universitaires, Alger, 1993., p 70.

⁵ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق ذكره، ص.20

⁶ بن علي بلعزوز محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص 141

وعليه حسب أفكار أنصار هذا المعيار لا يسمى الارتفاع في الأسعار للحظة أو المتقطع بالتضخم بل يتصف بالاستمرارية في تصاعد الأسعار غير قابلة للانخفاض مصيبا جميع القطاعات الاقتصادية .

كتعريف شامل مما سبق يمكننا تعريف التضخم على أنه ظاهرة و معضلة اقتصادية تظهر أماراتها في تصاعد الأسعار بصفة دائمة تتميز بالاستمرارية نتيجة لانعدام التوازن بين الطلب والعرض للسلع و الخدمات أو الزيادة في معدل الانفاق والدخل أو ضخ كمية كبيرة من الكتلة النقدية مخلفا خلفه عدة آثار سلبية على الاقتصاديات أبرزها ضعفا في القدرة الشرائية للأفراد وانخفاضا في قيمة العملة

المطلب الثاني: معايير تصنيف التضخم

لاختلاف المفكرين الاقتصاديين في اعطاء تفسير موحد ومفهوم شامل لهذه الظاهرة الاقتصادية ظهرت أنواع عديدة للتضخم اشتركت في تحقيق نفس الآثار الاقتصادية متمثلة في افقاد العملة لقيمتها واضعاف القدرة الشرائية مما استلزم استعمال معايير عديدة للتمييز و التفريق بينها نذكر منها

1- معيار درجة تدخل الدولة في جهاز الأسعار : مدى تأثير الدولة على المستوى العام للأسعار و مراقبتها خاصة السلع و الخدمات التي لها أهمية قصوى في حياة المنتج أو المستهلك ومدى تحكمها في جهاز الائتمان ويتضمن ثلاثة أنواع

1-1 التضخم الظاهر : هذا النوع من التضخم يتميز بالاستمرارية في تصاعد مستويات الأسعار دون تدخل الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات. ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. كما أن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وأبرزها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأيضا العوامل النفسية للأفراد¹.

1-2 التضخم المكبوت : نتيجة فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وتذبذب أو قصور في تلبية الطلب تتدخل الدولة عن طريق قوانين و اجراءات متمثلة في وضع قيود تحد من الانفاق الكلي و الرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية من أجل تسيير ووضع حدود قصوى لحركة الاسعار حيث ستستمر الاسعار بالتصاعد لولا تدخل السلطات الا أن الاسعار ستتصاعد في النهاية لعجز الاجراءات المتخذة من قبل السلطات في السيطرة على فائض الطلب².

1-3 التضخم الكامن : يشمل الدخول النقدية التي تزداد بشكل كبير وغير طبيعي دون أن تجد منفذا لإنفاقها على سلع الاستهلاك والاستثمار نتيجة تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة وفرض القيود بأن تحدد لكل فرد كمية من السلع لا يتم تجاوزها لمنع انفاق الدخول المتزايدة على السلع الضرورية وذلك بسبب نقص المعروض منها وزيادة الطلب عليها وهو ما يفقد النقود وظيفتها كوسيط للمبادلة فيبقى بذلك التضخم كامنا بسبب انكماش الانفاق بمختلف أوجهه

¹ ن. بيل الروي، "نظرية التضخم"، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 26

² .إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد موسى عريقات مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، ط1 دار وائل للنشر، عمان، الأردن 1999 ص154

الفصل الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم.....

الاستهلاكية والاستثمارية، حيث يزداد الدخل دون أن يقابله زيادة في الانفاق¹.

2- معيار حدة التضخم : في هذا المعيار تم تعداد أربعة أنواع للتضخم حسب حدته و قوته في التأثير على الاقتصاد

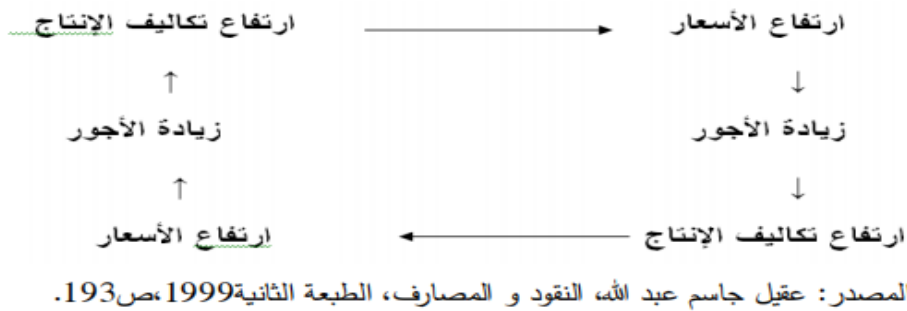
1-2 التضخم الجامح : وسمي بالدورة الخبيثة للتضخم² يتميز هذا النوع بحركة مستمرة و سريعة و تصاعدية

لأسعار مخلفا أثارا يصعب السيطرة عليها أو معالجتها متمثلة في فقدان النقود لقيمتها و قوتها الشرائية و وظائفها الرئيسية

(مخزن للقيمة ووسيط للمبادلة) نتيجة للافراط في عرض النقود ونقص حاد في عرض السلع و الخدمات يشكل لا

يلبي الطلب و يعتبر هذا النوع من أشد أنواع التضخم خطورة أكثرها ضررا على الاقتصاد³

الشكل 1-2 الدورة الخبيثة للتضخم



2-2 التضخم الزاحف : يعتبر هذا النوع من التضخم أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاديات لتساعد الأسعار

يشكل تدريجي وبطيئ بمعدلات مستقرة و معتدلة نسبيا خلال فترات متباعدة مخلفا فسحة للسلطات للسيطرة عليه و

مكافحته و الحد من اثاره السلبية على الاقتصاد يظهر هذا النوع عندما تزداد كمية النقود المتداولة و ترتفع الأجور

والارباح نسبيا⁴. 2-3 التضخم الماشي : يحدث عندما ترتفع الاسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5 و 10% سنويا، مما

يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الاسعار في حلقة مفرغة تؤدي الى ارتفاع مستوياتها الى معدلات كبيرة⁵

2-4 التضخم الراكض : يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث

تصل الى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974 و 1979، أين ارتفعت

الاسعار الى 26، 19% و 25% على التوالي⁶.

3- من حيث مصدر الضغط التضخمي: حسب هذا المعيار يقسم التضخم الى:

3-1 التضخم من جانب الطلب: هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار كنتيجة لعدة أسبابها أبرزها فائض الطلب الكلي

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب لطباعة و النشر و توزيع، القاهرة، 2002، ص41-42

² عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار مجدلوي للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 1999، ص193

³ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي، لبنان، 2007، ص140

⁴ صباح نوري عباس اثر التضخم على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

العدد(17) كلية بغداد 2008، ص59

⁵ ضياء مجيد الموسوي الاقتصادي النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية) دار الفكر الجزائر 1993، ص216

⁶ نفس المرجع ص216-217

على العرض الكلي، الذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً بشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فإن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. ويحدث نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً ونتيجة لقيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبعها من خلال البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقد التي لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية الأمر الذي سينعكس على زيادة الأسعار ومعدلات التضخم¹.

3-2 التضخم عن زيادة التكاليف: يرتفع المستوى العام للأسعار في هذا النوع نتيجة لاختلال التوازن بين العوائد الفعلية الناتجة عن العملية الإنتاجية و تكاليف العوامل الإنتاجية ، و ارتفاع تكلفة عنصر من عناصر الانتاج دون أن يصاحبه زيادة في حجم الانتاجية ويعتبر عنصر العمل أهم مؤثر على ارتفاع الأسعار حيث يطالب العمال برفع الأجور مما يدفع أرباب العمل الى الاستجابة و رفع أسعار المنتجات لتحقيق الأرباح².

3-3 التضخم بسبب الطلب والتكلفة معا : قد يحصل التضخم بالتفاعل بين الإثنين، يحدث التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود ، فإذا كانت الأجور مرتبطة بالأسعار فإن هذا سوف يبرر زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع التكاليف وبدورها يزيد من التضخم ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأجور سوف تذهب إلى زيادة الطلب مما يدفع بالتضخم نحو الارتفاع³.

3-4 التضخم الميكلي: ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وان كان الطلب هذا كبيراً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي وكذلك فإن الأجور والأسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وإن انخفض الطلب الكلي، وفي اقتصاد متحرك تتغير أذواق المستهلكين ورغبتهم وعملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات وتبعاً لذلك ينبغي ان يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعياً وجغرافياً، مع وجود مرونة في الأسعار والأجور. وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من قطاع إلى قطاع آخر فيصبح تضخماً لولياً عاماً ومستمر⁴.

4- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية : تم تقسيم التضخم في هذا المعيار حسب القطاع الذي يحدث فيه :⁵

4-1 التضخم في أسواق السلع : و يتضمن مايلي:

أ- التضخم السلعي : وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع

¹ بن البار محمد، أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة قياسية تحليلية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016/2017 ص24

² مجدي علي علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان، 2004، ص325

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك : الأساسيات والمستحدثات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 328

⁴ عبد العظيم الشكري اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق 1991-2010 (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، جامعة القادسية، 2013، ص148.

⁵ وضاح نجيب رجب، التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق المبادئ الاقتصاد الاسلامي ط1 دار النفائس للنشر و التوزيع الأردن 2011 ص19

الفصل الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم.....

الاستثمار على نفقة إنتاجها وكنتيجه لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

4-2 التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : و يتضمن ما يلي:

أ- التضخم الربحي: وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب- التضخم الدخلي: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين: أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار ، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار ، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.

ت - التضخم الأجرى : وينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

ث- التضخم الإنفاقي: وينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة.

5- من حيث درجة التشغيل في الاقتصاد : حسب هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين :

5-1 التضخم الغير حقيقي : يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل في الاقتصاد، التضخم الغير حقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل، أي زيادة حجم التشغيل، أي الزيادة في الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا، ولذلك يطلق عليه أحيانا التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار¹.

5-2 التضخم الحقيقي: ويسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا زادت كمية النقود فإن الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماما الزيادة في كمية النقود².

- ويتمثل الفرق الجوهرى بين نوعي التضخم في أن التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضررا كبيرا يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والناتج أما التضخم غير الحقيقي فلا يحمل في طياته ضررا كبيرا، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو التّمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والعمالة والتشغيل³.

6 من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية : حسب هذا المعيار ينقسم التضخم الى نوعين

6-1 التضخم المستورد: يظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في الإقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الإقتصاديات

¹ أحمد زهير شامية، النقود و المصارف ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2013 ص 369

² مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام ، مرجع سابق، ص 43

³ أحمد زهير شامية، النقود و المصارف ، مرجع سابق، ص 366

الأخرى والتي تستورد معظم إحتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، ويعرف على أنه الإرتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما ينعكس على إرتفاع أسعار بيع هذه السلع والخدمات في الأسواق المحلية¹.

2-6 التضخم المصدر: نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على تحويل مواردها الأولية ذاتيا إلى قدرة تصنيعية أو غيرها نتيجة لإفتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتصدير هذه المواد الأولية بأسعارها التضخمية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية له².

المطلب الثالث : أسباب التضخم واثاره

الفرع الأول: أسباب التضخم

عند تغلغل التضخم في الاقتصاد تنتج عدة سلبيات تؤثر على الافراد كتصاعد الاسعار وفقدان العملة لقيمتها مما جعل الاقتصاديين و المفكرين يبحثون عن حلول لهذه الظاهرة عن طريق البحث عن الأسباب المؤدية لها حيث تعددت الأسباب المنشئة للتضخم بتعدد و اختلاف التعاريف وأبرزها:

1-العوامل الدافعة بالطلب الكلي بالارتفاع : ان تصاعد الأسعار ينتج عن زيادة حجم الطلب لدى الأفراد و المؤسسات مع بقاء حجم العرض ثابتا و عدم قدرة أو تذبذب العملية الانتاجية على تلبية الطلب و يحدث أيضا عند بقاء حجم السلع و الخدمات ثابتا مع زيادة حجم النقود لدى الأفراد والعوامل المؤدية الى زيادة حجم الطلب الكلي هي:³

أ-زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثمار:عندما يتم تشغيل جميع الموارد داخل العملية الانتاجية و يحدث زيادة في الانفاق مما يؤدي الى الزيادة في الطلب فان الجهاز الانتاجي لا يستطيع مجابهة هذه الزيادة بزيادة في السلع و الخدمات مما يؤدي الى اختلال بين العرض و الطلب⁴.

ب-التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك: لرغبة السلطات بتنشيط الاقتصاد وزيادة معدل الانتاج يتم بتشجيع البنوك التجارية على تخفيض سعر الفائدة مما يجعل رجال الأعمال يقبلون على الاستثمار فيؤدي الى تصاعد الأسعار نتيجة تزويد الأسواق بكمية كبيرة من النقود وكذلك القروض الاستهلاكية تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بمعدل يفوق الكمية المعروضة من السلع و الخدمات .

ت-عجز الموازنة: يحصل عجز في الموازنة عندما تتجاوز النفقات الحكومية حجم الإيرادات فتقوم بالاستدانة من رجال الأعمال و اخرين لمجابهة هذه النفقات ، فيزداد المعروض النقدي عندما تقوم الدولة بتسديد ما استدانته من رجال الأعمال و يقوم رجال الأعمال بتسديد أجور عمالهم و يقوم العمال بتسديد أثمان السلع والخدمات ومع بقاء حجم

¹ عبد الناصر العبادي وعبد الحليم كراجه، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 137-138

² محمود حسين الوادي، وآخرون، الإقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 181

³ بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 149-159

⁴ منير اسماعيل او اشاور وأحمد عبد المهدي مساعدة، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 277

السلع و الخدمات ثابتا فان الاسعار سوف ترتفع¹.

ت-الارتفاع في معدلات الأجور: لتلبية متطلبات المعيشة يطالب الافراد بالزيادة في الأجور عن طريق نقاباتهم، فعند رفع الأجور والاقتصاد في مرحلة الاقتصاد الكامل فان ذلك ينعكس على اسعار السلع و الخدمات بارتفاعها .

ث-تمويل العمليات الحربية: من أسباب ظهور التضخم الحروب للجوء الدولة لاصدار النقود للاستعداد للحرب وتسيير البلاد في فترة الحرب و لمجابهة الآثار المترتبة عن الحرب.

ج-التوقعات و الأوضاع النفسية: يرتفع الطلب نظرا للحالة النفسية للأفراد بسبب الاشاعات و الأقاويل وبسبب الأوضاع في فترة الحروب فيقبلون على التهافت على السلع و الخدمات بكمية تفوق الكمية المعروضة مما يؤدي الى رفع الأسعار

2-العوامل الدافعة بالعرض الكلي الى الانخفاض: يعود عدم تلبية الكمية المعروضة من السلع و الخدمات للكمية المطلوبة لعدة أسباب نذكر منها:²

أ-تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:عندما يتم استخدام و تشغيل جميع الموارد داخل العملية الانتاجية لتلبية الطلب وعندما يزداد الطلب أكثر رغم تشغيل كافة الموارد فان الجهاز الانتاجي يعجز عن انتاج المزيد .

ب-عدم كفاية الجهاز الانتاجي:يعجز الجهاز الانتاجي عن سد النقص في العرض لعدم مرونته لاسباب مختلفة كضعف الاساليب و قدمها و نقص في عناصر الانتاج .

ت-النقص في رأس المال العيني:يؤدي النقص في رأس المال العيني عندما يتم تشغيل جميع عناصر الانتاج الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي انخفاض الكمية المعروضة من السلع و الخدمات.

3-ارتفاع التكاليف الانتاجية: تنعكس الزيادة في تكلفة عنصر من عناصر الانتاج الى الزيادة المباشرة في المنتجات النهائية لهذه العملية لعدة أسباب منها:³

أ-ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج:عندما ترتفع تكلفة الانتاج ترتفع أسعار المنتجات لتعويض التكاليف الناشئة عن هذا الارتفاع كارتفاع المواد الأولية وارتفاع تكلفة اقتناء الآلات الداخلة في عملية الانتاج .

ب-ارتفاع اسعار الواردات:عند ارتفاع أسعار المواد المستوردة الداخلة في العملية الانتاجية فان ذلك يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع سعر السلعة .

ت-ارتفاع تكاليف الأجور:عنصر العمل أكثر العوامل تأثير على العملية الانتاجية فعند المطالبة برفع الاجور فان تكلفة النتاج سترتفع و ينعكس ذلك على سعر السلعة

ث- قيام المشاريع الاحتكارية برفع هوامش الارباح ورفع الاسعار : حيث تسعى المشروعات الاحتكارية الى زيادة

¹ Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, **The effectiveness of inflation control on economic growth in Nigeria**, Research Journal in Organizational Psychology and Educational Studies, V3, N 2, 2014, p.123.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص151-152

³ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص322

أرباحها من خلال زيادة النسبة المئوية التي تضيفها إلى نفقة الإنتاج في صورة ربح أو عائد على الاستثمار بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الانتاجية مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات.

4- التضخم الهيكلي: ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وإن كان الطلب هذا كبيراً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي وكذلك فإن الأجور والأسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وإن انخفض الطلب الكلي، وفي اقتصاد متحرك تتغير أذواق المستهلكين ورغبتهم وعملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات وتبعاً لذلك ينبغي أن يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعياً وجغرافياً، مع وجود مرونة في الأسعار والأجور. وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من قطاع إلى قطاع آخر فيصبح تضخماً لولياً عاماً ومستمرًا¹.

الفرع الثاني: آثار التضخم

التضخم ظاهرة مرضية إذا حطت رحالها على اقتصاديات الدول فإنه يفتك بها و يسبب آثاراً سلبية غير مرغوب بها و تختلف تداعياتها باختلاف نوعه و البلد و قوة الاقتصاد و عوامل أخرى وفيما يلي سنتطرق لآثار التضخم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

آثار التضخم الاقتصادية : لعل أبرز الآثار الاقتصادية التي يحدثها التضخم ما يلي:

- 1- أثر التضخم على العملة الادخار و الاستهلاك: يترتب عن التضخم فقدان النقود لوظائفها الأساسية فتتقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة لعدم ثقة الأفراد بالعملة المتداولة بسبب فقدانها لقوتها الشرائية نتيجة تصاعد الأسعار و زيادة التداول النقدي مما يجعل الأفراد يميلون للاستهلاك لا للادخار ولفقدان العملة لوظائفها و قوتها الشرائية فإن الأفراد سبقومون بتحويل العملة المتداولة الى عملات اجنبية أو معدن ثمينة كالذهب و الفضة².
- 2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو الفرق بين صادرات بلد ما و وارداته و يحصل العجز في هذا الميزان نتيجة لزيادة حجم الواردات مع انخفاض صادراته بسبب انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية المماثلة له و لانخفاض صادراته بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً مقارنة بمثلتها في الأسواق الدولية³.
- 3- أثر التضخم على اسعار الفائدة: نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار فإن النقود ستفقد جزءاً من قوتها الشرائية و وظائفها الرئيسية مما يؤدي الى خفض عرض النقود من طرف المقرضين للخسائر التي يتكبدها و في المقابل يزيد الاقبال على طلب الاموال من طرف المقرضين مما يؤدي الى رفع أسعار الفائدة⁴.
- 4- أثر التضخم على هيكل الانتاج ورؤوس الاموال: تؤدي الحركة التصاعدية للأسعار الاستهلاكية الى تفضيل هذا القطاع على حساب قطاع الانتاج من طرف أرباب الأعمال و العمال لارتفاع الأرباح و الأجور ما سيجذب لها رؤوس

¹ عبد العظيم الشكري اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق 1991-2010 (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، جامعة القادسية، 2013، ص 148.

² السيد محمد السري و علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 256

³ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سابق ص 345-346

⁴ خضر عباس عطوان و اخرون السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة سياسة استهداف التضخم 2015 ص 487

الاموال و اليد العاملة في المقابل ستجمد الصناعات الانتاجية لشح رؤوس الاموال وللمطالبة العمال برفع الأجور لمواجهة الارتفاع المستمر في الاسعار وبالتالي نمو الاقتصاد بمعدلات بطيئة¹.

5- تأثير التضخم على الدخل: يختلف تأثير ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية بصورة متفاوتة بالنسبة للأفراد فأصحاب المشاريع الاستثمارية الاستهلاكية يؤثر ارتفاع الاسعار بزيادة أرباحهم وزيادة الانتاج بسبب زيادة الطلب، أما اصحاب الدخل الثابت فهم منسيعانون من أضرار التضخم لأن رواتبهم ثابتة حتى عند رفع أجور هذه الفئة فانها تبقى بمستوى أقل من ارتفاع الأسعار².

6- تأثير التضخم على الاستثمار الاجنبي: تتناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية لارتفاع معدلات التضخم، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية³.

أثار التضخم الاجتماعية: لا تقتصر اثار التضخم على البعد الاقتصادي فقط بل تمتد آثاره تمتد أبعد من ذلك، لما يسببه من القلق والاضطراب الاجتماعي داخل المجتمع، إذ يؤدي الى اختلال التوازن الاجتماعي بين الافراد وظهور الطبقية بسبب التمايز بين الدخل فتتخفف القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وترتفع بالمقابل لفئات أخرى كأرباب الأعمال والعمال العاملين في القطاع الاستهلاكي وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي والى البحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع لأصحاب الدخل الثابت لمواجهة الظروف المعيشية وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور وهجرة الأدمغة و الكفاءات نحو الخارج و يترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعمق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه⁴.

أثار التضخم السياسية: عندما المستوى العام للأسعار في الارتفاع وتستمر العملة في فقدان قيمتها فان الظروف المعيشية للأفراد ستتسم بالصعوبة وعند انعدام الحلول فستنتشر المظاهرات والاعتصامات للمطالبة بتحسين المستوى المعيشي بل قد تصل الى الثورات المطالبة بتغيير الأنظمة السياسية والجهاز الحكومي .

المطلب الرابع: قياس التضخم بواسطة منحني فيليبس

الفرع الأول: منحني فيليبس في صورته الأصلية

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية الكينزية تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف، فكان موضوع بحث الاقتصادي فيليبس في منحناه الشهير إذ يعبر منحني فيليبس عن العلاقة

¹ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصري، مرجع سابق، ص 141-142

² سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، الجامعة العراقية، 2016 ص 435

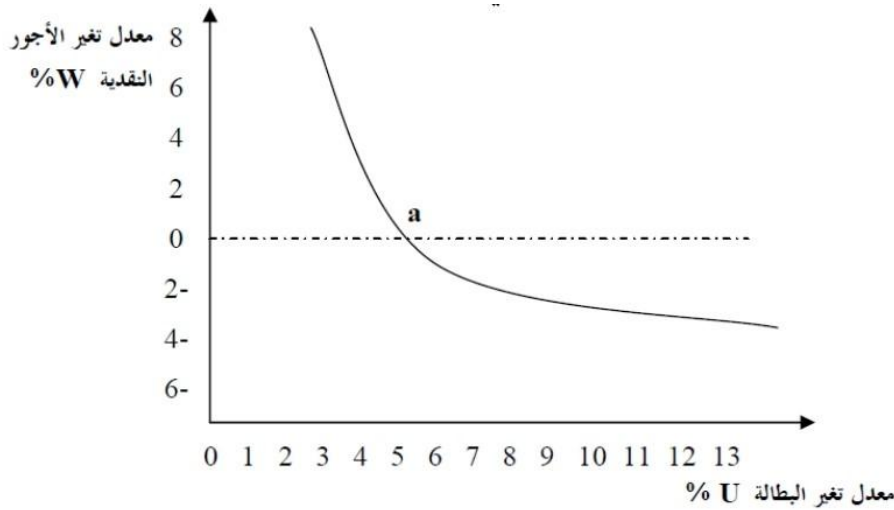
³، دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 139

⁴ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط2 2008 ص 253

الفصل الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم.....

التبادلية العكسية بين البطالة والتضخم ويتناول اثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام. واعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس على إحصائيات للمملكة المتحدة تبين العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدلة البطالة السنوي للفترة (1957-1991)، وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور ، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وتم تمثيل هذه العلاقة ببيانات في شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس¹.

الشكل (2-2): منحنى فيلبس في صورته الأصلية



المصدر: A.W Phillips, The relation between unemployment and the rate of change ,

"of money wages in the U.K", مجلة Economica, نوفمبر , 1958, ص4.

يتضح من الشكل (2-2) أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياسياتها بشأن الاستقرار والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عنصر إنتاج أكثر انخفاض معدل البطالة) ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة تجريبية

¹ A.W Phillips, The relation between unemployment and the rate of change of money

wages in the U.K.november1958, مجلة "Economica", p10.

عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة¹.

كما أن أبحاث كل من R.Lipsey ، P.Samuelson ، R.Msolow ساهمت بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة للفترة (1991-2002) وهو ما يفسره منحني فيليبس إذ إن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحني فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما².

الفرع الثاني: مشكلة الركود التضخمي

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبدالية الثمانينيات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، ففي بدالية السبعينات وجد إن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم³، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة إذا ظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم⁴.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم

تعددت أنواع التضخم و اختلفت الأسباب المنشئة له لاختلاف النظريات والأفكار المتشعبة فبغية لكشف الغموض عن هذه الظاهرة التي شغلت تفكير الاقتصاديين و المفكرين كل نظرية و مدرسة اقتصادية حللت و فسرت التضخم على حسب المحيط والزمان و الظروف والأوضاع الاقتصادية التي انتشرت فيها هذه الظاهرة الأمر الذي أدى الى صلاحية التفسير في مدة وعدم صلاحيته في مدة أخرى حيث، ما أدى الى ظهور عدة مدارس سنتطرق في هذا المبحث الى المدارس الرئيسية المتمثلة في الفكر و النظرية التي أتت به المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الكينزية ثم المدرسة النقدية ثم الهيكلية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتضخم

قام بوضع اساس النظرية الكمية للنقود و تطويرها كل من الاقتصاديين جون لوك و دافيد هيوم و الاقتصادي

¹مرجع سبق ذكره ، ص12

² خالد واصف الوزاني و أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر 2003، ص85

³ محمد فوزي السعود وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003 ، ص302

⁴خالد واصف الوزاني و أحمد حسن الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،مرجع سابق، ص44.

الفرنسي مونتسكيو قد تزامن ظهورها مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية والتي تمثلت في التحول الى النظام الرأسمالي القائم على الانتاج و استخدام النقود كوسيلة للمبادلة بعد أن كان قائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي و المقايضة (مبادلة الذهب و الفضة بالمواد والسلع) ، في الفترة ما بين اواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر حيث ربطت التغير في المستوى العام الأسعار بكمية النقود المتداولة¹.

وتقوم هذه النظرية على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي :²

- 1- تعتبر كمية النقود العامل الأساسي والفعال والمؤثر في حركات الأسعار.
- 2- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بالتغير في كمية النقود المعروضة للتداول، فأى تغير في كمية النقود المتداولة، ينعكس و بنفس المقدار على المستوى العام للأسعار، فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.
- 3- كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمتها، أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة في الأسواق، انخفضت القوة الشرائية لهذه النقود.
- 4- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبالعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن زيادة كمية النقود المتداولة، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، ونقص العرض الحقيقي منها السلع والخدمات.
- 5- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- 6- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، أي عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة سواء في الجهاز الإنتاجي أو في قوى العمل.
- 7- تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على الأسعار هي كمية النقد، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات

ويمكن شرح مضمون النظرية الكمية النقدية خلال الصيغتين التاليتين:

اولا - صيغة المبادلات (معادلة فيشر) : صيغت هذه المعادلة على يد الاقتصادي دافيد هيوم لاول مرة ثم قام باعادة صياغتها و تطويرها افرنج فيشر سنة 1911³ وذلك انطلاقا مما قامت عليه النظرية الكمية بأن المستوى العام للأسعار مرتبط بكمية النقود وبأن قيمة العملة تتحدد وفق قوى العرض و الطلب وفق هذا قدم الاقتصادي فيشر صيغة في شكل علاقة حسابية تظهر أن النقود وسيط للمبادلة لأي تبادل يحدث بين المشتريين والبائعين للسلع والخدمات ، مع وجوب أن تكون قيمة النقود المتداولة مساوية لقيمة السلع والخدمات ، فعلى افتراض ان سرعة تداول النقود و حجم المعاملات ثابتة فان التغير في كمية النقود بالزيادة والنقصان يؤثر على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة مما

¹ نبييل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سابق، ص 48-49

² عناية غازي حسين ، التضخم المالي ، مرجع سابق ص 29-30

³ Azza Souad, « **Macroéconomie** », université virtuelle de Tunis, 2006, p 49.

الفصل الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم.....

يعني وجود علاقة سببية بين التغير في كمية النقود كمتغير مستقل والتغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع ،حيث حددت هذه المعادلة أن قيمة المبادلات متمثلة في متوسط السعر مضروباً في حجم المبادلات في الجانب الأيسر من المعادلة مساوية لكمية النقود المدفوعة الموجودة في الجانب الأيمن من المعادلة متمثلة في كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها خلال مدة زمنية¹ ويمكن التعبير عن هذا وفق المعادلة التالية :²

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث تمثل : M : كمية النقود

V : سرعة تداول النقود

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المعاملات التي تمت خلال فترة زمنية معينة

ومنه يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كما يلي : $P = (M \cdot V) / T$

من خلال هذه المعادلة يتضح أن التغير في كمية النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار حيث تؤدي زيادة كمية النقود وعرضها الى ان تفقد العملة قيمتها وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار وعند انخفاض عرض كمية النقود تزيد قوة العملة و بالتالي انخفاض الأسعار مع فرضية بقاء كل من سرعة تداول النقود و حجم المعاملات ثابتاً.³ كما قام فيشر بإدخال النقود المصرفية (الداخلية) في معادلة التبادل بغية التمييز بين النقود القانونية (الخارجية) والنقود المصرفية بهدف إبراز دور كل منهما في تحقيق مستوى معين من المبادلات ، وسميت معادلة التبادل الاقتصادي ل فيشر وأصبحت بالشكل الآتي:⁴

$$M \cdot V + M' \cdot V' = P \cdot T$$

حيث تمثل : M : النقود القانونية

M' : النقود المصرفية

V' : سرعة التداول المصرفية

¹ Nicolas Guerrero, **60 mécanismes microéconomiques et macroéconomiques en fiches**, ellipses édition marketing, Paris, 2013, p. 138-139.

² Gregory N Mankiw, **Macroéconomie**, 3 ème édition, Boeck université, paris, 2003, p. 101.

³ أسماء مخاليف، محددات التضخم مع مقارنة بدوال الاستهلاك ،مرجع سابق ،ص37

⁴ هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين، يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص201

V : سرعة التداول القانونية

ومنه يمكن تحديد المستوى العام للأسعار كما يلي: $P = (M \cdot V + M' \cdot V') / T$

كما أن لمعادلة التبادل الاقتصادي نفس مخرجات معادلة فيشر أن كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار
ثانيا: معادلة كامبردج للأرصدة النقدية: بنيت هذه المعادلة على أساس أن الأفراد يميلون للاحتفاظ بكمية من الأرصدة
النقدية السائلة للمبادلة بالسلع والخدمات وللاحتياط تتغير مع التغير في الدخل وأسعار السلع والخدمات ترتفع و
تنخفض على أساس الاحتفاظ أو انفاق هذه الأرصدة النقدية مع افتراض عدم امكانية زيادة الانتاج وأن جميع عناصر
الانتاج مشغلة فقام كل من مارشال وبيجو وأعضاء من مدرسة كامبردج بتحليل العوامل التي تؤدي الى الطلب على
النقود والاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية و باجراء تعديلات على معادلة فيشر وتطورها لاعطاء صيغة جديدة
باستبدال فكرة الطلب على النقود و الناتج الوطني الحقيقي مكان سرعة تداول النقود وحجم المعاملات على التوالي¹
على شكل المعادلة التالية:²

$$M = K (Y \cdot P)$$

حيث يمثل : M: كمية و حجم النقود

K: نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية سائلة (التفضيل

النقدي)

Y : الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية

والاستثمارية.

P : متوسط أسعار المنتجات النهائية

(Y*P) : الدخل النقدي

وضحت معادلة كامبردج للأرصدة أن للنقود و ضيفة اصفية تمثلت في الادخار بعد أن كانت وضيقة النقود متمثلة في
المبادلة ووسيلة للدفع وأن كمية النقود المتداولة تؤثر على الأسعار و ربطت ارتفاع وانخفاض المستوى العام للسلع و
الخدمات بانفاق المدخرات من الارصدة النقدية.

أوجه التشابه بين معادلة التبادل ومعادلة الأرصدة النقدية: اختلفت طريقة تحليل التضخم للمعادلتين الا أنهما فسرتا
انخفاض و ارتفاع المستوى العام للأسعار بكمية النقود فقامت معادلة التبادل بتحليل العوامل المرتبطة بعرض النقود

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية)، مرجع سابق، ص 86

² يسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 150

وتأثيرها على كمياتها أي ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، ركزت معادلة كامبريدج على تحليل العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود وعلى تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي، المحتفظ به في شكل سيولة نقدية¹.

أوجه الاختلاف بين معادلة التبادل و معادلة الأرصد النقدية: على الرغم من أن المعادلتين فسرتا ارتفاع المستوى العام للأسعار بكمية النقود وفيما يلي سنتطرق لأهم أوجه الاختلاف²:

- تقرر معادلة فيشر وجود علاقة طردية وتناسبية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، بينما تقرر معادلة الأرصد النقدية وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار.
- استعرض فيشر نظرية كمية النقود من وجهة نظر إنفاق النقود بينما عرضت نظرية الأرصد النقدية من وجهة نظر الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية.
- التفضيل النقدي في نظرية الأرصد النقدية هو العامل المؤثر والمحدد لمستوى الدخل النقدي، وأن التغير في نسبته ينعكس على مستويات الإنتاج والأسعار حتى ولو بقيت كمية النقود المعروضة ثابتة، أما نظرية كمية النقود فإنها تستبعد إمكان تغيير مستويات الأسعار إذا ظل عرض النقد ثابتاً دون تغيير.
- الانتقادات التي تعرضت لها المدرسة الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود):
- فسرت ظاهرة التضخم والتغير في المستوى العام للأسعار بكمية النقود المعروضة و المتداولة حيث ان أسعار بعض السلع والخدمات قد ترتفع لأسباب لا تدخل فيها لزيادة كمية النقود، مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لا سيما المنتجات الزراعية³.
- تجاهل الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في التأثير على المستوى العام للأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى ضعف الإقبال على الاقتراض و بالتالي خفض مستوى الإنفاق المستوى العام للأسعار⁴.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية المفسرة للتضخم

عانى العالم من عدة أثار اقتصادية واجتماعية أثرت على حياة الأفراد والمجتمعات نتيجة لظهور أزمة الكساد ولم يكد العالم يتخلص من هذه الآثار حتى ظهرت أمارات الحرب العالمية الثانية ما أدى الى تحطم اقتصاديات الدول وزيادة حدة المعاناة ومع فشل النظرية الكمية للنقود في اعطاء الحلول والتقليل من حدة هذه الأزمات هذا ما أدى الى البحث عن حلول ونظريات لتفسير هذه الظروف وبهذا ظهرت النظرية الكينزية على يد جون مينارد كينز انتقاضاً وانتقاداً لمبادئ

¹ محمد ديبونس، عبد الكريم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 407-408

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود و البنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط، (1) 2013 ص 280-281

³ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العليجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،

⁴ تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006 ص 196

وأسس النظرية الكلاسيكية حيث ربط ارتفاع المستوى العام للأسعار بفائض الطلب الكلي للسلع و الخدمات الزائد عن قدرة العرض ومحاولة تلبية هذا الطلب¹، كما أضاف أن للنقود وظيفة أخرى تمثلت في أن النقود مخزن للقيمة بعد أن كانت وسيلة للدفع والمبادلة فقط أي أن الأعوان الاقتصاديين يقومون بطلب النقود للاحتفاظ بها وتخزينها لغرض استعمالها في مواجهة الطوارئ أو المضاربة وليس لغرض المبادلة بالسلع والخدمات²، وأن سرعة دوران النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار حتى مع ثبات عرض النقود لانخفاض مدخرات الافراد و انفاقها على السلع و الخدمات، كما اعتمد كينز على تحليل التغيرات في الدخل وتفسير أسباب التغير على اعتبار أن التغير في الدخل ينعكس على المستوى العام للأسعار³.

كما أن النظرية الكينزية تستند الى عدة فرضيات هي⁴:

- ان الحالة الطبيعية للاقتصاد عندما يكون في مرحلة التشغيل الجزئي، وأن بلوغ الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل فهي حالة استثنائية وليست عامة. وبهذا لم يعتبر كينز كل زيادة في كمية النقود خطرا على الاقتصاد الوطني، ما دام في مستوى أدني من مستوى التشغيل الكامل.

- أن الطلب الفعلي نوعان، طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار. ويرى كينز أن الطلب الفعلي هو المتغير الأساسي المستقل، أما العرض فهو المتغير التابع. وأن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع هي المعاملات، المضاربة والاحتياط .

- بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود يتحدد سعر الفائدة .

- أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الادخار.

- أن انخفاض سعر الفائدة يزيد من الطلب على النقود، وارتفاع سعرها يخفض من الطلب على النقود.

- عند تعادل الادخار مع الاستثمار يتحدد الدخل الوطني.

- أن كل إنفاق يتولد عنه دخل، أي أن ما ينفقه كل فرد في المجتمع يصبح من جهة أخرى دخلا لفرد آخر في المجتمع. ولهذا فإن الدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي لهذا المجتمع

1- مرحلة التشغيل الجزئي لعوامل الانتاج : في هذه الحالة يكون جزءا من الموارد الانتاجية المستعملة داخل العملية الانتاجية غير مستعملا أي طاقات انتاجية غير مستغلة، وحينما تحصل زيادة في الطلب بفعل تزايد الانفاق النقدي فان الاقتصاد يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة من خلال تحقيق زيادة ماثلة في مستوى الانتاج ومن ثم الدخل، وعند وجود عناصر غير مستغلة داخل العملية الانتاجية فإن ارتفاع الطلب على السلع لن يترتب عنها زيادات محسوسة في أسعارها

¹ محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، مرجع سابق، ص388-389

² Thierry Tacheix, **l'essentiel de la macroéconomie** 7 eme édition, Gualino Editeur, France, 2014, p. 102.

³ اسمية بلفاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعي باتنة 1، ص78

⁴ حياة عمر البرهماني، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الاسلامي ط(1)، دار القلم، دمشق، 2015، ص296

بسبب إمكانية زيادة الانتاج بالنسبة نفسها للزيادة في الانفاق النقدي. وهذا يعني أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، وذلك بسبب المرونة الكبيرة لعرض عوامل الانتاج القابلة للتشغيل ويرى كينز أن الإفراط في استخدام عوامل الإنتاج العاطلة يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار يطلق عليه "التضخم الجزئي" غير حقيقي.¹ وينشأ نتيجة عوامل تتمثل فيما يلي:²

- عدم التجانس والتماثل بين عناصر الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تنقلها من مكان إلى آخر، أو استبدالها بمورد إنتاجي آخر، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

- الارتفاع المفاجئ في أجور العمال نتيجة زيادة الطلب على العمل، وانخفاض معدلات البطالة - ظهور الاحتكار، حيث تتكامل طوائف المنتجين والمصنعين في رفع أسعار منتجاتها لأجل الزيادة من الأرباح، وذلك قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل

2- مرحلة التشغيل الكلي لعوامل الانتاج: أي عندما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل للموارد وعناصر العملية الانتاجية، أي الطاقات الانتاجية مستغلة بصورة تامة وبافتراض تنامي الزيادة في الطلب الكلي الفعال، فإن العرض الكلي لن يتمكن من مجابهة هذا التزايد، وبذلك فإن الزيادة في الانفاق النقدي التي تحفز الطلب سوف تنعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ظهور التضخم. ويرى كينز في هذا الصدد أنه حينما يتم الوصول الى مستوى الاستخدام الكامل، فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم الطلب ستؤدي بالأسعار الى الارتفاع اللامحدود مهما يكن الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الوصول الى حالة تضخم حقيقي.³

انتقادات النظرية النقدية الكينزية: وقد تعرضت النظرية الكينزية لبضعة انتقادات منها:⁴

- 1- لم يشر كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة، لأنه يعتقد أن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقد الطلب عليها لأغراض السيولة.
- 2- كما يعتقد أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، تتحدد بعرض النقود والطلب عليها، وهي لا ترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية، ومن الصعوبة تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز.
- 3- يقرر التحليل الكينزي بأن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة، حيث نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة وفي مقدمتها الدخل؛
- 4- لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل، وإنما إكتفى كينز بتوضيح العوامل

¹ كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت هيد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق و انعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل

البيت، المجلد 1، العدد 12، 2012، ص 29

² زاهر عبد الرحيم عاطف، ادارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية و التطبيق، دارالراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2009، ص 24-25

³ كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت هيد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق و انعكاساتها الاقتصادية، مرجع سابق، ص 29

⁴ محمود حسين الوادي، واخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 61-62

المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير

المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة

تركزت الحرب العالمية الثانية اثارا سلبية على اقتصاديات الدول فقد عرفت فترة السبعينات من القرن العشرين ظروفًا غير مألوفة كارتفاع في الأسعار و ارتفاع مستويات البطالة ولعجز النظرية الكينزية عن اعطاء حلول للمعضلات التي فتكت بالاقتصاد و الأفراد في تلك الفترة ظهرت نظرية جديدة منحت حلولًا وعاجت تلك المشكلات عرفت بالنظرية المعاصرة للنقد وضغت أسس هذه النظرية على يد مفكري مدرسة شيكاغو على رأسهم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان حيث قام باعادة بحث النظرية الكمية للنقد بادخال تعديلات جديدة وصياغتها لمعالجة الاحتياجات الحديثة و المعاصرة ولتفسير الأزمات وتقديم حلول للظواهر الاقتصادية¹، فيرى فريدمان أنَّ مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي، أو بصيغة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وينتقد مبدأ الذي يعتبر أن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة. فرغم أنَّ الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات اذا لم يتم تشغيل جميع العناصر في العملية الانتاجية فسيتم زيادة الإنتاج واليد العاملة لتلبية الطلب وتحقيق الأرباح وبالتالي إلى بطالة أقل الا أن هذا لن يستمر طويلا وستتصاعد مستويات البطالة و تأثير النقود لا يكون إلا على المستوى العام للأسعار²، فسرت النظرية النقدية المعاصرة التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الإختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود³.

فرضيات النظرية النقدية المعاصرة تستند النظرية المعاصرة على الفرضيات التالية:⁴

- التضخم ظاهرة نقدية : يتفق فريدمان مع المدرسة الكلاسيكية في اعتبار التضخم ظاهرة نقدية، تحدث نتيجة النمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، بمعنى أن كمية النقود المتداولة في المجتمع تزيد بنسبة تفوق الزيادة في حجم الإنتاج مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وبهذا التفسير لظاهرة التضخم يرفض فريدمان دور الأجور والنفقة في التأثير على الأسعار، بالإضافة تأييده لوجود علاقة بين التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل.
- الثروة هي الأساس في الطلب على النقود: يتوقف الطلب على النقود في نظر فريدمان بالإضافة إلى أذواق المستهلكين وترتيب الأولويات على الثروة التي يقصد بها مجموع الأصول التي يملكها الفرد في لحظة معينة، والتي يمكن أن تكون دخلا أو عائدا . وتتخذ الثروة أشكالا عديدة، وعند فريدمان تتخذ خمس صور هي: النقود، السندات والأسهم، الأصول العينية، الثروة البشرية.

¹ أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، ط(2)، 2008، ص 120

² محمد غزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 2002 ص 301

³ بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) مرجع سابق ص 49

⁴ حياة عمر البرهماني، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الاسلامي، مرجع سابق، ص 301-302.

المطلب الرابع: النظرية الهيكلية

يرى أصحاب المدرسة الهيكلية أن التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع الى اختلالات هيكلية موجودة بالاقتصاديات المتخلفة. وقد كان شارل شولتز أول من لفت النظر الى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم، إذ يرى أن التغيرات التي تطرأ على مكونات الطلب الكلي يمكن أن تكون سببا في إحداث التضخم دون زيادة في الطلب الكلي¹، حيث يزداد الطلب على بعض المنتجات بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الطلب على المنتجات الأخرى، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار السلع التي ازداد الطلب عليها بدرجة كبيرة خاصة عندما لا يزداد عرض هذه السلع بنفس المعدل نتيجة للقصور النسبي في عوامل الانتاج اللازمة لزيادة انتاجها، كما ترتفع أجور العمال في هذه القطاعات، ومن جهة أخرى لا تنخفض أسعار السلع التي تراجع الطلب عليها نظرا لمخارية النقابات العمالية اي انخفاض في الاجور، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار على الرغم من عدم وجود مؤشرات تدل على زيادة حجم الطلب الكلي أو التكاليف الدافعة للتضخم. وهذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها، وكل هذا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب².

ويرى الاقتصاديون الهيكليون أن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى عجز العرض عن التغير بما يتلاءم مع تغير الطلب، ويفسرون التضخم بمجموعة من الاختلالات تشمل الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج المواد الأولية ومواد الطاقة، وضعف القطاع الزراعي، بالإضافة الى جمود الجهاز المالي وضآلة حجم العائد الضريبي، فضلا عن عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى، ويرى الهيكليون أن التغلب على هذه الاختلالات الهيكلية يكون عن طريق زيادة كفاءة النظام الضريبي واتباع سياسة مالية فعالة تؤدي الى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار التي ستؤدي الى دفع عجلة التنمية³.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم

يترتب عن ظهور التضخم في اقتصاديات البلدان عدة آثار سلبية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية مؤثرة على حياة الافراد و المجتمعات مما جعل الاقتصاديين و المفكرين يلجؤون الى عدة سياسات للتقليل أو مكافحة هذه المعضلة فقاموا باستخدام عدة سياسات باختلاف اسباب وظروف نشأت التضخم و الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد و البلد متقدم كان أو سار في طريق النمو منها السياسة النقدية و المالية سياسة الرقابة على الاسعار والأجور مكافحة التضخم وفق برنامج صندوق النقد والبنك الدوليين حيث تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الوسائل والاجراءات

¹ Abdelhake Lamiri, **théories économiques et crises contemporaines**, office des publications universitaires, Alger, 1994, p. 185.

² صالح محمد القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 308-309.

³ علاء الدين عادل الرفاتي ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، تنمية الرفادين، جامعة الموصل، المجلد 30، العدد 89، 2008، ص 192.

التي ترتبط بالاصدار النقدي وتحقيق رقابة فعالة على الائتمان¹ و سنتطرق في هذا المبحث الى أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم المباشرة و الغير مباشرة والأدوات الأخرى ثم سنتطرق الى الصعوبات التي تحول دون فاعلية السياسة النقدية في التأثير على التضخم

المطلب الأول: الادوات الغير مباشر للسياسة النقدية

هي مجموعة من الأدوات المصممة للتأثير بشكل غير مباشر على مستوى الائتمان (القروض) في إطارها الاقتصادي ، و لتأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على السيولة المصرفية ، وبالتالي إحداث تغييرات في مقدار الأموال المتداولة بشكل عام². وتشمل ما يلي :

1- سعر إعادة الخصم: شاع استخدام هذه الاداة من طرف البنك المركزي منذ القدم في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية للأفراد و سوق النقد الا أنها فقدت بريقها و لمعناها في الوقت الحالي³، حيث تعتبر هذه الاداة شكلا من أشكال تمويل البنوك التجارية من طرف البنوك المركزية لزيادة حجم الائتمان و منح القروض للأفراد أو تخفيض حجم الائتمان، فيرفع سعر إعادة الخصم أو يخفض حسب الوضع الاقتصادي الراهن والأهداف المراد الوصول اليها ، ففي حالات التضخم لارتفاع الأسعار بسبب الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، و زيادة كمية النقود بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، في هذا الوضع يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من قدرة البنوك التجارية على طرح النقود والودائع ، وذلك نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يجعل بالافراد ينقطعون عن الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من حجم النقود في الاقتصاد، والمساهمة في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات والعمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد⁴.

كما قد تفقد أداة سعر إعادة الخصم فاعليته في التأثير على التضخم نتيجة لما يلي⁵:

- قلة استخدام الاوراق التجارية كأداة للتمويل بسبب استخدام طرق أخرى للتمويل بالحسابات المفتوحة والسلف المصرفية، مما يقلل لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم الاوراق التجارية التي لديه . وبالتالي عدم اللجوء إلى خصم الاوراق التجارية مما يحد من دور هذه الاداة.

- احتياطات نقدية امتالك البنوك التجارية تعتمد عليها في تقديم القروض

- تتأثر هذه الأداة بالحالة الاقتصادية للبلد، ففي حالة تفاؤل رجال الاعمال بالنسبة للطلب وارتفاع الاسعار والارباح

¹ عناية غازي حسين ،التضخم المالي ،مرجع سابق،ص125

² حباية عبد الله،الاقتصاد المصري،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2013،ص299

³ هيفاء غدير،السياسة النقدية و المالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق2010،ص40

⁴ ناظم محمد نوري الشميري،محمد موسى الشروف،مدخل في علم الاقتصاد،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص355-356

⁵ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007 ،ص187-188

فإن زيادة سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان لامكانية تعويضه عن طريق رفع أسعار السلع المنتجة لكون الارباح المتوقعة تفوق بكثير تكلفة الاقتراض من البنوك.

2- سياسة السوق المفتوحة: تأثير هذه الاداة على سوق المال للدول المتقدمة أكثر فاعلية من تأثير الأدوات الأخرى لتطور سوق المال فيها، حيث يدخل البنك المركزي الى السوق المالي حسب الوضع الاقتصادي الراهن و الأهداف المراد تحقيقها (اما طرح سيولة في السوق او امتصاص سيولة من السوق) بصفته بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، أذونات الخزينة، متعاملاً مع الأفراد و البنوك و المصارف التجارية و المؤسسات¹، ففي حالة التضخم يدخل البنك المركزي السوق المالي كعارض وبائع للأوراق المالية بهدف امتصاص الفائض من السيولة الموجود في الاقتصاد، وعندما تشتري البنوك التجارية ما تم عرضه من طرف البنك المركزي فان هذا يؤدي الى خفض سيولتها وخفض قدرتها على منح الائتمان للأفراد، ونفس الأمر بالنسبة للأفراد تقل مقدار السيولة الموجودة لديهم عندما يشترون الأوراق المالية المعروضة². إلا أن لها حدوداً تتمثل في ما يلي³:

- يعتمد نجاحها على مدى تطور سوق الأوراق المالية، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة.

- يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها، مما يكون له أثراً على أسعارها .

- إن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي ومستوى النقد المتداول والسيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة.

3- سياسة الاحتياطي الاجباري: نظراً لصعوبة تطبيق سياسات السوق المفتوحة و سياسة سرعاعادة الخصم بسبب ضيق الأسواق المالية ومحدودية الأوراق المالية والمعاملات التجارية، تعتبر هذه الاداة أحد أفضل الوسائل وأقلها تكلفة التي يمكن للبنوك المركزية من خلالها التحكم في الائتمان ، خاصة في البلدان الأقل تقدماً التي لا توجد بها أنظمة مصرفية متطورة⁴، وتستعمل هذه الاداة لتعويض سياسة سعر الفائدة أو تعزيز دورها، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدل الاحتياطي الإلزامي بهدف زيادة تكلفة السيولة البنكية والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني انخفاض النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك في منح القروض، مما يدفع هذه الأخيرة الى نقل هذا الارتفاع الى أسعار الفائدة المطبقة على قروض العملاء بسبب انخفاض فوائضها النقدية، فينخفض الطلب على القروض مما يقلل من حدة الضغوط التضخمية⁵.

¹ حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي، المعهد العربي الاسلامي للبحوث و التدريب، بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006، ص15

² أسماء مخاليف، مخدات التضخم في الجزائر مع مقارنة دوال الاستهلاك، مرجع سابق، ص78

³ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص6

⁴ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2007، ص222

⁵ Christian Ottavj, monnaie et financement de l'économie, hachette, paris, 2010, p. 271

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تعطي الحكومة تعليمات للبنوك التجارية فيما يتعلق بالقروض التي ينبغي أو لا ينبغي منحها ، أو أسعار الفائدة التي ينبغي تحميلها على المقترضين أو دفعها للمودعين ، أو أي مسألة أخرى تتعلق بالعملاء¹، هذه الأساليب مفيدة جدًا الى جانب الأساليب الكمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة الهروب من تأثير التضخم الذي يشوه أنماط الاستثمار ، خاصة إذا تم استخدامها في البلدان النامية ذات النظم المالية والنقدية المتخلفة ، التي يقل فيها تأثير الأساليب الكمية النقدية في الاقتصاد ، والتي يتم من خلالها يمكن للبنك المركزي التأثير على نوع الائتمان²، وتشمل التالي:

- 1- سياسة تأطير القروض: تستعمل هذه الاداة من طرف السلطات النقدية بغية التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية³، وعندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات و المستوى العام للأسعار في حالة تصاعد⁴ ، ففي حالة التضخم تعمل هذه الأداة على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، وتقييد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون سياسة تأطير القروض متعلقة بمعيار أجل القروض، فتقوم بتقييد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل⁵.
- 2- النسبة الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا تجنباً لإفراط البنك في منح القروض خاصة تلك التي تتمتع بأصول مرتفعة السيولة، بحيث يتم تجميد بعض هذه الأصول لدى البنوك التجارية ومنع عليها استخدامها في منح القروض، وهذا ما يساهم في الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض⁶.
- 3- الودائع المشروطة من اجل الاستيراد : تستعمل هذه الأداة لحث المستوردين على إيداع المبلغ اللازم على شكل ودائع في البنك المركزي لفترة معينة من الوقت لدفع سعر الواردات، وبما أن المستوردين لا يمكنهم عادة تجميد أموالهم الخاصة ، فإن هذا يدفعهم إلى الحصول على قروض بنكية ، مما يقلل من توافر القروض المستهدفة من ناحية و زيادة تكلفة الواردات من ناحية أخرى⁷.

¹ William A. Allen , " **Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies**", Bank of England, London, July 2004, p06.

² بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) مرجع سابق ص81

³ Flouzat Denise, "Economie contemporaine (Les Phénomène monétaire)", 2ème édition, PUF, Paris, 1991, p272.

⁴ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي دار المنهل اللبناني، لبنان، ط(2)، 2009، ص 220

⁵ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم الأهداف الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ط(1)، 2005، ص156

⁶ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 81

⁷ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر- (1990-2004) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص251

4-التنظيم الانتقائي للقروض: الغرض من هذه الاداة التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة أو لتسهيل نقل الموارد المالية للقطاع الأكثر نفعا للاقتصاد الوطني¹ ، وهي موجهة على العموم لدولة أهملت قطاع الصناعة والزراعة المحلية وفضلت مكانها التجارة الخارجية أو العقارية²، وتتمثل بعض الإجراءات في تحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ الاستحقاق ومنع طرح وتقديم عدد من القروض للمقترضين³ .

5-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة : أعطيت للبنك المركزي صلاحيات للقيام ببعض العمليات المصرفية الخاصة عندما تكون أدوات السياسة النقدية غير فعالة وضعيفة التأثير على النشاط الاقتصادي كأداة لتحقيق السياسة الائتمانية، بحيث يقوم البنك المركزي بمنح بعض التسهيلات التي تكون البنوك التجارية غير راغبة في تقديمها أو غير قادرة على تقديمها⁴.

6- التأثير والإقناع الأدبي: تتمثل في القدرة والنفوذ التي تحضى بها البنوك المركزية للتأثير على البنوك التجارية وإقناعها بالتضامن معها لتنفيذ السياسة المرغوب فيها ، سواء كانت توسعية أو انكماشية، ومن بين الأشكال التي يأخذها هذا التوجيه الأدبي إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة أو تحذير البنوك بعدم قبول إعادة خصم أوراق معينة ، وتتوقف فعالية هذه الأداة على المركز الأدبي للبنك المركزي وعلى مدى وجود روح التعاون بينه وبين البنوك التجارية⁵.

وقد تستخدم السلطات أدوات نقدية أخرى تتمثل في :

1-الاعلام: عن طريق قيام البنك المركزي بتفسير الأسباب وازدلة التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان وتنوير الرأي العام باستظهار الحقائق والأرقام لحالة الاقتصاد الوطني ، مما يجعل البنوك التجارية يلتزمون و يتبعون السياسة المنتهجة من طرف البنك المركزي وعدم امكانية تجاهلها⁶.

المطلب الثالث:الصعوبات التي تحول دون فاعلية السياسة النقدية في التأثير على التضخم

هناك بعض الصعوبات التي تعترض استخدام وسائل السياسة النقدية منها:⁷

-إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و التقليل من حجم الاستثمارات، وانخفاض مستوى الدخل، و يرتب عن انخفاض الانتاج ارتفاع الاسعار .

¹ خبابة عبد الله الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجاكعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016، ص44

² بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) مرجع سابق ص83

³ نورالدين بوعنان، صبري مقيم ، أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول السياسات النقدية

والمؤسسات المالية، يومي 10 ، 09 نوفمبر 2010، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، ص 17

⁴ جمال جريس و آخرون، النقود و البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2002، ص117

⁵ زكريا الدوري، يسري السمراني، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار البازور للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص218

⁶ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر- (1990-2004)، مرجع سابق، ص253

⁷ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سابق ص158-159

- إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكن أن يحصل عليها الجمهور مما يطرح مشكلات جديدة أمام الحكومة .

- إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية .

- قد تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ الاقتصاد التشغيل الكامل، حيث تتدخل الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أنه في هذه الحالة ستواجه السياسة النقدية مشكلة تحديد أو معرفة مستوى التشغيل الكامل.

خلاصة الفصل :

التضخم ظاهرة و معضلة مرضية اقتصادية لم يسلم من ويلاتا اقتصاديات الدول متقدمة كانت أو نامية ، ما شغل تفكير الاقتصاديين والمفكرين في تفسيرها و تحليلها ، فتعددت تعاريفه و الأسباب المنشئة له و تعددت معايير تصنيفه لاختلاف الفترات التي ظهر فيها و الوضع الاقتصادي السائد في البلدان و اختلفت تعاريفه فتم تعريفه على أساس الأسباب المنشئة له و على أساس خصائصه الا أن مجمل التعاريف و الاجتهادات أجمعت على أنه حركة تصاعدية للأسعار، وصنف حسب عدة معايير الى معيار درجة تدخل الدولة في جهاز الأسعار وتضمن التضخم الظاهر و التضخم المكبوت و التضخم الكامن ، ومعيار حدة التضخم و تضمن التضخم الجامح و التضخم الزاحف و التضخم الماشي و الراكض ، ومعيار من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية و تضمن التضخم المستورد و التضخم المصدر ، ومعيار تعدد القطاعات الاقتصادية و تضمن التضخم في أسواق السلع و التضخم في أسواق الانتاج ، ومعيار من حيث مصدر الضغط التضخمي و تضمن تضخم الطلب الساعي و تضخم الكلفة الدافعة و تضخم الطلب و التكلفة معا و التضخم الهيكلي

- كما تعددت النظريات المفسرة للتضخم لاختلاف الازمنة التي ظهر فيها التضخم و للتيارات و المدارس التي ينتمي اليها المفكرين الاقتصاديين فظهرت المدرسة الكلاسيكية بالنظرية الكمية للنقد و تضمنت معادلة التبادل و معادلة الأرصدة النقدية ، ثم المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت بظهور أزمة الكساد و فشل النظرية الكمية في اعطاء حلول و التي ربطت ارتفاع الأسعار بفائض الطلب الزائد عن قدرة العرض و أضاف كينز للنقد و وظيفة أخرى مخزن للقيمة ثم النظرية النقدية المعارضة التي ظهرت نتيجة للأوضاع السائدة بعد الحرب العالمية الثانية و فشل النظرية الكينزية في اعطاء حلول وأعادت بعث النظرية الكمية للنقد باضافة تعديلات علي يد عدة اقتصاديين من مدمرية شيكاغو على رأسهم فريدمان ثم النظرية الهيكلية و عدة نظريات أخرى حاولت تفسير التضخم

- كما أن التضخم يخلف عدة أثار منها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و بغية التقليل من خطورة هذه المعضلة او القضاء عليها تتبنى الدولة عدة سياسات منها السياسة النقدية و التي

تؤثر على المعروض النقدي والائتمان بواسطة ادوات غير مباشرة و التي تشمل سعر اعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة ، الاحتياطي الاجباري القانوني و الادوات الباشرة و التي تشمل تأو أدوات أخرى والتي تشمل الاعلام

الفصل الثالث :
دور السياسة
النقدية في محاربة
التضخم في
الجزائر (1990-
2020)

تمهيد الفصل

لم يسلم الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم أجمع متقدمة كانت أو نامية من كابوس التضخم و تبعياته السلبية التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوضع الاجتماعي ، ما جعل الدول تنتهج عدة سياسات مالية أو نقدية لمكافحة هذه الظاهرة أو التقليل من تبعياتها، وتعدد الأسباب الداخلية و الخارجية التي كانت سببا في ظهور التضخم في الجزائر تعددت أساليب مواجهته ، واحدى السياسات المتبعة من طرف السلطات الجزائرية لمواجهة التضخم هي السياسة النقدية التي تعتبر محاربة التضخم سواءا بالأدوات المباشرة أو الغير مباشرة إحدى أهدافها ويغية الاحاطة بجميع جوانب دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020) ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث يضم كل مبحث ثلاثة مطالب كالتالي :

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020)

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر (1990-2020)

المبحث الثالث : انعكاسات التضخم و دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020)

عرفت الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، وتعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، لذا عمدت السلطات في الحد من التضخم باعتبار العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة الإفراط النقدي في الاقتصاد.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020)

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر عبر المراحل المختلفة يمكن بيان أهم معالم السياسة النقدية وفقاً لما يلي:

أ- **السياسة النقدية بين 1980_1990:** عرف القطاع المصرفي خلال عقد الثمانينات بعض الإصلاحات وما انبثق عنها من اتجاه نحو لا مركزية القرار أحياناً خاصة بصدر قانون القرض والبنك لعام 1986 والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض، و تمكن حينها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989 ومن ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعززت بصدر قانون استقلالية المؤسسات العمومية لعام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير كما تم إلغاء إلزامية التوظيف لدى البنوك، وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيداً عن خزانة الدولة ولكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

كما تميزت هذه الفترة بـ:

- 1- مواصلة ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانيته تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني، وقد بلغ مستوى الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 معدل 7.49%، وهذا كله أدى إلى الاعتماد كلية على البنك المركزي في تمويل القروض؛
- 2- نقص السيولة الكافية لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل وكثرة استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل من أشكال القرض الرئيسية؛
- 3- التخفيضات المتواصلة لقيمة الدينار الجزائري وما نجم عنها من انخفاض معدلات الاستثمار.¹

ب- **السياسة النقدية بعد 1990:** بصدر قانون النقد والقرض 90/10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية حيث اسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ 1990، حيث تم التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنوياً، فضلاً عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثم أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على

¹ بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم، الجزائر، 2017 مرجع سبق ذكره، ص 186.

التوسع النقدي في الجزائر. وقد كان لدخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة في هذه المرحلة أثر على السياسة النقدية المنتهجة من خلال عقد اتفاقيات للدعم والمساندة مع مؤسسات النقد الدولية وذلك ابتداء من عام 1989 إلى غاية عام 1994 ضمن شروط معينة.¹

وتميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بما يلي:

- 1- الأداء غير الفعال للسياسة النقدية خاصة خلال الفترة 1990_1993
 - 2- إتباع سياسة نقدية صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية بمهدف تحفيز الادخار المحلي
 - 3- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1994
 - 4- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال سياسة السوق المفتوحة (السوق النقدي)
 - 5- أصبحت السياسة النقدية وسيلة هامة لإدارة الطلب النقدي جراء مشروطة صندوق النقد الدولي
- كل تلك القضايا دعمت دور السلطة النقدية وبالتالي فعلت دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وقد انعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، إلا أن معدل سيولة الاقتصاد خلال فترة عقد الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي عرف انكماشاً نتيجة السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود المشروطة.²
- ت- السياسة النقدية ما بين 2001-2014:** بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبالنظر إلى النتائج المسجلة واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف، فقد تجلّى هذا في إصدار الأمر 03-11 والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة وأن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع تطبيقه في أبريل 2001 إلى غاية 2004 محاولة لاستغلال فائض السيولة ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 إلى غاية 2009، واستكملته ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي بين السنتين 2010 و2014، وهذا كله يدخل ضمن سياسة مالية توسعية تقابلها سياسة نقدية توسعية من أجل دعم وتمويل هذه البرامج.³
- وتبعاً لتطورات الدولية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عمل مجلس النقد والقرض على تغيير وتدعيم الإطار التنظيمي المتعلق بتدخل بنك الجزائر في تحديد أهداف السياسة النقدية من خلال مراجعة وتكملة المادة 62 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بإصدار القانون 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات وأدوات وإجراءات السياسة النقدية، هذا القانون جاء لتقييس عمليات السياسة النقدية وشرح بشكل مفصل العمليات التي يمارسها البنك في السوق.⁴

ث- السياسة النقدية ما بين 2014-2020:

عرف الاقتصاد الجزائري هزات شديدة منذ سنة 2014، وذلك بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات من 63 إلى 27 مليار دولار، وذلك في ظل انخفاض بسيط في

¹ شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر 2000-2015، مجلة البصائر الاقتصادية، 2017، ص 66-67.

² بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم، الجزائر 2017، مرجع سابق ذكره، ص 199.

³ علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، الأردن، 2018، ص 261-264.

⁴ كريمة منصر، الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)، دار اليازوري، الأردن، 2020، ص 171.

الواردات حوالي 11% الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة مداخيل الخزينة من جهة وزيادة الضغوط على احتياطات الدولة من جهة أخرى¹.

وأهم ما ميز هذه المرحلة:²

1- انخفاض كبير للسيولة النقدية في البنوك خلال سنتي 2015-2016، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، فانتعشت السوق البنكية للبنوك التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

2- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛

3- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أضحى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و44,28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار في 2017، و 45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للإقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014؛

4- سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20,13 مليار دولار في 2016 إلى 14,3 مليار دولار في 2017، وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الإستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛

5- قدر عجز ميزانية الدولة بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017؛

6- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو القيم التاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث يورويساوي حوالي 140 دينار في السوق الرسمية مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو 220 دينار، وهذا ما حتم على بنك الجزائر إلى عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات عن فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تظهر أهداف السياسة النقدية في الفقرة الأولى من المادة 35 من الامر القانوني من الامر القانوني رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والتي جاء فيها تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وعليه يتبين أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الإنتاجية من أجل تحقيق النمو والذي يوافق هدف التشغيل الكامل، وكذلك هدف الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد والذي يوافق هدف الاستقرار العام للأسعار وسعر الصرف.³

¹ حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، جوان، 2019، ص212.

² أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة بسكرة الجزائر 2019، ص19-20.

³ بن البار و بن السيل، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015، ص44.

1- استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم): إن استقرار الأسعار ومحاربة التضخم في الجزائر لم يكن يشكل أولوية، ولم تكن أي خطة لمكافحة التضخم، لأن الانشغال آنذاك هو تصنيع البلاد، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية، وعلى غرار ذلك تعددت أسباب التضخم في الجزائر، وتتعداها من السبب النقدي الى اسباب مؤسسية وهيكلية، لذا تتدخل السلطات المشرفة على السياسة النقدية في الجزائر، لمعالجة اسباب التضخم النقدية، بصفة مباشرة وغير مباشرة.

ومع صدور قانون النقد والقرض 90_10 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد.¹

2- تحقيق النمو الاقتصادي: بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني الى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على ان تطبيق برنامج التقويم هذه تنتج عنها اثار انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد واعادة اقرار التوازنات، ويتطلب ذلك الشروط الضرورية للإنعاش لأن عملية السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه خفض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية. يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي وباستقرار التطورات في الناتج المحلي في الجزائر فقد عرفت عدة تدبذبات فيه.²

3- هدف التشغيل: يرتبط هدف التشغيل في تحقيق النمو الاقتصادي لذا فان تحقيق هذا الهدف ينعكس ايجابا على هدف التشغيل والعكس صحيح، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة من 8,24 % سنة 1994 الى 28% سنة 1995 ثم 29.5% سنة 2000 ثم انخفاض معدلات البطالة الأمر الذي يعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، حيث سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2000 الى سنة 2009 من نسبة 29.5% إلى نسبة 10,2% سنة 2009 وبعد هذا الانخفاض شيئا منطوقا اذ تبرره السياسة التوسعية المطبقة منذ عام 2000 الأمر الذي ينعكس ايجابا على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة والتي تزامنت مع بدا تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001_2004) حيث مع نهاية هذا البرنامج انخفضت نسبة البطالة الى 17,7% سن 2004 وقد استمرت في الانخفاض عاما بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي بنسب انخفاض مستقرة مقدرة ب: 19,6%، 4,06%، 4,23% 9,73% خلال الفترة 2005 - 2009 وكان للقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك خاصة قطاعي البناء والاشغال العمومية، كذلك قطاع الصناعة الذي نمى ب 4.4% سنة 2008 مقابل 0.8 % سنة 2007. واجمالا فلا يمكن القول أن السياسة النقدية ومن خلال مختلف أدوتها كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها، لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها، وبالتالي نستنتج أن فعالية السياسة النقدية تنقلص كلما تعدى هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى، وهذا خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية.³

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على أداء السياسة النقدية

سنستطرق في هذا المطلب إلى واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم (03-11)، ثم الملامح الأساسية لاستقلالية

¹ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14 افريل 1990

² بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر 1986_2014 مرجع سبق ذكره، ص 99-101.

³ بسمه وجباري، ، فعالية استهداف التضخم في ادارة السياسة النقدية، الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2014، ص 99.

بنك الجزائر، ثم في الأخير إيجابيات وسلبيات استقلالية بنك الجزائر.

- أولاً- واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم (11-03) : ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003، بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، الأمر الذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم التي يستعملها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، فجاء هذا الأمر بعدة بنقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث:¹
 - 1- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
 - 2- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، والتنظيم، والإشراف، وأنظمة الدفع، مع إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك؛
 - 3- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الرصد الخارجية والمديونية الخارجية؛
 - 4- ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض الأموال"؛
 - 5- يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك وللأسواق المالية والادخار العمومي، ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛
 - 6- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة؛
 - 7- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات المتعلقة² بوضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة، وإعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة وإعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد إلى نواة أصلية من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية، وضرورة إيجاد بورصة للقيم المتداولة باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الاقتصادي والعمل على وضع منتجات مالية جذابة.

ثانيا- الملامح الأساسية لاستقلالية بنك الجزائر: وتتمثل فيما يلي

- 1- سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعدته 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى،³ ما عدا تمثيل الدولة لدى

¹ رحمان موسى، مسمش نجاة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، مداخلة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات الجزائر، المركز الجامعي بجيجل، يومي 06-07/06/2005.

² Extrait du rapport du « C.N.E.S » sur la réforme du système bancaire et financier, 16ème session plénière du 2/11/2000.

³ Articles 14,15 de l'ordonnance N° 3-11 du 26 Aout 2003, relative a la monnaie et au crédit.

- المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الدولية، ولا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، تنخفض هذه الاستقلالية في عدم تحديد ولاية المحافظ ونوابه وفي تحديد مهامهم وشروط إنهاء مهامهم لأن المادة 13 من الأمر (03-11) ألغت ما نصت عليه المادة 22 من القانون (90-10).
- 2- تركيبة مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض: يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من سبعة أعضاء ومجلس النقد والقرض من تسعة أعضاء، وأعضاء المجلسين معينون بمرسوم رئاسي،¹ وقد أضيف لمجلس النقد والقرض ثلاثة أعضاء خارجيين مما يضع بنك الجزائر في وضع أقلية نسبية.²
- 3- استقلالية ميزانية بنك الجزائر: تحدد ميزانية بنك الجزائر سنويا من طرف مجلس إدارة البنك، دون طلب الموافقة من الحكومة وهذا مؤشر إيجابي يدل على الاستقلالية عن الحكومة في فرض ضغوطات عليه لتوجيه سياسته والحد من قدرته للحصول على ما يلزم من قروض في حالة عدم تنفيذ أوامرها.
- 4- درجة تدخل الحكومة وحل التعارضات معها: لقد بين القانون علاقة بنك الجزائر بالحكومة من خلال التدخلات الآتية:³
- أ- يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد؛
- ب- يقترح البنك للحكومة كل ما يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد؛
- ت- يقوم بنك الجزائر بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمدّه بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية؛
- ث- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج وبلغها إلى وزارة المالية؛
- ح- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.
- أما فيما يخص محل التعارضات مع الحكومة فقد نص القانون على أنه يمكن لوزير المالية طرح تعديلات على ما يصدر من قرارات عن مجلس النقد والقرض، ولكن القرار النهائي والأخير الذي يصدره مجلس النقد والقرض بعد استدعائه لدراسة التعديل المقترح يكون نافذا مهما كان محتواه.⁴
- 4- الجهة التي تتولى مسألة بنك الجزائر: ينشر بنك الجزائر كل سنة تقريرا يبين فيه التطور الاقتصادي والنقدي للبلد، وهذا التقرير يعرض على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة، حتى وإن كان هذا البيان لا يرقى إلى درجة الرقابة والمحاسبة التي يمكن للبرلمان ممارستها على نتائج السياسة النقدية، لكن تعتبر خطوة إيجابية من حيث مناقشة أعضاء البرلمان للمسؤولين عن أداء السياسة النقدية، كما يمكن لبنك الجزائر نشر بيانات إحصائية ودراسات نقدية واقتصادية للرأي

¹ Articles 19,58,59 de l'ordonnance N°03-11 du 26 out 2003.

² Article 10 de l'ordonnance N°03-11 du 26 Aout 2003.

³ Articles 36,37. de l'ordonnance N° 03-11- du 26 our 2003.

⁴ Article 36 de l'ordonnance N°03-11 du 26 Aout 2003.

العام والجمهور المهتمين بالمسائل المالية و النقدية، وهذا يدخل في إطار الشفافية التي يوفرها بنك الجزائر باعتبارها عنصر مهم من عناصر الاستقلالية.¹

5- من حيث إدارة السياسة النقدية: أعطى القانون لبنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35² على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، ووضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

6- من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال إصدار النقد ويحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية، كما يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية، وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال، ويحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه، والملاحظ كثرة هذه الأهداف وهو ما قد يشكل عائقا أمام استقلالية بنك الجزائر وأمام تحقيقه لهدف استقرار الأسعار.

ثالثا- نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية : إن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع لمقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا، وبالتالي فإن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الأخير لـ 2003 والذي أكد على درجة من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية، ولاسيما تحقيق أغلب الأهداف من خلال تنفيذ السياسة الملائمة، وفيما يلي بعض الإيجابيات والنقائص التي ما زال يعاني منها، ومن هذه الإيجابيات نجد:

1- انتهاء مرحلة تشتت وانقسام السلطة النقدية بين عدة مراكز قرار والتي كان عليها الحال في السابق، وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي؛

2- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق؛

3- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الذي يشكل تطورا أو تقدما كفيما في سير السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تتمتع بثلاث أدوات أساسية غير مباشرة، ويضاف إلى هذه الأدوات أداة استرجاع السيولة وأداة تسهيلات الودائع واللتين يتم استخدامها بعد استخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال لمرافقة طور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا؛

4- إدخال قواعد الحزب المفروضة التي يكمن هدفها حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، وتحسين كفاءة جمع الموارد مما جعل اللجوء إلى الموارد التضخمية محدودا؛

5- مواصلة استمرار تسيير فائض السيولة في سنة 2009، أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية ويشهد على ذلك النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009،

¹ Article 63 de l'ordonnance N° 03-11 du 26 Aout 2003.

² L'ordonnance N° :03-11 du 26 Aout 2003 relative a la monnaie et au crédit.

المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، وأن هذا الإطار العملي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسماً.¹
أما عن النقائص فتتمثل في:

- 1- استمرار البنوك في تمويل مؤسسات مفلسفة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة لأوراقها؛
- 2- استخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على مستوى الجزائر العاصمة عوض المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك؛
- 3- جعل نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة المحور السوق النقدية في ظل تلازم ظروف السياق النقدي يقي دور ومسؤولية السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية ونشطة، 4- مسؤولية هامة، تقع على عاتق بنك الجزائر، وما يلاحظ اليوم أن المهنة تفتقر إلى معالم في مجال صياغة وإنجاز استراتيجياتها في غياب نسبة مديرة.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر (1990-2020)

لم يسلم الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات دول العالم من ظاهرة التضخم الذي يخلف أثارا اقتصادية و اجتماعية و سياسية تؤرق و تؤثر على حياة الأفراد و تزعزع طمأنيتهم وتخرجهم عن طورهم ، حطت هذه الظاهرة رحالها وشيدت أسسها في بلد الجزائر بتوفر البيئة و المناخ المناسب لها ، والبداية كانت بالتحول الى الاقتصاد الموجه ولانتهاج السلطات الجزائرية بعض السياسات الاقتصادية التي تغذي وتخدم مصالح التضخم بالاضافة للأزمات العالمية والاقتصادية وما لها من تأثيرات التي مست اقتصاديات العالم أجمع واقتصاد الجزائر، وستتطرق في هذا المبحث الى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ، ثم سنقوم بتعداد أسباب و مصادر التضخم الداخلية و الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) .

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر و تقيمه خلال الفترة (1990-2020)

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي جل صادراته بل أغلبها المواد النفطية ما جعل الوضع الاقتصادي يتأرجح كتأرجح أسعار المواد النفطية ، ولعل أزمة انخيار أسعار المواد البترولية سنة 1986 وما تبعها من انعكاسات من تحقيق للعجز في ميزان المدفوعات وتضاعف في مستوى الديون الخارجية كان الشرارة التي أدت الى الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق أين تم تحرير الأسعار والغاء الدعم الحكومي والعمل على تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي²، هذه الاجراءات المتبعة لتحسين الوضع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية انعكست بأن رفعت معدلات التضخم ، والجدول التالي يظهر تطور معدلات التضخم .

الجدول رقم 1: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2020)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	17,9	2004	4,0	2018	4,27

¹ Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, p77.

² Boutaleb kouider, **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne**, (l'office des publications universitaires, alger, 2013), p. 287

دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر 1990-2020....

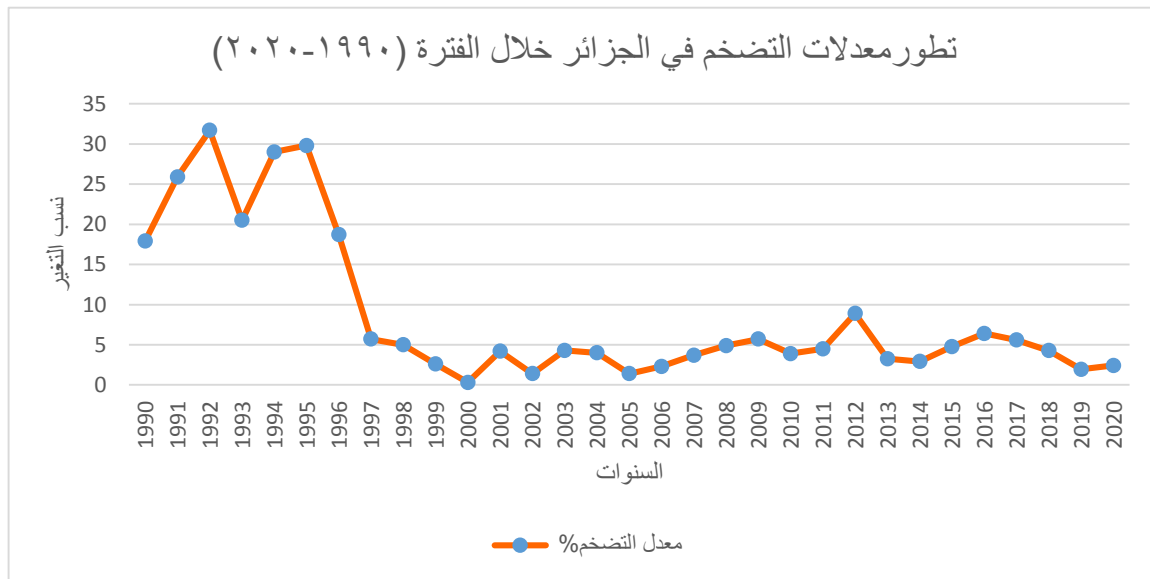
1,95	2019	1,4	2005	25,9	1991
2,42	2020	2,3	2006	31,7	1992
		3,7	2007	20,5	1993
		4,9	2008	29,0	1994
		5,7	2009	29,8	1995
		3,9	2010	18,7	1996
		4,5	2011	5,7	1997
		8,89	2012	5,0	1998
		3,25	2013	2,6	1999
		2,92	2014	0,3	2000
		4,78	2015	4,2	2001
		6,40	2016	1,4	2002
		5,59	2017	4,3	2003

النسبة : %

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات :

1-معطيات البنك الدولي، التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، 2023/03/31 ، 10h :05 ،
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2020&locations=DZ&most_recent_year_desc=true&start=1990&view=chart

المنحنى رقم (3-1)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1
من معطيات الجدول رقم 1 والمنحنى البياني رقم (3-1) يظهر أن معدلات التضخم في الجزائر مرت بأربعة مراحل وهي :

المرحلة الأولى (1990-1995) : تميزت هذه الفترة بارتفاعات قياسية في معدلات التضخم حيث انتقل معدل التضخم من 17,9% سنة 1990 الى 29,8% سنة 1995 وذلك بسبب قيام السلطات بمواجهة عجز الميزانية بالتوسع في الإصدار النقدي ، ولانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار الخاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة الى تطبيق الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ما زاد من حدة عمليات تحرير الأسعار بداية من سنة 1994 كما كان لتخفيض قيمة الدينار مساهمة في ارتفاع الأسعار المحلية¹ ، تخلخل هذه الارتفاعات القياسية المتتالية المتتالية انخفاض سنة 1993 ليلعب 20,5% وذلك لاستقرار مستويات الطلب الكلي وانخفاض وتيرة التوسع النقدي²، ليعيد معدل التضخم الارتفاع سنة 1994 فيبلغ 29,0% ثم سنة 1995 فيبلغ 29,8% ، كما بلغ التضخم خلال هذه الفترة أعلى معدل قياسي له خلال العشرية الاخيرة من القرن العشرين و طوال فترة الدراسة المقدرة بثلاثين سنة فيبلغ 31,7% سنة 1992 .

المرحلة الثانية (1996-2000) : عرفت هذه الفترة انخفاضا مستمرا في معدلات التضخم حيث انتقل معدل التضخم من 29,8% سنة 1995 الى 18,7% سنة 1996 واستمر في الانخفاض حتى وصل الى 0,3% سنة 2000 وتعتبر هذه النسبة أدنى معدل مسجل للتضخم طوال فترة الدراسة ويعزى هذا الانخفاض لانتهاج السلطات سياسة نقدية انكماشية للتأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وحجم الطلب الكلي ، لعل أبرزها:³

- تدني حجم الائتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة
- الصرامة في تسيير السيولة من خلال تقليص الموازنة العامة ، نمو الكتلة النقدية إلى مستويات معقولة، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، بالإضافة إلى التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازي.

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب ارتفاع معدلات البطالة التي عرفت أعلى مستويات لها
- تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين⁴

المرحلة الثالثة (2001-2014) : عرفت هذه الفترة انتعاشا في الوضع الاقتصادي لارتفاع أسعار المواد النفطية

¹ احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة، العدد 7، 2015، ص 33

² مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص 67

³ محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص 272

⁴ عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر : دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكليّة-SVAR 2012-1970، مجلة الباحث العدد 14، 2014، ص 3

وتسديد الديون الخارجية ما جعل الدولة تحاول دفع عجلة التنمية بانتهاج برامج اقتصادية تنموية وكانت البداية سنة 2001 أين تم البدء بتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي ما زاد من نفقات الدولة الأمر الذي رفع معدل التضخم الى 4,2 % بعد أن حقق أدنى معدل سنة 2000 لينخفض الى 1,4 % سنة 2002 لانخفاض معدل نمو الكتلة النقدية¹ ، ويرتفع سنة 2003 الى 4,3 % لضعف وعدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الطلب الكلي ما رفع من مستوى أسعار المواد الغذائية وأيضا لنمو فائض السيولة المصرفية مقارنة عما كان عليه سنة 2002²، وبانخفاض المستوى العام لأسعار المواد الغذائية و انخفاض مستوى السيولة المصرفية سنة 2004 وسنة 2005³ انخفض معدل التضخم الى 4 % ثم الى 1,4 % على التوالي ، ومع شروع الدولة في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عاد معدل التضخم للارتفاع ابتداء من سنة 2006 من 2,3 % ليصل في سنة 2009 الى 5,7 % لعدة أسباب تتلخص في الزيادة في النفقات الموجهة لتمويل البرنامج التنموي وارتفاع الكتلة النقدية وأيضا لارتفاع كتلة الأجور دون الرفع في الانتاجية وارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الغذائية وأيضا للانعكاسات المترتبة عن الأزمة المالية⁴ ، ومع انخفاض المستوى العام لأسعار المواد الغذائية انخفض معدل التضخم سنة 2010 الى 3,9 %⁵، وعاود الارتفاع سنة 2011 الى 4,5 % ثم الى 8,89 % سنة 2012 التي تعتبر أعلى معدل مسجل الى الآن منذ حلول القرن الواحد و العشرين وذلك للزيادة في النفقات الموجهة لتمويل البرنامج التنموي الخماسي وارتفاع الكتلة النقدية وأيضا لارتفاع كتلة الأجور دون الرفع في الانتاجية وارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الغذائية⁶، وسجل انخفاضا سنة 2013 و 2014 ب 3,25 % و 2,92 % على التوالي لانخفاض المستوى العام لأسعار المواد الغذائية والفلاحية⁷ المرحلة الرابعة (2015-2020): أعاد معدل التضخم الارتفاع سنة 2015 و 2016 الى 4,78 % ثم الى 6,40 % على التوالي بعدما انخفض الى 2,92 % سنة 2014 وذلك لتأثر الوضع الاقتصادي بأزمة انهيار أسعار المواد البترولية التي سببت اختلال في ميزان المدفوعات وصعوبة في جذب العملة الصعبة وأيضا سببت عجزا في الموازنة لانخفاض سعر البرميل أقل من السعر المرجعي الذي حددت به الميزانية ، لينخفض سنة 2017 الى 5,59 % ثم الى 4,27 % سنة 2018 ليصل الى 1,95 % سنة 2019 لانتعاش أسعار المواد البترولية نسبيا ولانتهاج السلطات

¹ ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013، ص 204

² علي لزعر، فضيل ريس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1990-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة، 2014، ص 194

³ Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

⁴ سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 186-187

⁵ banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, Rapport 2010, p. 151.

⁶ banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012, p. 32.

⁷ Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2013, p. 26.

عدة اجراءات للتحكم في الأسعار ، ليرتفع مرة أخرى الى 2,42 % سنة 2020 لتأثر الوضع الاقتصادي بانعكاسات الأزمة الصحية كوفيد .

المطلب الثاني: المسببات الداخلية التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تعددت وتنوعت أسباب ظهور التضخم في الجزائر لطبيعة النشاط الاقتصادي وانتهاج الرأسمالية والعزوف عن الانتاج أي استيراد معظم المنتجات و المستلزمات و الاعتماد في جذب العملة الصعبة على تصدير منتج وحيد المواد البترولية و الغازية، ولعل اسباب التضخم في الجزائر انقسمت لنوعين أحدهما الأسباب الداخلية التي يتجلى في مختلف الأسباب والظواهر الناشئة عن التغيرات في تنظيم الاقتصاد الوطني ، والتي تؤثر على التضخم من خلال زيادة الطلب الكلي أو النقصان في إجمالي العرض¹، ويمكن تعدادها في ما يلي :

أ-الافراط في التوسع النقدي: في الاقتصاد لا غنى عن النقود ولا يمكن اهمال دورها بحيث تحقق رواج وانتعاش أو تخلق خطر وأزمة على حسب مخطط وعمل السلطات النقدية ، حيث أن السلطات النقدية في الجزائر تخلت عن مبدأ الحيطة و الحذر في اصدار النقود لأجل التنمية ، ففي بداية التسعينات وبغية لتحقيق الاستثمارات وتنمية المشاريع المسطرة لزم الدولة كمية كبيرة من النقود ، ما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية والتوسيع في الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، ونتيجة لهذا زاد عرض النقود للأفراد وبقي حجم السلع و الخدمات ثابتا ، ما أدى الى ارتفاع المستوي العام للأسعار²، وتطورت الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) كالتالي:

الجدول رقم 2: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020) في الجزائر

السنوات	الكتلة النقدية	معدل النمو
1990	343 006	13.94
1991	415 269	21.02
1992	515 902	24,2
1993	627 427	21.78
1994	723 513	15.22
1995	799 561	10.51
1996	915 059	14.44
1997	1 081 518	18.18
1998	1 592 462	19.10
1999	1 789 349	12.4
2000	2 022 535	13,0

¹أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، مرجع سابق، ص168

²عبد الجليل شليق استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2011-2012، ص 129.

22,3	2 473 516	2001
17,3	2 901 532	2002
15,6	3 354 422	2003
11,4	3 738 036	2004
10,9	4 157 585	2005
17,8	4 933 744	2006
21,5	5 994 608	2007
16,0	6 955 968	2008
3,1	7 173 052	2009
15,4	8 280 740	2010
19,9	9 929 188	2011
10,9	11 015 135	2012
8,4	11 941 496	2013
14,6	13 686 750	2014
0,1	13 704 511	2015
0,8	13 816 309	2016
8,4	14 974 578	2017
11,1	16 636 667	2018
-0,8	16 506 628	2019
7,0	17 659 640	2020

الوحدة: مليون / دينار

من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

- 1-BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE -
SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964
- 2020 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 -
2020 P 29-63; 01/04/2023, 11h :00 ; https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
- 2-RAPPORT 2004 EVOLUTION ECONOMIQUE ET
MONETAIRE EN ALGERIE P131 ; ; 01/04/2023, 11h :06 ;
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport->

[Annuel-BA-2004.pdf](#)

3- RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE P146 ; ; 01/04/2023، 11h :10

; <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2008.pdf>

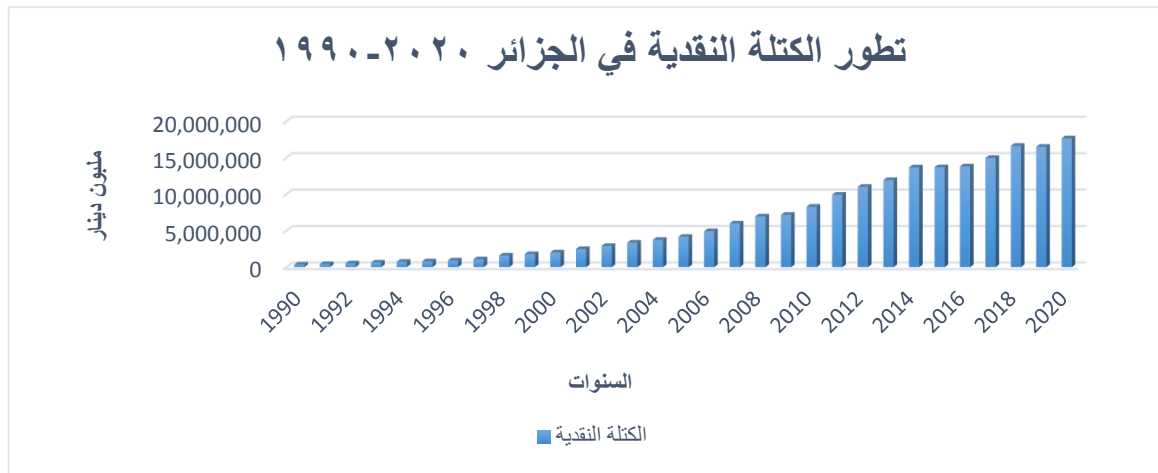
4- RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE P115 ; ; 01/04/2023، 11h :12

; https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/rapportannuel_ba2014.pdf

5- التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص158، 01/04/2023، 11h :20

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-Annuel-ba2020ar.pdf>

الشكل (2-3)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2
من خلال معطيات الجدول رقم 2 والشكل (2-3) يظهر أن الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة (30 سنة) تميزت بالنمو و الانخفاض خلال فترات مختلفة بسبب عوامل مختلفة تؤثر على الطلب على النقود و على حجم الأموال في الاقتصاد ، وكذا الإصلاحات التي شهدتها القطاع النقدي ، ففي بداية سنوات التسعينات وبغية لتمويل العجز الكبير في الميزانية والاحتياجات الائتمانية للمؤسسات انتهجت السلطات النقدية سياسة توسعية، حيث ارتفع العرض النقدي من 343006 مليون دينار إلى 627427 مليون دينار خلال السنوات من 1990 إلى 1993 بينما بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 24,1٪ خلال سنة 1992 وكانت هي النسبة الأعلى ما أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة لزيادة العرض النقدي أما الفترة الممتدة من 1994 - 1998 وفي رغبة من السلطات الجزائرية في

التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية أبرمت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي المتمثل في برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث أدى التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية إلى تحقيق الهدف المتمثل في خفض معدل نمو المعروض النقدي، كما أن متوسط نمو المعروض النقدي خلال الفترة 1994-1998 بلغ معدل 15,5٪ وانخفض إلى 13٪ بحلول عام 2000، ويعزى هذا الانخفاض إلى نمو المجاميع النقدية خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى سياسة تخفيض قيمة العملة نفذت الجزائر أيضا سياسات تقشف صارمة بما في ذلك تقليص عجز الموازنة وتجميد أجور العمال وخفض حجم الإنفاق العام من خلال الحد من تمويل الاستثمار العام المنتج¹.

مع حلول هلال القرن الواحد والعشرين وخلال السنوات العشرين الأولى من 2000 إلى 2020 ارتفعت الكتلة النقدية من 2 022 535 مليون دينار إلى 17 659 640 مليون دينار بينما عرف نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث ارتفعت في سنة 2001 إلى 22,3٪ وذلك بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي واسترجاع التوازنات الاقتصادية العامة الداخلية والخارجية، إذ عملت السلطات على استكمال تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم طرح غلاف مالي قدره 525 مليار دينار لمدة ثلاث سنوات من أبريل 2001 إلى 2004، وقد توجهت السياسة النقدية نحو الحفاظ على مستويات السيولة النقدية المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وانخفضت و أعادت الارتفاع لتصل إلى 5,21٪ سنة 2007 لشروع الدولة في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة الممتدة بين 2005-2009 والذي بلغت قيمته الاجمالية حوالي 9682 مليار دينار وانخفضت الكتلة النقدية سنة 2008 لظهور أزمة الرهن العقاري، لتستمر بالانخفاض لتصل إلى 3,1٪ سنة 2009 لمعاونة الاقتصاد العالمي من أزمة الديون السيادية²، كما أن الفرد الجزائري تبني ثقافة اكتناز الأموال وضعف الاقبال لايداع النقود في البنوك ما أدى الى تنامي المعروض من حجم الكتلة النقدية، ويعتبر الارتفاع التدريجي والمستمر لأسعار المحروقات خلال هذه العشرية لوصوله لمستويات قياسية وتاريخية الذي كان سببا لارتفاع حجم الإنفاق والكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان وكتلة الأجور³، لتعيد الكتلة النقدية النمو و التصاعد لتصل إلى 15,4٪ سنة 2010 وتواصل الارتفاع حتي وصلت إلى 19,9٪ سنة 2011 التي تعتبر ثاني أكبر نسبة نمو للكتلة النقدية في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين وذلك لشروع السلطات في تنفيذ برنامج التنمية الخماسي الذي سطر لخمس سنوات و ضخ أموال بقيمة 21214 مليار دينار ابتداء من 2010 إلى 2014⁴، لتتخفض في عامي 2012 و 2013 وتعيد الارتفاع سنة 2014 للزيادة في الاصدار النقدي من طرف السلطات و الكتلة النقدية الموجودة في السوق السوداء، لتتخفض إلى 0,1٪ سنة 2015 وإلى 0,8٪ سنة 2016

¹ بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24 و 25 أبريل 2006، ص3

² السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قصدي مرياح ورقلة 2020-2021 ص101

³ فارس هباش دراسة تحليلية للعلاقة والاثّر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001، 2002-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014، ص236

⁴ بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، عبر الموقع <https://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

بسبب أزمة انهيار أسعار البترول سنة 2014¹، على عكس عامي 2015 و 2016 الذي عرف ثباتا في العرض النقدي نمت الكتلة النقدية خلال عامي 2017 و 2018 للزيادة الحادة للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك²، لتتخفص سنة 2019 إلى 0,8 ٪ لانخفاض الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف وذلك لتراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات³، لتعيد الارتفاع سنة 2020 إلى 7,0 ٪ بسبب ضخ أموال في الاقتصاد لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة الصحية كورونا وتقوية الوضع الاقتصادي

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج (ارتفاع كتلة الأجور) وزيادة الاستهلاك :من مخرجات وما أقرته النظرية الكينزية أن الاقتصاد أو العملية الانتاجية عندما تصل لمرحلة التشغيل الكامل ويزيد الطلب على السلع و الخدمات فان ذلك يؤثر على كمية السلعة المعروضة بالانخفاض و على مستوى العام للأسعار بالارتفاع ، وهذا ما عانى منه الواقع الاقتصادي الجزائري خلال سنوات من ارتفاع لتكاليف الإنتاج لعدة أسباب كتذبذب في التموين بالمواد الأولية في سنوات التسعينات لانعدام الامن و الاستقرار، و خطر نقل السلع و المواد الأولية بحرية داخل الوطن ، ونتيجة للحصار الذي فرض على الجزائر من طرف الدول وتقليل المعاملات معها ،وبسبب الأزمات الاقتصادية و الصحية التي عانى منها العالم أجمع ، كأزمة كورونا و ما خلفته من آثار سلبية على تكاليف العملية الانتاجية ،وعدة أسباب أخرى .

كما يعتبر التغير في كتلة الاجور أهم و أبرز سبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، اذ حصل في الجزائر في السنوات السابقة وفي رغبة من الأفراد في مواكبة الارتفاع المستمر في المستوى المعيشي طالبت طبقة الاجراء بزيادة أجورهم عن طريق نقاباتهم فاتجهت النقابات للسلطات وأرباب العمل للمطالبة برفع الأجور بالحوار وفي حال عدم الامتثال بالاحتجاجات و تعليق العملية الانتاجية ، ما يجعل السلطات وأرباب العمل يمتثلون و يوافقون على المطالب ومن أجل المحافظة على أرباح العملية الانتاجية ، وفي الأخير يتحمل المستهلك النهائي عبء التكلفة الاضافية وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار ، وكلما طالب الافراد بزيادة الأجور تحملوا التكلفة الاضافية للزيادة وزاد المستوى العام للأسعار، كما أن رفع الأجور يؤثر على الاستهلاك العام فيزيد الاقبال على السلع و الخدمات لتلبية الحاجيات ويتم طرح أموال كبيرة في الاقتصاد الأمر الذي يحدث اختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي بحيث يصبح الطلب على السلع و الخدمات أكبر من العرض عليها فتقل نسبيا أو تفقد جودتها ما يجعل المستوى العام للأسعار يتصاعد.

الجدول رقم 3: تطور كتلة الاجور ومؤشر أسعار الاستهلاك ومستوى التضخم في الجزائر للفترة (1990-2020)

السنوات	كتلة الأجور	معدل نمو كتلة الأجور	مؤشر أسعار الاستهلاك	معدل التضخم
---------	-------------	----------------------	----------------------	-------------

¹ السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH للفترة 1990-2020 مرجع سابق ذكره ص 101

² RAPPORT ANNUEL 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE. <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2018.pdf> ، p97

³ التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ص 134

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>

17,9	21,16	18,3	180,0	1990
25,9	26,64	41,9	255,5	1991
31,7	35,08	33,6	341,3	1992
20,5	42,28	20,9	412,5	1993
29,0	54,54	13,9	469,9	1994
29,8	70,79	21,0	568,8	1995
18,7	84,03	17,3	667,2	1996
5,7	88,82	8,2	722,1	1997
5,0	93,26	10,0	794,6	1998
2,6	95,68	6,7	847,6	1999
0,3	95,97	4,4	884,6	2000
4,2	100,00	9,9	970,6	2001
1,4	101,43	7,7	1 048,9	2002
4,3	105,75	8,7	1 137,9	2003
4,0	109,95	12,4	1 278,6	2004
1,4	111,47	6,7	1 364,0	2005
2,3	114,05	10,0	1 498,5	2006
3,7	118,24	14,8	1 722,1	2007
4,9	123,98	24,0	2 134,3	2008
5,7	131,10	10,4	2 355,6	2009
3,9	136,23	23,4	2 907,5	2010
4,5	142,39	33,0	3 866,4	2011
8,89	155,05	11,0	4 291,4	2012
3,25	160,10	2,3	4 390,8	2013
2,92	164,77	6,1	4 659,9	2014
4,78	172,65	6,8	5 005,9	2015
6,40	183,70	6,0	5 308,2	2016
5,59	193,97	1,8	5 439,3	2017
4,27	202,25	1,0	5522,9	2018
1,95	206,20	1,91	5888,5	2019
2,42	211,18	8,49	5904,1	2020

من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات

دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر 1990-2020....

1- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل 3- الأجور، 01/04/2023، 13h:08

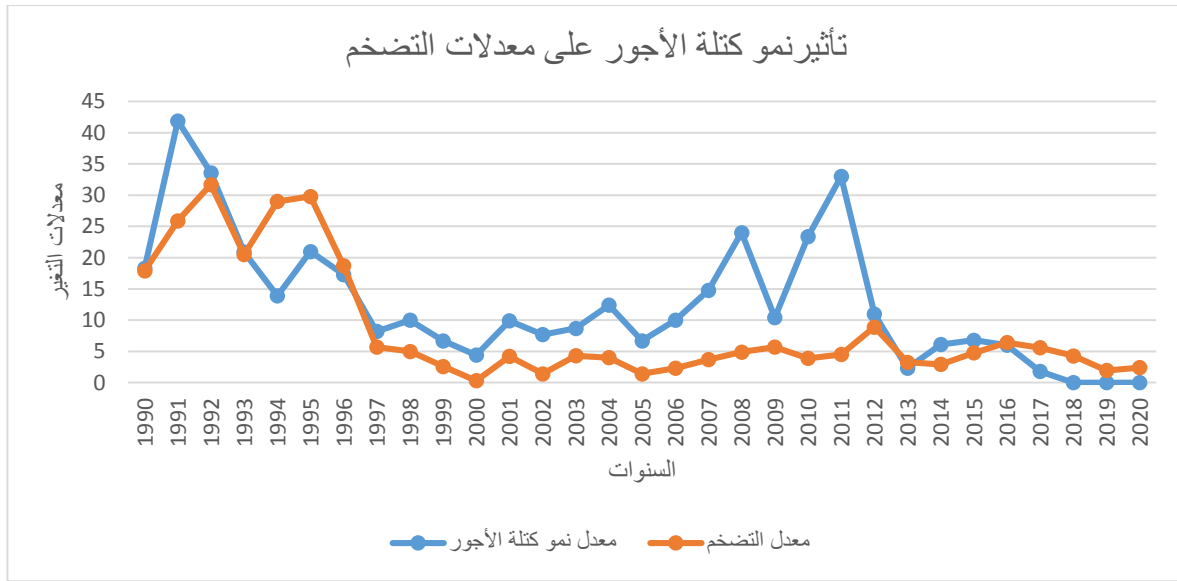
https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3_Saire1962_2020Ar.pdf

2- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل 4- الأرقام الاستدلالية للأسعار، 01/04/2023، 13h:40

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

3- معطيات البنك الدولي، التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، 01/04/2022، 14h:02

الشكل رقم (3-3)



الجدول

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3

رقم 4: تطور الاجر الادنى الوطني

الاجر الادنى الوطني	السنوات
1000	01/01/1990
1800	01/01/1991
2000	01/07/1992
2500	01/04/1993
4000	01/01/1994
4800	01/05/1997
5400	01/01/1998
6000	01/09/1999
8000	01/01/2001
10000	01/01/2004

12000	01/01/2007
15000	01/01/2010
18000	01/01/2012
20000	01/01/2021

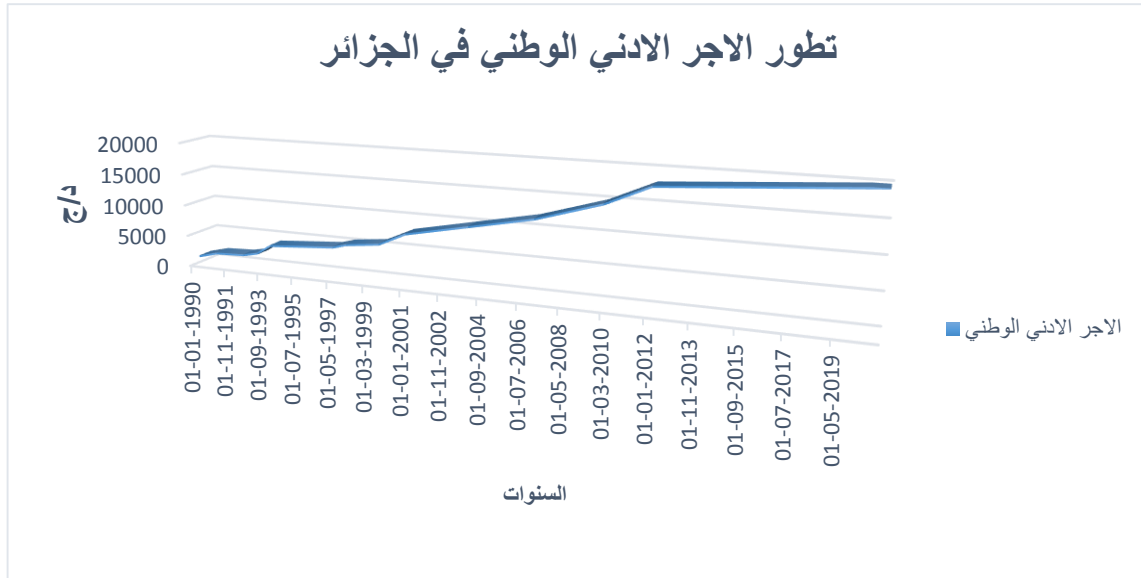
الوحدة/دج

من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

1-1- الديوان الوطني للاحصائيات، فصل 3-3- الاجور، مرجع سبق ذكره، ص 105 ، 01/04/2023 ،

14h :13

المنحنى رقم (3-4)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول 4

من معطيات الجدولين رقم 3 و 4 و الشكليين رقم (3-3) و (3-4) يظهر أن العشرية الأخيرة من القرن العشرين من 1990 الى 1999 تميزت بارتفاعات قياسية تجلت اثارها في ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بحيث ارتفع من 21,16 الى 95,68 ، كما عرفت هذه الفترة ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم في الفترة الممتدة من 1990 الى 1996 وحازت سنة 1992 على أعلى نسبة تضخم خلال ثلاثين سنة 31,7% لارتفاع معدل نمو الكتلة الأجور الى 33,6% ، ونمت كتلة الاجور بسبب ارتفاع الأجر الأدنى الوطني من 1000 الى 6000 أي ستة أضعاف خلال عشر سنوات لمطالبة الفرد الجزائري بتحسين المستوى المعيشي عن طريق نقاباتهم برفع الأجور ورفع الحد الأدنى الوطني ولاعتراف السلطات في المادتين 56-57 من قانون العمل الذي ينص بالحق بالعمل النقابي و حرية انتماء العمال للأحزاب في حدود ما يسمح به القانون¹ ، وللوضع السياسي الذي أحاط بتلك الفترة و انعدام الأمن و الاستقرار ،

¹ المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، الجزائر أفريل 1998، ص 17

وكذا الوضع الاقتصادي والانتقال الى الرأسمالية ، بينما عرفت العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين في الفترة الممتدة من 2000 الى 2010 انخفاضا في كتلة الأجور لتعيد الارتفاع حتي وصلت الى 24,0% سنة 2008 التي تعتبر أعلى نسبة في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين ، ثم لتتخفّض و تعيد الارتفاع سنة 2010 بارتفاع وصل الى 23,4% ، بينما حصر مؤشر الاستهلاك ما بين 95,97 و 136,23 وانخفض التضخم الى أدنى مستوياته 0,3% في سنة 2000 ، وحصرت معدلاته ما بين 0,3% وأعلى نسبة 5,7% أما العشرية الثانية من القرن العشرين عرفت أعلى نسبة خلال القرن الواحد و العشرين قدرت 33,0% سنة 2011 ثم عرفت تذبذبا و انخفاضا ، ليعد الارتفاع سنة 2020 لرفع الأجر الأدنى الوطني الى 20000 لرغبة الحكومة في تحسين الوضع المعيشي للأفراد وحصر مؤشر الاستهلاك ما بين 142,39 و 211,18 وعرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض حيث حصرت معدلاته بين 1,95% التي تعتبر أدنى نسبة و 8,89% التي تعتبر أعلى نسبة خلال العشرية الثانية من القرن الواحد و العشرين .

كما يجب أن ترتبط الزيادات في الأجور بالزيادة في الانتاجية لكي لا ترتفع تكلفة الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث تضخم ، إلا أن الزيادة في الأجور في الجزائر كانت بدون مراعاة الانتاجية ، حيث ومنذ 2006 تجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الانتاجية ، و بالرغم من الزيادة في الأجور في الجزائر الا أنها لا تزال أقل من المعدل العالمي¹.

ت- زيادة النفقات العامة وعجز الموازنة: أولت السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لوضعية النشاط الاقتصادي وتحسين القدرة المعيشية للمواطن الجزائري وصون كرامته ، فبغية لايصال البلاد الى بر الامان و التخلص من الآثار و القيود التي عانت منها الجزائر في السنوات السابقة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، استحدثت برامج اقتصادية و اصلاحية وعملت على تحقيق مضمون هذه البرامج ما تطلب ضخ أموال معتبرة الامر الذي أدى الى زيادة في نفقات الميزانية أكثر من إيراداتها (حيث تعتبر أغلب إيرادات الميزانية من المحروقات) ما حقق عجزا في الميزانية عكس ما خطط له وارتفاع في المستوى المعيشي و تصاعدا للمستوى العام للأسعار ونمو في معدلات التضخم .

الجدول رقم 05: إيرادات و نفقات الخزينة وعلاقتها بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	إيرادات الخزينة	نفقات الخزينة	رصيد الخزينة	معدلات التضخم
1990	152 500	136 500	16,00	17,9
1991	248 900	212 100	36,80	25,9
1992	311 864	420 131	-108,27	31,7
1993	313 949	476 627	-162,68	20,5
1994	477 181	566 329	-89,15	29,0
1995	611 731	759 617	-147,89	29,8
1996	825 157	724 609	100,55	18,7

¹سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ، ص 201

5,7	81,47	845 196	926 668	1997
5,0	-101,23	875 739	774 511	1998
2,6	-11,19	961 682	950 496	1999
0,3	400,0	1 178 122	1 578 161	2000
4,2	184,5	1 321 028	1 505 526	2001
1,4	56,6	1 550 646	1 603 188	2002
4,3	284,2	1 639 265	1 974 466	2003
4,0	337,9	1 888 930	2 229 899	2004
1,4	1030,6	2 052 037	3 082 828	2005
2,3	1186,8	2 453 014	3 639 925	2006
3,7	579,3	3 108 669	3 687 900	2007
4,9	999,5	4 191 053	5190,1	2008
5,7	-570,3	4 246 334	3676,0	2009
3,9	-74,0	4 466 940	4392,9	2010
4,5	-63,5	5 853 569	5790,1	2011
8,89	-718,8	7 058 173	6339,3	2012
3,25	-66,6	6 024 131	5957,5	2013
2,92	-1275,3	6 995 769	5738,4	2014
4,78	-2 553,3	7 656,3	5 103,0	2015
6,40	-2 187,4	7 297,5	5 110,1	2016
5,59	-1 234,8	7 282,7	6 047,9	2017
4,27	-905,2	7 899,1	6 826,9	2018
1,95	-1 123,9	7 725,5	6 601 576	2019
2,42	-1 261,9	6 902,9	5 640,9	2020

مليار دينار

من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات :

1-الديوان الوطني للإحصائيات، فصل - 12 - المالية العمومية، ص246-246، 2023/04/01،

15h :18 ،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf

2-RAPPORT 2004 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE

01 15h :18.2023/04/EN ALGERIE- P71

3-RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE- P82- 2023/04/ 01، 15h :27

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2005.pdf>

3-RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE- P87- 2022/04/ 01، 15h :34

4-RAPPORT 2010 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-P66- 2022/04/01، 15h :27

5-RAPPORT 2009 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-P99- 2023/04/01، 15h :36

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2009.pdf>

6-RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-P155- 2023/04/01، 15h :42

7-RAPPORT ANNUEL 2017 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE- P112- 2023/04/01، 15h :48

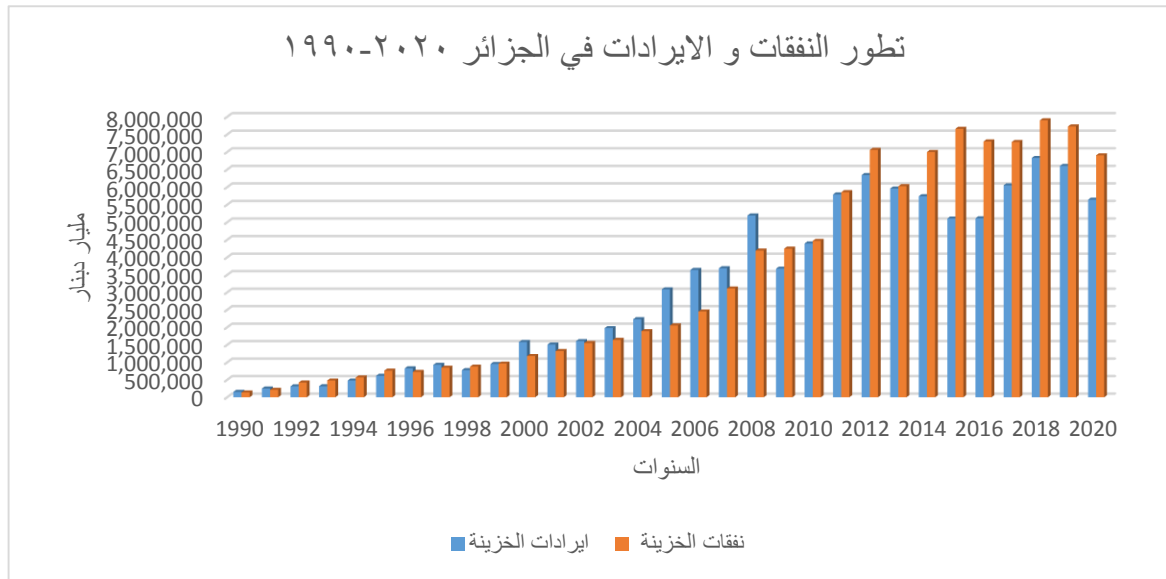
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2017.pdf>

8-RAPPORT ANNUEL 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-P115- 2023/04/01، 15h :53

9-التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي ، ص155 ، 2023/04/01 ، 15h :58

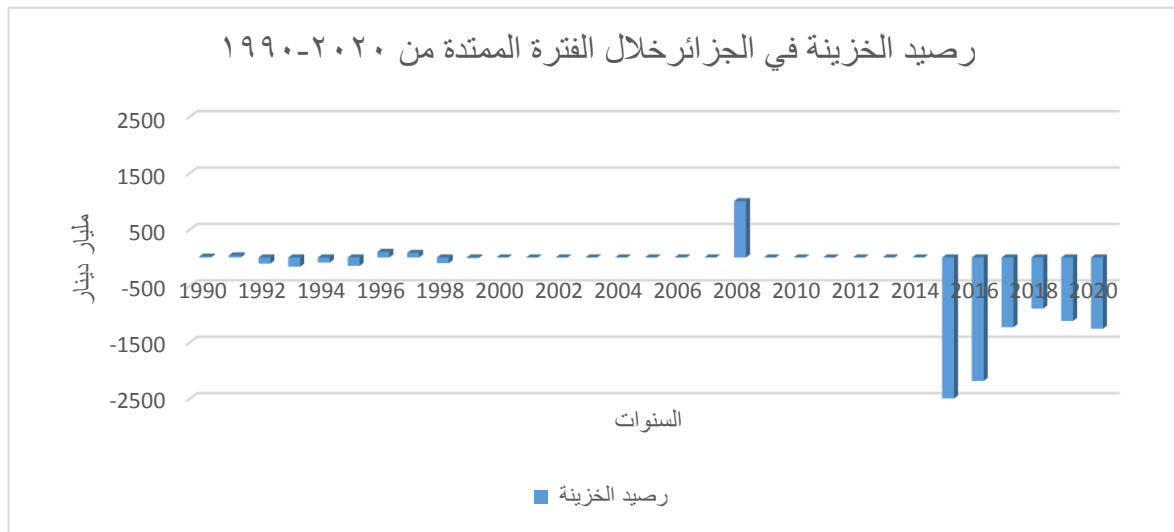
10-التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص153 ، 2023/04/01 ، 16h :20

المنحني رقم (3-5)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5

المنحني رقم (3-6)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5

معطيات الجدول رقم 5 و المنحنيان رقم (3-5)، (3-6) يظهر أن الموازنة في الجزائر تميزت بانتعاش في الفترة الممتدة من (1991-1990) لارتفاع إيرادات الميزانية وانخفاض نفقات الخزينة ، كما تميزت الموازنة بالعجز في الفترة الممتدة من (1999-1992) للوضع السياسي و الأمني في البلاد و لشروع الدولة في تمويل برنامج التصحيح الهيكلي ما زاد من نفقاتها¹، ليتحقق أكبر عجز في الميزانية في سنوات التسعينات من القرن العشرين سنة 1993 بعجز قدر ب - 162,68 مليار دينار وتليها سنة 1995 ب-147,89 مليار دينار ثم سنة 1992 ب -108,27 مليار دينار ثم

¹ بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية (العدد 16، جامعة بسكرة، 2014)، ص 39-40

سنة 1998 ب 101,23- مليار دينار، بينما حققت الموازنة أدنى رصيد عجز في الموازنة سنة 1999 ب - 11,19 مليار دينار ثم سنة 1994 ب 89,15- مليار دينار، كما تخلخل هذه الفترة انتعاش سنة 1996 و سنة 1997، وعرف الانفاق خلال هذه الفترة ارتفاع من 136 500 مليار دينار الى 961 682 مليار دينار أي تقريبا تسعة أضعاف، أما الفترة الممتدة من 2000 الى 2008 فقد شهدت الموازنة انتعاشا لشروع الدولة في تطبيق مخططات للتنمية هي مخطط الانتعاش الاقتصادي ثم المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فحقق أدنى انتعاش سنة 2002 ب 56,6 مليار دينار بينما أقصى انتعاش سنة 2006 ب 1186,8 مليار دينار، أما الفترة الممتدة من 2009 الى 2020 فقد تأثرت الجزائر بالازمات العالمية كأزمة الرهن العقاري و أزمة الديون السيادية والأزمة الصحية كوفيد وبغیرات سعر البترول التي عصفت باقتصادها كما عملت الدولة على تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية ابتداء من 2010، فارتفعت نفقات الموازنة من 246 334 4 مليار دينار الى 6 902,9 مليار دينار، بينما حققت الموازنة عجزا مستمرا فتحقق أدنى عجز سنة 2011 ب 63,5- مليار دينار وأقصى عجز في العشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين سنة 2015 ب 2 553,3- مليار دينار

تلجأ السلطات الى خيار الاصدار النقدي في رغبة منها في مواجهة العجز في رصيد الميزانية مما يحقن الاقتصاد بالأموال ما يرفع معدلات التضخم، كما تلجأ الى خيار السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي انشأ كجزء من قانون المالية التكميلي سنة 2000، حيث يمول هذا الصندوق عن طريق الفرق بين السعر المرجعي للنفط و السعر الحقيقي أي فوائض إيرادات المحروقات¹، وكلا الخياران يرفعان من معدلات التضخم عندما لا يقابلهما إنتاج حقيقي².

ث- نمو فائض السيولة البنكية: عانت البنوك التجارية الجزائرية من اشكالية الحصول على السيولة التي تلزمها من أجل نشاطها ما دفعها للجوء الى البنك المركزي من أجل الحصول على تمويل، الا أن معضلة أخرى حلت مكان اشكالية التمويل سنة 2001 حلت مكانها ألا وهي فائض في السيولة البنكية الغير موظف، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2006 الى 2008 ارتفاع في السيولة البنكية من 1612,4 مليار دينار الى 2547,7 مليار دينار، ثم لتتخفص وتبلغ 2061,3 مليار دينار سنة 2009 لانخفاض أسعار المحروقات، لتعيد الارتفاع سنة 2011 وتبلغ 3008,3 مليار دينار لانتعاش أسعار المواد النفطية، وعادت الانخفاض سنة 2013 لتبلغ 2692,99 مليار دينار وذلك لانخفاض أسعار المواد النفطية ما أدى الى تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية أما سنة 2015 فقد عرفت انخفاضا في السيولة المصرفية و قدرت ب 2104,96 مليار دينار بعدما حققت ارتفاعا في سنة 2014 ب 2826,3 مليار دينار واستمر الانخفاض لتصل الى 1011,7 مليار دينار سنة 2016 لانخفاض أسعار المحروقات³، لتعيد الارتفاع سنة 2017 بسبب عمليات إعادة شراء المستحقات الغير ناجعة للمؤسسات العمومية وارتفاع الودائع لتبلغ

¹ Elyas Salah, Yagoub Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie:1998-2013**, , les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013, p. 9.

² إيمان بن زروق، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة باتنة 1، 2020-2021، ص 102

³ إيمان بن زروق، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 100

1380,6 مليار دينار ثم ارتفعت سنة 2018 لتصل الى 1557,6 مع تنفيذ السلطات للتمويل النقدي الغير تقليدي¹ ، لتواصل الانخفاض سنة 2019 لتصل الى 1100,9 ثم الى أدنى مستوى سنة 2020 لتصل الى 632,1 مليار دينار لتأثر الاقتصاد بجائحة كوفيد² ، كما أن معدل التضخم يتصاعد كلما ارتفعت السيولة البنكية ، فعند فتح الائتمان و تخفيض معدلات الفائدة يقبل الأعوان الاقتصاديون للاقتراض من البنوك التجارية ما يرفع من معدلات الاستهلاك وبالتالي ضخ وحقق الاقتصاد بالأموال ما يرفع من معدلات التضخم .

ح- نمو الطلب المحلي واتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي: كنا قد تطرقنا سابقا في المبحث الأول من الفصل الثاني أن من مخرجات النظرية الكينزية أن معدلات التضخم تتأثر بقدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب الكلي فعندما يرتفع الطلب لدى لأفراد و المؤسسات نتيجة عدة عوامل اقتصادية مع ثبات قدرة العرض يكون أمام أربا العمل خيارين اما أن تنقص جودة المنتجات النهائية في محاولة لتلبية الطلب الكلي وبالتالي يعزف الأفراد عن اقتناء هذه المنتجات ويلجؤون الى اقتناء منتجات أخرى ، أو أن تخافض على جودة المنتجات النهائية وتحاول تلبية الطلب ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف العملية الانتاجية و تصاعد المستوي العام للأسعار، وهذا ما تميز به الاقتصاد الجزائري فنتيجة لارتفاع كتلة الأجور ونمو الكثافة السكانية ومحاولة لتطبيق المخططات و البرامج الاصلاحية لتنمية الاقتصاد وعدة عوامل أخرى ما أدى الى زيادة الاستهلاك العام و بالتالي ارتفاع الطلب الكلي أما العرض الكلي فيتمثل في الناتج الداخلي الخام وهذا ما سنتطرق اليه .

الجدول رقم 06: تطور الاستهلاك والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	التغير في الاستهلاك الخاص	الناتج الداخلي الخام	التغير في الناتج	معدلات التضخم
1990	90066,7	313,6215	97,7	554 388,1	0,8	17,9
1991	128190,6	419,0301	95,3	862 132,8	-1,2	25,9
1992	184765,1	548,3214	90,7	1 074 695,8	1,6	31,7
1993	221202,9	649,1453	90,5	1 189 724,9	-2,2	20,5
1994	263934,5	837,4639	99,2	1 487 403,6	0,2	29,0
1995	340206,8	1114,808	100,6	2 004 994,7	3,8	29,8
1996	405369,0	1335,0403	102,7	2 570 028,9	3,7	18,7
1997	459831,5	1430,3437	95,1	2 780 168,0	1,1	5,7
1998	503630,6	1556,7269	93,1	2 830 490,7	6,2	5,0
1999	543,6039	1670,7148	91,8	3 238 197,5	3,2	2,6
2000	560,1359	1714188,0	83,0	4 123 513,9	3,8	0,3

¹ التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص140

² التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص138

4,2	3,0	4 227 113,1	79,8	1847731,2	624,5591	2001
1,4	5,6	4 522 773,3	81,4	1989324,1	700,4474	2002
4,3	7,2	5 252 321,1	78,7	2126300,2	777,5218	2003
4,0	4,3	6 149 116,7	76,9	2371024,5	846,8962	2004
1,4	5,9	7 561 984,3	76,5	2553030,1	865,8791	2005
2,3	1,7	8 501 635,8	74,5	2695579,6	954,8678	2006
3,7	3,4	9 352 886,4	72,8	2963819,6	1 089,003	2007
4,9	2,4	11 043 703,5	71,8	3333285,8	1458,510	2008
5,7	1,6	9 968 025,3	71,9	3743918,6	1 645,064	2009
3,9	3,6	11 991 563,9	68,1	4115566,7	2065757,5	2010
4,5	2,9	14 588 970,0	63,1	4548233,7	3015170,3	2011
8,89	3,4	16 209 598,0	64,5	5210992,1	3293417,7	2012
3,25	2,8	16 647 919,0	64,5	5769782,6	3186869,2	2013
2,92	3,8	17 228 597,8	65,2	6264724,7	3409668,5	2014
4,78	3,7	16 712 675,4	72,5	6853952,3	3603312,9	2015
6,40	3,2	17 514 634,9	69,5	7446015,2	3658783,0	2016
5,59	1,3	18 876 175,6	70,6	8034221,3	3577113,1	2017
4,27	0,7	20 453 352,4	72,9	8568252,2	3 508,1	2018
1,95	0,9	20 501 058,3	74,5	8886386,5	3760417,3	2019
2,42	-0,6	18 383 799,9	79,0	8828444,9	3824961,9	2020

مليون دينار

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات:

1-الديوان الوطني للإحصائيات ، فصل -14- المحاسبة الوطنية، ص268-296، 2023/04/01،

16h :40،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

2-التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص147 ، 2023/04/01 ، 16h :52،

3-التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص149 ، 2023/04/01 ، 16h :58،

4-RAPPORT ANNUEL 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE -P109، 2023/04/01 ، 17h :03

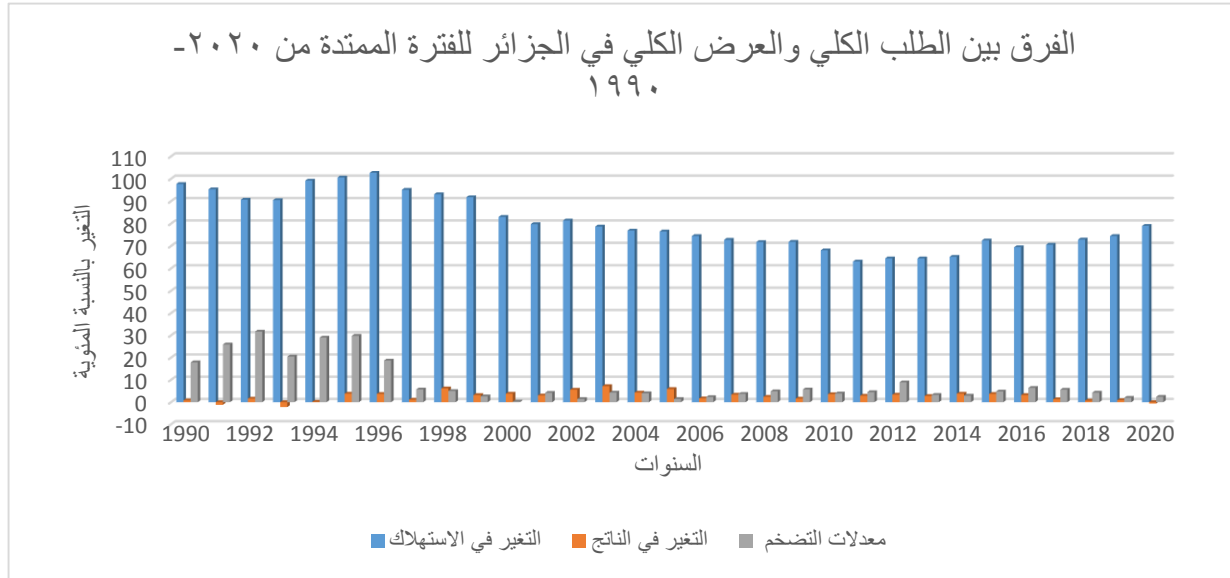
5-RAPPORT ANNUEL 2017 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE -P106، 2023/04/01 ، 17h :09

6-RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE P105-، 2023/04/01 ، 17h :18
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2016.pdf>

7-RAPPORT ANNUEL 2015 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-P112-، 2023/04/01 ، 17h :26
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2015.pdf>

8-RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE -P149، 2023/04/01 ، 17h :32

منحنى رقم (7-3)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6

من معطيات الجدول 6 و المنحني البياني رقم (7-3) يظهر أن العشرية الاخيرة من القرن العشرين عرفت تذبذبا و معدلات سالبة في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في السنوات الخمس الأولى من سنوات التسعينات حيث سجلت الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة أدناها 0,2 % سنة 1994 و أعلاها 3,8 % سنة 1995 و معدلات سالبة سنة 1991 ب 1,2- % و 1993 ب 2,2- %، نتيجة لانعكاسات حرب الخليج التي أثرت على أسعار النفط ، والأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر، أما في الفترة الممتدة من 1996 إلى

1999، فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية مقارنة بالسنوات التي سبقتها حيث حصرت النسبة بين 1,1 % و 6,2 %، وحقت أعلى معدل للناتج الداخلي الخام خلال العشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، إذ بلغت النسبة 6,2 % سنة 1998، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط..، وعرفت معدلات الاستهلاك ارتفاعات قياسية حيث حصرت نسبة ما بين 90,5 % و 102,7 % ما عمق من الفجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي الأمر الذي أدى الى ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم ، أما الفترة الممتدة من 2000 - 2020 سجل معدل الناتج الداخلي الخام ارتفاعا محسوسا حصر بين 0,7 % و 7.2 % ، نتيجة لانتعاش أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014 ، حيث سجل أقصى معدل للنمو خلال فترة الدراسة (ثلاثين سنة) سنة 2003 بنسبة 7.2 %، كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و 2009 إذ بلغ نسبة 2.4 % و 1.6 % على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة ، كما بلغت معدلات الناتج الداخلي الخام استقرار في الفترة الممتدة من 2014-2016 ، إذ بلغت النسب 3.8 % و 3.7 % و 3.3 % ، ليبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 1,3 % ليصل الى نسبة 0.8 % سنة 2019 وتحقق نتيجة سلبية سنة 2020 بمعدل -0,6 % لانعكاسات الأزمة الصحية كوفيد وما صاحبها من توقف في الانتاج وارتفاع أسعار المواد الأولية ¹، كما عرف الاستهلاك انخفاضا و ثباتا نسبيا في معدلاته حيث حصرت معدلاته ما بين 63,1 % و 83,0 % ما قلل من عمق الفجوة ومن معدلات التضخم مقارنة بسنوات التسعينات .

خ- التضخم الهيكلي (النمو الديمغرافي): أحاط بجانب هيكل الدولة الجزائرية عامل من عوامل التخلف التي حال بينها وبين ما خططت له من تحقيق للتقدم و الازهار رغم الانتقال الاقتصادي من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق والبرامج و المخططات التنموية ، ولعل أبرز وأهم عوامل التخلف هو النمو الديمغرافي الذي عرف ارتفاعا مستمرا ما خلق فجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي نتيجة لزيادة السكان الأمر الذي يرفع الطلب الكلي ومع ثبات العرض الكلي فان معدلات التضخم سترتفع ، كما أن هذا العامل بسبب عدة مشاكل أخرى ، فنتيجة لشساعة مساحة الجزائر يتنوع فيها المناخ وتوزع فيها الثروات و الموارد الطبيعية وتختلف فيها الظروف المعيشية من منطقة لأخرى منطقة تتوفر فيها المرافق الضرورية للحياة و مناصب العمل و منطقة تحت الظل وتعاني من البطالة ما يؤدي الى الهجرة الى المناطق التي تتوفر فيها الظروف المعيشية الجيدة ما يسبب النزوح الريفي والتوزيع الغير منتظم للكثافة السكانية و تضيق الخناق على المدن (التضخم الجهوي) ، وفي رغبة من الدولة في تهيئة هذه المناطق لحل معضلة النزوح تزيد من نفقاتها بشكل أكبر من ما تنتجه أو من إيراداتها ما يسبب عجزا في الموازنة² و يزيد الطين بلة وهذا ما سنتطرق له .

الجدول رقم 7 : تطورالنمو الديمغرافي في الفترة الممتدة من 1990 الى 2020

¹سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات القياسية، مجلد (06)، عدد (02)، 2020، ص 142

² Hamid Bali, « Inflation et mal développement en Algérie », OPU, Ben Aknou, Algérie, 1993, p 153.

السنوات	تعداد السكان	السنوات	تعداد السكان	السنوات	تعداد السكان
1990	25518074	2002	31624696	2014	38760168
1991	26133905	2003	32055883	2015	39543154
1992	26748303	2004	32510186	2016	40339329
1993	27354327	2005	32956690	2017	41136546
1994	27937006	2006	33435080	2018	41927007
1995	28478022	2007	33983827	2019	42705368
1996	28984634	2008	34569592	2020	43451666
1997	29476031	2009	35196037		
1998	29924668	2010	35856344		
1999	30346083	2011	36543541		
2000	30774621	2012	37260563		
2001	31200985	2013	38000626		

من اعداد الطالبان بالاعتماد على

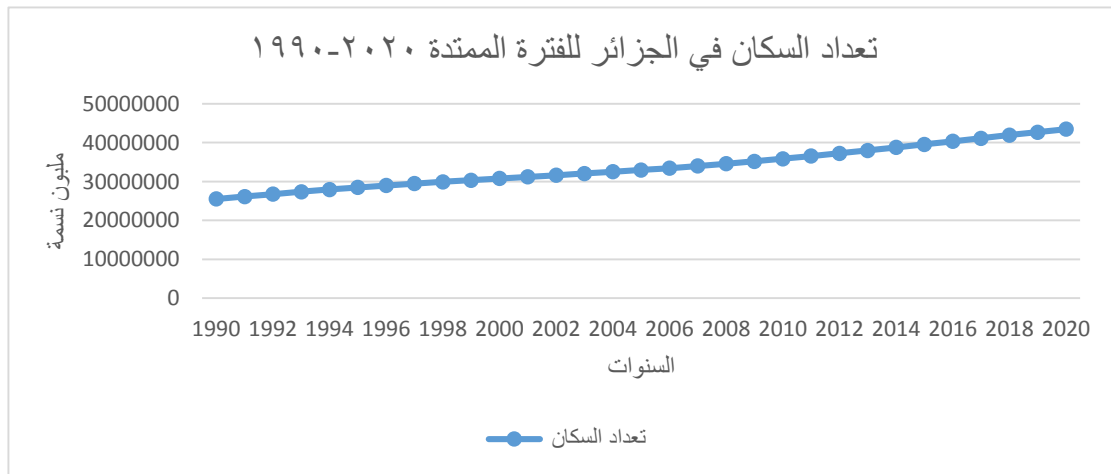
1- Wold bank ، population total Algeria ، 2023/04/01 ، 18h :13

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2020&locations=DZ&start=1990>

2- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل 1- الديموغرافيا ، 2023/04/01 ، 18h :28

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_Demographie1962_2020Ar.pdf

منحنى قم (8-3)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7

من معطيات الجدول رقم 7 والمنحنى البياني (3-8) يظهر أن النمو السكاني في ارتفاع مستمر حيث ارتفع عدد السكان في الفترة الممتدة من (1990-2020) من 25518074 الى 43451666 مليون نسمة بارتفاع قدر بأكثر من 17 مليون نسمة خلال ثلاثين عاما ما يرفع المستوى العام للاستهلاك، ما يجعل المستوى العام للطلب الكلي يرتفع كلما زادت الكثافة السكانية ومع ثبات العرض الكلي وعدم القدرة على تلبية الزيادة في الطلب لضعف الجهاز الانتاجي تلجأ الدولة الى الاستيراد لتلبية الطلب ما يخلق عجزا في ميزان المدفوعات، وفي محاولة من الدولة في مواكبة هذا الارتفاع في الكثافة السكانية تقوم بتهيئة المناطق بالمرافق الضرورية للتوزيع الحيد للسكان و لمنع النزوح الريفي ما يزيد من نفقاتها الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم .

المطلب الثالث : المسببات الخارجية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

: لا يمكن لأي دولة متقدمة أو نامية أن تعزل نفسها عن التعامل مع العالم الخارجي فقد تحتاج الدول الى المواد الأولية أو المواد النفطية لمواصلة العملية الانتاجية ولتحصيل العملة الصعبة ومواجهة النفقات، أما علاقة الاقتصاد الجزائري مع العالم الخارجي فقد عرفت بالانفتاح والاعتماد بشكل شبه كلي على الواردات لتلبية المتطلبات والحاجيات أما الصادرات فقد تم التخصيص في تصدير المواد النفطية، ما جعل الاقتصاد الجزائري يتأرجح و يعاني من ما يعاني منه العالم الخارجي وأحد هذه الآثار السلبية هي التضخم ولعل أبرز أسبابه ما يلي:

أ- تغيرات سعر الصرف و تخفيض قيمة العملة :مر تطور سعر الصرف منذ استقلال الدولة الجزائرية بعدة مراحل فحتى نهاية السبعينات من القرن الماضي تم ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، ومع بداية الثمانينات تم ربط العملة الجزائرية بسلة من العملات تضم 14 عملة يتصدرها الدولار الأمريكي، ومع حلول سنة 1986 حلت أزمة انخيار أسعار المواد النفطية لتعتمد الجزائر وقتها على ثلاثة برامج للاستقرار مع صندوق النقد الدولي من ضمنها تخفيض قيمة العملة من أجل التحكم في التضخم وضمان تقريبه من الشركاء التجاريين ولاستقطاب الاستثمارات الأجنبية¹، الا أن تخفيض قيمة العملة لديه عدة انعكاسات اقتصادية منها ارتفاع قيمة أسعار المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية مما يرفع من تكاليف العملية الانتاجية و بالتالي ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وارتفاع أسعار المواد النهائية المستوردة لتلبية الطلب ما يزيد من الضغوط التضخمية²، والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف و معدلات التضخم في الجزائر

الجدول رقم 08: تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2020)

السنوات	سعر الصرف	التغير في سعر الصرف %	معدلات التضخم
1990	8,96	17,7	17,9
1991	18,47	106,2	25,9

¹ مروان حديد، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) مقاربتة نماذج SVAR باستخدام برنامج Eviews، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس المدية، المجلد 01، العدد 10، سبتمبر 2018، ص88

² محمد سلامي، اختبار عاقلة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 07، الجزائر، 2015)، ص29

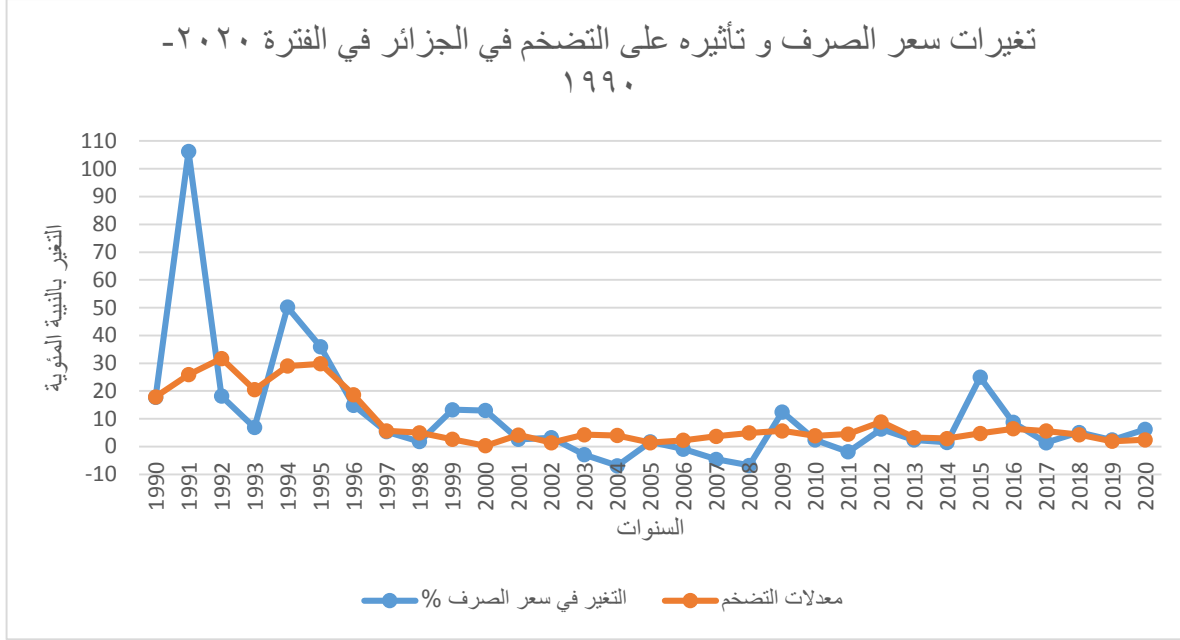
31,7	18,2	21,84	1992
20,5	6,9	23,35	1993
29,0	50,2	35,06	1994
29,8	36,0	47,66	1995
18,7	14,9	54,75	1996
5,7	5,4	57,71	1997
5,0	1,8	58,74	1998
2,6	13,3	66,57	1999
0,3	13,0	75,26	2000
4,2	2,6	77,22	2001
1,4	3,2	79,68	2002
4,3	-2,9	77,39	2003
4,0	-6,9	72,06	2004
1,4	1,7	73,28	2005
2,3	-0,9	72,65	2006
3,7	-4,6	69,29	2007
4,9	-6,8	64,58	2008
5,7	12,5	72,65	2009
3,9	2,4	74,39	2010
4,5	-1,9	72,94	2011
8,89	6,3	77,54	2012
3,25	2,4	79,37	2013
2,92	1,5	80,58	2014
4,78	25,0	100,69	2015
6,40	8,7	109,44	2016
5,59	1,4	110,97	2017
4,27	5,1	116,59	2018
1,95	2,4	119,35	2019
2,42	6,2	126,78	2020

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات

1-LA Banque Mondiale, Taux de change officiel (unités de devises locales par \$ US, moyenne pour la **période**) – **Algeria**, ، 2023/04/01 ، 18h :38

<https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?end=2020&locations=DZ&start=1990>

المنحنى البياني (3-9)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 8

من معطيات الجدول رقم 8 والمنحنى البياني رقم (3-9) يظهر أن الفترة الممتدة من (1990-1999) تميزت بارتفاعات قياسية في معدلات نمو سعر الصرف ما رفع من معدلات التضخم حيث ارتفع سعر الصرف من 8,96 دج/\$ إلى 66,57 دج/\$ ليرتفع بأكثر من 58 دج/\$ خلال عشر سنوات بينما حقق أعلى معدل نمو سنة 1991 بـ 106,2% الذي يعتبر معدلا قياسيا للارتفاع طوال فترة الدراسة (ثلاثين سنة) لانتقال الوضع الاقتصادي من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق وانتهاج الدولة سياسة تخفيض العملة اتباعا لتوصيات صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق التوازنات الخارجية لينخفض معدل النمو ويعيد الارتفاع فيبلغ 50% سنة 1994¹، تخلخل هذه الفترة انخفاض في معدل نمو سعر الصرف ابتداء من سنة 1995 الى 1998 التي حقق فيها أدنى معدل نمو في العشرية الأخيرة من القرن العشرين حيث بلغت نسبته 1,8%، لانتهاج الدولة سياسة التعميم لسعر الصرف وارتفاع احتياطي سعر الصرف ما رفع من قيمة العملة الوطنية² ما خفض من معدلات التضخم لتبلغ 2,6 سنة 1999 أما الفترة الممتدة من (2000-2020) فقد عرفت ارتفاعا من 75,26 دج/\$ إلى 126,28 دج/\$ وتميزت معدلاته بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ما جعل معدلات التضخم تتأثر و تتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض، فعرفت سنوات

¹الامية بوشارب،دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)مجلة الاقتصاد الجديد،جامعة خميس

مليلة،المجلد 10،العدد 3،سبتمبر،2019،ص282

²موسي آسية، بورحلة زهرة،قدال زين الدين،دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الرسمي، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة عبد الحق بن حمودة

-جيحل، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020،ص84

2003، 2004، 2006، 2007، 2008، 2011 انخفاضاً لقيمة الدولار ليرتفع سنة 2009 لسياسة الدولة في مواجهة الأزمة المالية لتعيد الانخفاض للتأثر بأزمة الديون السيادية ثم ترتفع سنة 2012 وتعيد الانخفاض ثم ترتفع لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط ثم ينخفض ويرتفع نسبياً سنة 2018 وتعيد قيمة الدينار الانخفاض حتى تصل الى 126,8 دج/\$ سنة 2020 للتأثر بالأزمة الصحية العالمية كوفيد .

ب- تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات : عانت الجزائر من كابوس المديونية لأسباب عدة حيث تطلب تمويل المشاريع الاستثمارية المخطط لها تمويلاً ضخماً ما دفع الجزائر الى اللجوء الى مصادر خارجية للحصول على موارد مالية أخرى رغم ارتفاع مداخل الصادرات في الجزائر جراء ارتفاع أسعار المواد النفطية سنوات الثمانينات ، لتقدم سنة 1986 حاملة في طياتها تفاقم في حجم الديون لانخفاض أسعار المواد النفطية وارتفاعاً في خدمات الديون الى 55% ثم الى 75% سنة 1992 وصعوبة في شروط الاستدانة لارتفاع سعر الفائدة الى 9,8% سنة 1984¹ ، ومع ارتفاع عدد السكان ارتفع معه الطلب الكلي ، ونظراً لهشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تلبية احتياجاته محلياً تم الاعتماد على جزء من الديون لتسديد الواردات لمواجهة فائض الطلب ولتلبية حاجيات السكان من المواد الاستهلاكية ما أدى إلى صعوبة التوفيق بين الاستمرار في تسديد أعباء الدين الخارجي وتمويل الواردات الضرورية ، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الندرة في أسواق السلع الاستهلاكية وحدوث ارتفاعات حادة في مؤشرات الأسعار²، وهذا ما سنتطرق له

الجدول رقم 9: تطور المديونية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الديون الخارجية	معدلات التضخم
1990	28,15	17,9
1991	28,49	25,9
1992	27,35	31,7
1993	26,27	20,5
1994	30,24	29,0
1995	33,05	29,8
1996	33,65	18,7
1997	30,90	5,7
1998	30,69	5,0
1999	28,20	2,6
2000	25,46	0,3
2001	22,75	4,2

¹ Tahar Hamamda, **Crise et transition à l'économie de marché en Algérie**, revus de sciences humaines, n°21, 2004, p. 73.

² الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، 1999، ص 100

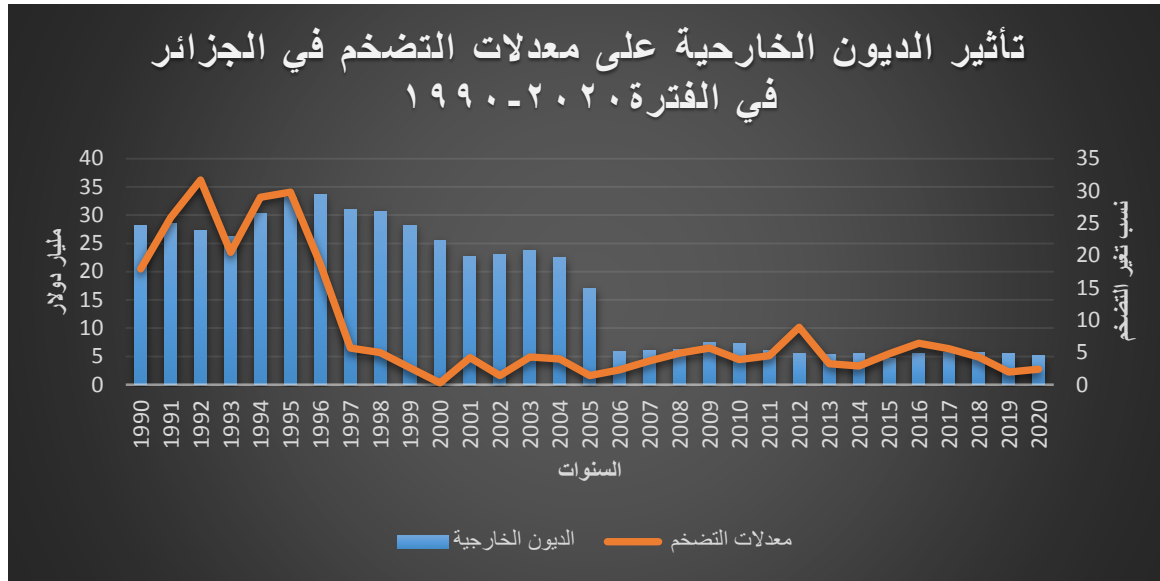
1,4	23,04	2002
4,3	23,77	2003
4,0	22,42	2004
1,4	17,08	2005
2,3	5,90	2006
3,7	6,13	2007
4,9	6,24	2008
5,7	7,41	2009
3,9	7,25	2010
4,5	6,05	2011
8,89	5,52	2012
3,25	5,25	2013
2,92	5,52	2014
4,78	4,67	2015
6,40	5,46	2016
5,59	5,71	2017
4,27	5,71	2018
1,95	5,49	2019
2,42	5,18	2020

مليار دولار

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات:

1- LA Banque Mondial-**Stocks de la dette extérieure, total (Dette en cours et décaissée, \$ US courants) – Algeria-** ، 2023/04/01 ، 18h :45
<https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=DZ&start=1990>

منحني رقم (3-10)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9

من معطيات الجدول رقم 9 والمنحنى البياني رقم (3-10) يظهر أن الفترة الممتدة من (1990-1999) عرفت ارتفاعا في حجم الديون الخارجية حيث انتقل الدين من 28,15 مليار دولار الى 33,65 مليار دولار التي حددت كأعلى قيمة للديون الخارجية طوال فترة الدراسة (ثلاثون سنة) تخلخل هذه الفترة انخفاضين خلال سنة 1992 وسنة 1993 التي سجل فيها ادنى قيمة للديون الخارجية خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي ب 26,27 مليار دولار، وفي سنة 1994 تدهور ميزان المدفوعات فلجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي وحصلت على قرض بلغ 260 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات ومع عجز الجزائر عن دفع ديونها ما أجبرها على توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها وذلك في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (أفريل 1994 - مارس 1995) والتسهيل الموسع (أفريل 1995 - مارس 1998)، والتي فرضت عليها مجموعة من الاصلاحات في اطار برنامج التعديل الهيكلي : تحرير الاسعار تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة الخارجية، رفع اسعار الفائدة وإعادة هيكلة الجهاز الانتاجي مما أثر على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة¹.

لتتحقق ارقام قياسية في الدين الخارجي خلال الفترة 1994-1998 ، وتبدأ في الانخفاض تدريجيا ابتداء من سنة 1997 وترتفع نسبيا سنة 2008 لانعكاسات الازمة المالية وتعيد الانخفاض حتى سنة 2014 أين ارتفع نسبيا لانخفاض أسعار النفط ثم انخفض حتى وصل الى 5,18 مليار دولار سنة 2020 .

أما معدلات التضخم فقد حققت أرقاما قياسية في الفترة الممتدة من (1990-1999)، ما يظهر أن تطور الضغوطات التضخمية خلال هذه المدة كان مقترنا و مرتبطا بارتفاع حجم الديون الخارجية .

ت- التضخم المستورد : تأثر الوضع الاقتصادي في الجزائر بالأوضاع الاقتصادية الخارجية فكلما عصفت أزمة بالدول المصدر للجزائر عصفت بالوضع الاقتصادي في الجزائر نتيجة للاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي و للاعتماد على الواردات لتلبية فائض الطلب الكلي والاعتماد في سير العملية الانتاجية على المواد الأولية المستوردة الامر الذي يؤدي

¹ أسماء مخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، مرجع سبق ذكره، ص 195

دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر 1990-2020....

الى رفع تكاليف الانتاج في حال ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وعقلية المستهلك الجزائري وفقدانه للثقة في المنتجات المحلية وتفضيله للمنتجات الأجنبية ما خلق وساعد على ظهور الضغوط التضخمية والجدول التالي يظهر تطور الصادات و الوادات في الجزائر

الجدول رقم 10: تطور الصادات و الوادات في الجزائر في الفترة (1990-2020)

السنوات	الصادات	الواردات	السنوات	الصادات	الواردات
1990	9,8	12,9	2001	9,48	19,132
1991	7,8	12,4	2002	12,01	18,71
1992	8,3	11,51	2003	13,32	24,612
1993	7,99	10,41	2004	17,95	32,083
1994	9,15	8,89	2005	19,86	46,001
1995	10,1	10,26	2006	20,68	54,613
1996	9,09	13,22	2007	26,35	60,163
1997	8,13	13,82	2008	37,993	79,298
1998	8,63	10,14	2009	37,402	45,194
1999	8,96	12,32	2010	38,885	57,091
2000	9,35	22,031	2011	46,927	72,888

مليون دينار

من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات

1- الديوان الوطني للاحصائيات ، فصل - 10 - التجارة الخارجية ، ص 214، 2023/04/02 10h :04،

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf-

2- التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 119، 2023/04/2 10h :15،
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>-

3- التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 164 ، 2023/04/2 10h :23،

4- التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 166، 2023/04/2، 10h :34،

5-RAPPORT ANNUEL 2018 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE- p126، 02/04/2022، 10h :48

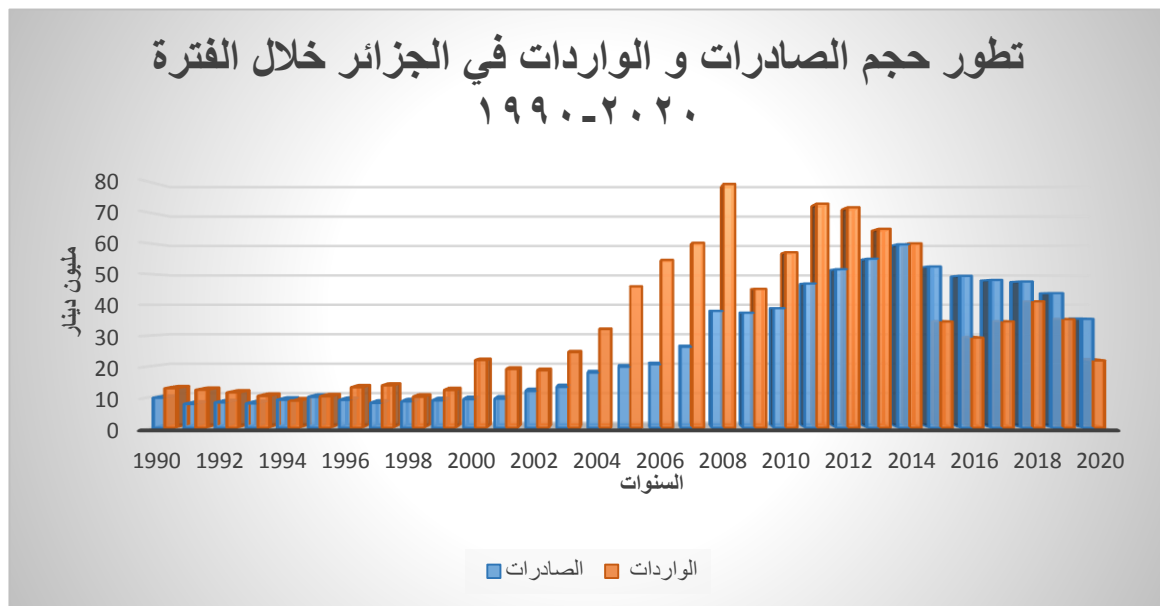
6-RAPPORT ANNUEL 2017 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE – p123, 02/04/2022, 10h :57

7-RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE – p122, 02/04/2022, 11h :10

8-RAPPORT ANNUEL 2015 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE – p129, 02/04/2022, 11h :18

9-RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE – p166, 02/04/2022, 11h :27

المنحنى رقم (3-11)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

من معطيات الجدول رقم 10 و المنحنى البياني رقم (3-11) يظهر أن قيمة الواردات كانت أكبر من قيمة الصادرات طوال ثلاثين سنة من (1990-2020)، حيث عرفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين (1990-1999) تذبذبا ثابتا بين الارتفاع و الانخفاض حصرت بين 8,87 مليار دينار كأدنى قيمة سنة 1994 و 13,82 مليار دينار كأعلى قيمة سنة 1997، أما الفترة الممتدة من 2000 الى 2014 فعرّفت أنها فترة البرامج التنموية لدفع عجلة النمو حيث قامت الدولة بتسطير برامج ومخططات وعملت على تحقيقها فحصرت قيمة الواردات ما بين 79,298 مليار دينار سنة 2008 كأعلى قيمة ورقما قياسيا طوال فترة الدراسة خلال ثلاثين سنة وأدنى قيمة 9,35 مليار دينار سنة 2000 يتوسطها انخفاض سنة 2009 لانعكاسات الأزمة المالية، أما الفترة الممتدة من 2015-2020 فقد عرفت الواردات انخفاضا لتأثرها بأزمة اغتياح أسعار النفط تخللها ارتفاع نسبي سنة 2018 لتعيد الانخفاض حتى وصلت الى 21,925 مليار دينار سنة 2020 لانعكاسات الأزمة الصحية كوفيد، أما بالنسبة للصادرات فيظهر من تقارير

البنك المركزي أن أغلب وجل ما تصدره الدولة يتمثل في المواد النفطية التي لا تتصف بالثبات في سعرها بل تترنح بين الارتفاع و الانخفاض متأثرة بعدة عوامل ليس بمقدور الدولة التحكم بها ما يجعل ميزان المدفوعات و الموازنة العامة يتأرجحان كتأرجح أسعار المواد النفطية وعند انخفاض أسعار النفط بشكل غير متوقع بأقل من السعر المرجعي فان السلطات تقوم بطبع النقود أو الاستدانة من الداخل أو الخارج ما يرفع معدلات التضخم .

المبحث الثالث : انعكاسات التضخم و دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

لم تسلم اقتصاديات دول العالم متقدمة كانت أو نامية من تغلغل جذور ظاهرة التضخم داخل اقتصادياتها وما خلفه من انعكاسات أثرت على مناخها ووضعها الاقتصادي و على المستوى المعيشي للأفراد ما جعل الدول تنتهج عدة سياسات لمواجهة هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها ، اما التضخم في الجزائر فقد حط رحاله لعددت أسباب داخلية وخارجية ، مؤثرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية و المستوى المعيشي للأفراد ، ما جعل السلطات الجزائرية تنتهج عدة سياسات للتقليل من حدة التضخم أو مكافحته منها السياسة النقدية التي تم فيها التعويل على عدة أدوات منها معدل الجضم ، الاحتياطي الاجباري ... الخ وفي هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول الى تأثير التضخم على الوضع الاقتصادي الجزائري و المجتمع الجزائري ، أما المطلب الثاني فسنعرض الأدوات السياسية النقدية المستعملة للتأثير على التضخم في الجزائر ، أما المطلب الثالث فسندكر تأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم .

المطلب الأول : أثر التضخم على الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري

التضخم كالبذرة التي اذا غرست في التربة وتوفر لها المناخ الملائم نمت وتغلغت جذورها داخل الاقتصاد وتعمقت أما الوضع في الاقتصاد الجزائري فقد وفر المناخ الاقتصادي بيئة و مناخا مناسباً لنمو الضغوط التضخمية خاصة سنوات التسعينات من القرن الماضي ونتج عن هذه الارتفاعات القياسية انعكاسات سلبية مؤثرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني و المجتمع الجزائري وهذا من سنتطرق له في هذا المطلب

الفرع الأول- تأثير التضخم على مؤشرات الاقتصاد الوطني: خلفت الارتفاعات القياسية لمعدلات التضخم اثارا سلبية على المتغيرات الكلية للاقتصاد لعل أبرزها ما يلي :

أولاً- أثر التضخم على الاستثمار وهيكل الانتاج : أعاد التضخم ترتيب هيكل الانتاج و خلق التمييز بين قطاعاته بأن ساهم بتوجيه رؤوس الأموال نحو فروع النشاط الاقتصادي التي لا تدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث يتم منح الأولوية للاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية التي تتميز بقلّة المخاطرة حتى وإن لم تكن ذات أهمية اجتماعية كالقطاع الخدماتي ، كما تم توجيه قسم من الأموال نحو أنشطة الاستيراد، وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على اقتناء المواد الاستهلاكية و على أسعار الأراضي، وبناء المنازل الفاخرة، والسيارات، على حساب الصناعات الثقيلة التي تتطلب تكلفة عالية و وقتا طويلا لانشائها وتحقيق الأرباح وأيضا هشم قطاع الفلاحة¹.

وقد عرفت الفترة الممتدة من (1990-1999) معدلات نمو سلبية للإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي خلال

¹ Hamid Bali, op cit, p. 202

سنة 1994 ب 6.1% وسنة 1996 ب 7.9% وسنة 1998 ب 0.9% و تزامن ذلك مع تسجيل معدلات قياسية للتضخم ، في مقابل ذلك نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع إلى 22.5% سنة 1998 بعدما كان 11.5% سنة 1994 بينما تحققت معدلات في قطاعات الإنتاج السلي أدنى من هذه المعدلات ، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية لتذبذب الواضح والضعف في الاستثمارات المصاحب لمعدلات التضخم المرتفعة¹، أما الفترة الممتدة من (2000-2020) فقد تحسن المناخ الاستثماري بانخفاض معدلات التضخم وعمل الدولة على تطبيق البرامج و المخططات التنموية ما أدى الى تطور و ضخ رؤوس الأموال الى بعض القطاعات كقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات و مواد البناء والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدفق الاستثمار الأجنبي ، ومع حلول سنة 2008 انخفض الاستثمار أو بقي قريبا من حاله حتى سنة 2015 لتداعيات الأزمة المالية وأزمة انهيار أسعار النفط ، ليبدأ في التحسن تدريجيا مع حلول سنة 2016 لانخفاض معدل التضخم مقارنة بسنة 2015 وانتعاش أسعار النفط وينخفض سنة 2020 لارتفاع معدل التضخم مقارنة بسنة 2019 والقيود الصحية التي فرضتها أزمة كورونا².

ثانيا- أثر التضخم على الاستهلاك و الادخار: من المتعارف عليه أن الفرد البسيط عند تحصيله لأجره يوجه جزء منه لتلبية حاجياته من السلع و الخدمات أما الجزء الآخر يدخر لمواجهة الأزمات و الضروف الطارئة أو الاستثمار أو يدخر لتحقيق حلم في المستقبل ك شراء مسكن أو سيارة ، الا أن التضخم يقلب الموازين بافقاد النقود وظيفة من وظائفها الأساسية التي هي مخزن للقيمة نتيجة الاتجاه التصاعدي للمستوى العام للأسعار ما يضعف اقبال الافراد على الادخار و يوجه أرصدهم النقدية نحو الاستهلاك وهنا يقسم المجتمع لفئتين فئة تنفق مدخراتها على تلبية الحاجيات اليومية وتخزينها بشكل غير عقلائي ما يزيد الضغوط التضخمية التي تمثل الطبقة المتوسطة و فئة أرباب الأعمال التي توجه مدخراتها لاقتناء العقارات و المعادن الثمينة والسيارات وغيرها لمواجهة الانخفاض في قيمة العملة والتقليل من خسائرهم ما يرفع من أسعار هذه المقتنيات³، وهذا ما ستطرق له

الجدول رقم 11: تطور الاستهلاك و الادخار في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2019)

السنوات	الدخل المتاح	الاستهلاك	نسبة الاستهلاك	الادخار	نسبة الادخار	معدلات التضخم
1990	328,1	313,6215	97,7	7,7	2,3	17,9
1991	430,6	419,0301	95,3	20,4	4,7	25,9
1992	603,3	548,3214	90,7	56,3	9,3	31,7
1993	712,4	649,1453	90,5	68	9,5	20,5
1994	850,3	837,4639	99,2	7,1	0,8	29,0
1995	1093,8	1114,808	100,6	-7,1	-0,6	29,8

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 113

² تقارير البنك المركزي، 2004-2020، <https://www.bank-of-algeria.dz>

³ عبيد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية فس ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 141

18,7	-2,7	-34,6	102,7	1335,0403	1297,3	1996
5,7	4,9	73,2	95,1	1430,3437	1490,7	1997
5,0	6,9	115,2	93,1	1556,7269	1661,2	1998
2,6	8,3	149,6	91,8	1670,7148	1810,2	1999
0,3	17,0	351,8	83,0	1714188,0	2066	2000
4,2	20,2	467,9	79,8	1847731,2	2315,6	2001
1,4	18,6	453,3	81,4	1989324,1	2442,6	2002
4,3	21,3	576,6	78,7	2126300,2	2702,9	2003
4,0	23,2	714,3	76,9	2371024,5	3085,3	2004
1,4	23,5	783,7	76,5	2553030,1	3336,8	2005
2,3	25,5	923,3	74,5	2695579,6	3618,9	2006
3,7	27,2	1106,5	72,8	2963819,6	4070,4	2007
4,9	28,2	1310,4	71,8	3333285,8	4643,7	2008
5,7	28,1	1460,2	71,9	3743918,6	5204,1	2009
3,9	31,9	1924,2	68,1	4115566,7	6039,8	2010
4,5	36,9	2663,5	63,1	4548233,7	7211,8	2011
8,89	35,5	2869,3	64,5	5210992,1	8080,3	2012
3,25	35,5	3177,2	64,5	5769782,6	8947	2013
2,92	34,8	3342,3	65,2	6264724,7	9607	2014
4,78	27,5	2605	72,5	6853952,3	9458,9	2015
6,40	30,5	3270,8	69,5	7446015,2	10716,8	2016
5,59	29,4	3343,3	70,6	8034221,3	11377,5	2017
4,27	27,1	3180,7	72,9	8568252,2	11748,9	2018
1,95	25,5	3038,1	74,5	8886386,5	11924,4	2019

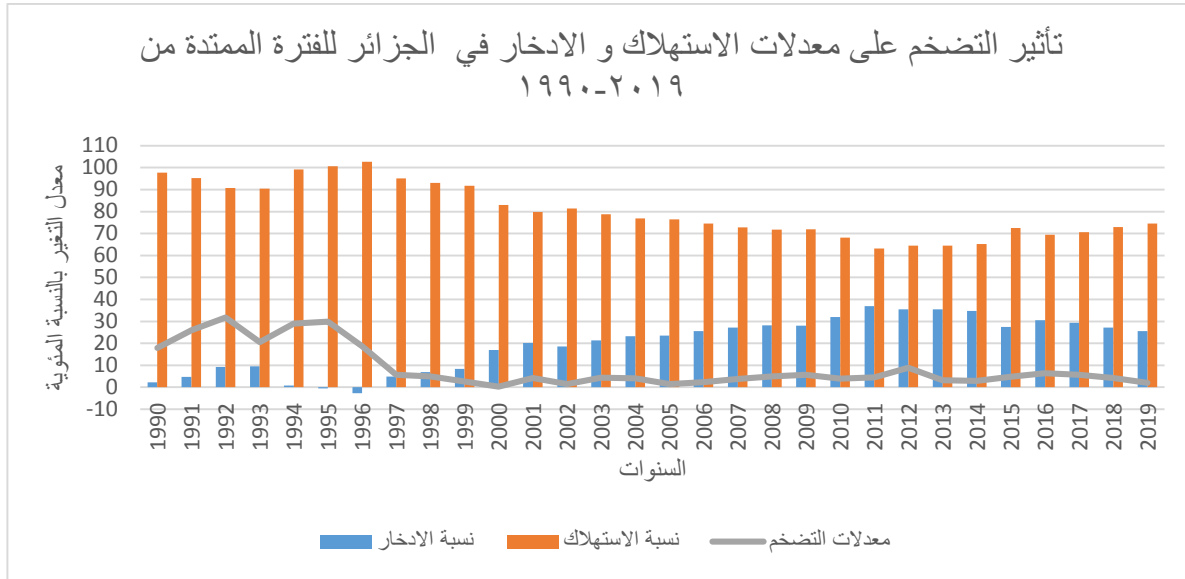
من اعداد الطابن بالاعتماد على معطيات :

1-الديوان الوطني للاحصائيات، فصل -14- المحاسبة الوطنية-مرجع سبق ، 5011h: ذكره ، 2023/04/2،

2-تقارير البنك المركزي من سنة 2008 الى 2019 ، 2023/04/2، 11h: 58،

<https://www.bank-of-algeria.dz>

3-السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH للفترة 1990-2020
مرجع سابق ذكره ص 303
المنحنى رقم (3-12)



ما اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11 من معطيات الجدول رقم 11 والمنحنى البياني رقم(3-12) يظهر أن سنوات التسعينات من القرن الماضي عرفت مستويات قياسية في معدلات التضخم ما أدى بالافراد الى توجيه أغلب مداخيلهم الى الاستهلاك و التقليل من الادخار حتى وصلت نسب الادخار الى معدلات سلبية سنة 1995،1996 التي تعتبر أدنى نسب طوال فترة الدراسة ، أما الفترة الممتدة من 2000-2019 عرفت معدلات التضخم انخفاضا ما خفض من كتلة الاستهلاك وأدى ذلك الى رفع كتلة الادخار.

و بالتالي كتلة الاستهلاك تتأثر بمعدلات التضخم ترتفع بارتفاع معدلاته و تنخفض بانخفاض معدلاته ، وأن معدلات التضخم تخلق علاقة عكسية بين المتغيرين الاستهلاك والادخار¹، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يرفع معه كتلة الاستهلاك ويخفض كتلة الادخار والعكس صحيح كلما انخفضت معدلات التضخم انخفضت كتلة الاستهلاك وارتفعت كتلة الادخار.

ثالثا- أثر التضخم على القدرة الشرائية وتوزيع الدخل: يرتبط انخفاض وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالمستوى العام للأسعار، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت القدرة الشرائية للفرد الجزائري و ترتفع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري عند انخفاض المستوى العام للأسعار ما يظهر العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و القدرة الشرائية ، وأن التضخم يميز و يفضل بين المداخيل بأن يؤثر بالإيجاب على فئة المداخيل المتغيرة التي تضم الاقلية وتشمل المستثمرين وأصحاب العمل وتجار الجملة و الوسطاء لاتسام مداخيلهم بالمرونة وتحركها طرديا مع ارتفاع الأسعار وفي الوقت نفسه يؤثر على فئة المداخيل الثابتة التي تضم شريحة واسعة من أفراد المجتمع وتشمل أصحاب الرواتب وأصحاب الدخل الثابت بالسلب بخفض القوة الشرائية لدخولهم رغم ارتفاع مداخيلهم التي ارتفعت بنسبة أقل

¹أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع و الطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2015، ص 51-52

من ارتفاع المستوى العام للأسعار¹، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم 12: تأثير التضخم على تطور كتلة الاجور والعمال المستقلين في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	كتلة الأجور	مداخيل العمال المستقلين	معدلات التضخم
1990	180,0	35,8	17,9
1991	255,5	33,7	25,9
1992	341,3	34,2	31,7
1993	412,5	271,9	20,5
1994	469,9	341,8	29,0
1995	568,8	619,4	29,8
1996	667,2	619,4	18,7
1997	722,1	647,4	5,7
1998	794,6	723,3	5,0
1999	847,6	792,7	2,6
2000	884,6	825,4	0,3
2001	970,6	1148,9	4,2
2002	1 048,9	1206,7	1,4
2003	1 137,9	1357,7	4,3
2004	1 278,6	1526,8	4,0
2005	1 364,0	1676,3	1,4
2006	1 498,5	1862,2	2,3
2007	1 722,1	2107,3	3,7
2008	2 134,3	2340,2	4,9
2009	2 355,6	2743,3	5,7
2010	2 907,5	3049,3	3,9
2011	3 866,4	3487,9	4,5
2012	4 291,4	4007,3	8,89
2013	4 390,8	4580,8	3,25
2014	4 659,9	4954,3	2,92
2015	5 005,9	5340,1	4,78
2016	5 308,2	6045,2	6,40

¹ بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، ص 7

5,59	6392,5	5 439,3	2017
4,27	6832,1	5522,9	2018
1,95	6965,2	5888,5	2019
2,42	6501	5904,1	2020

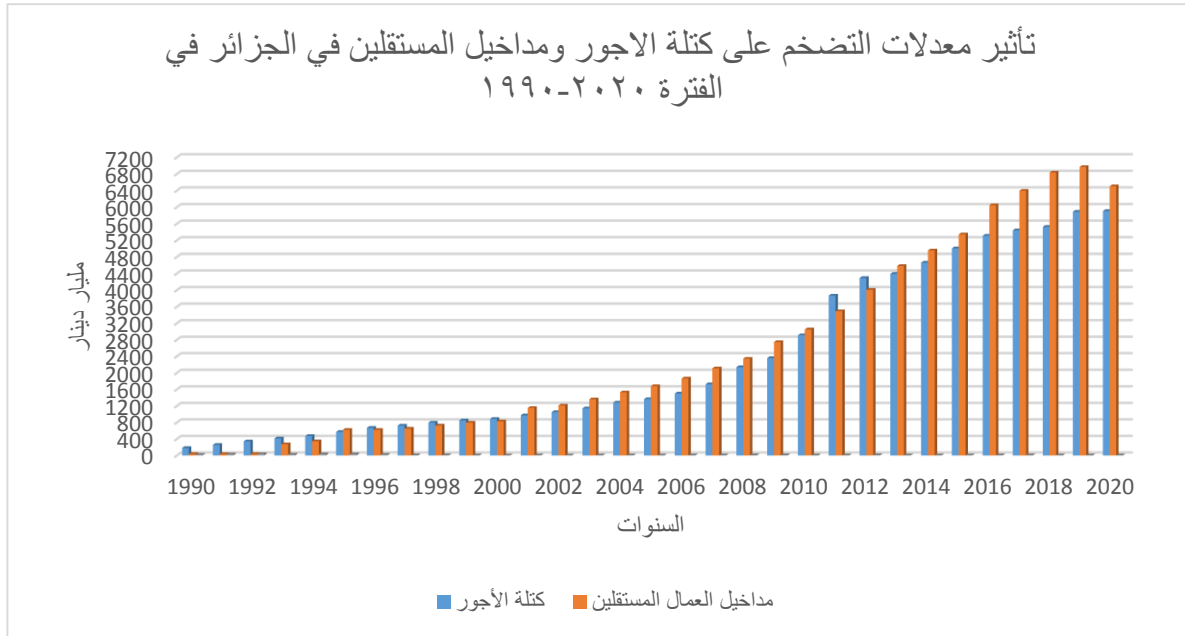
من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات

1-ديوان الوطني للإحصائيات، فصل - 3 - الاجور، مرجع سبق ذكره ص92، 02/04/2023، 05:13h

2-الديوان الوطني للإحصائيات ، فصل -14- المحاسبة الوطنية ، مرجع سبق ذكره، ص292-293 ،

23:13h، 04/2023

المنحنى البياني رقم(3-13)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12

من معطيات الجدول رقم 12 والمنحنى البياني رقم (3-13) يظهر أن سنوات التسعينات من القرن المنصرم عرفت ارتفاعات قياسية في معدلات التضخم ما رفع من مداخيل فئة على حساب الأخرى بحيث انتقلت كتلة الأجور من 180,0 مليار دينار الى 847,6 مليار دينار أي أكثر من سبعة أضعاف تقريبا ، أما مداخيل العمال المستقلين انتقلت من 35,8 مليار دينار الى 792,7 مليار دينار أي بأكثر من 22 ضعف وهذا يظهر شساعة الفرق بين الزيادتين ، أما الفترة الممتدة من (2001-2020) فقد زادت حدة التفاوت وتعمقت الفجوة بين الفئتين بأن نمت كتلة الأجور التي انتقلت من 970,6 مليار دينار الى 5904,1 مليار دينار بأقل من نمو معدلات مداخيل العمال المستقلين التي انتقلت من 1148,9 مليار دينار الى 6501 مليار دينار.

رابعا- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: مثلما تطرقنا سابقا أن ارتفاع معدلات التضخم يرفع من المستوى العام للاستهلاك ويخفض من مستوى الادخار لدى الأفراد وزيادة الاستهلاك يتصاعد المستوى العام للطلب الكلي الذي تلجأ الدولة لتلبيته بالزيادة في الواردات أكثر من ما يتم تصديره الامر الذي يحدث عجزا في ميزان المدفوعات ، بالإضافة لعوامل أخرى كعقلية المستهلك الجزائري وفقدانه للثقة بالمنتجات المحلية وتفضيله للمنتجات الأجنبية لتلبية احتياجاته وأيضا الوضع الاقتصادي المرهون بتقلبات أسعار النفط ما يزيد الوضع سوءا ، وهذا ما سنتطرق له

الجدول رقم 13: تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2020)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التضخم
1990	9,8	12,9	3,1	17,9
1991	7,8	12,4	4,6	25,9
1992	8,3	11,51	3,21	31,7
1993	7,99	10,41	2,42	20,5
1994	9,15	8,89	-0,26	29,0
1995	10,1	10,26	0,16	29,8
1996	9,09	13,22	4,13	18,7
1997	8,13	13,82	5,69	5,7
1998	8,63	10,14	1,51	5,0
1999	8,96	12,32	3,36	2,6
2000	9,35	22,031	12,30	0,3
2001	9,48	19,132	9,61	4,2
2002	12,01	18,71	6,70	1,4
2003	13,32	24,612	11,14	4,3
2004	17,95	32,083	14,27	4,0
2005	19,86	46,001	26,47	1,4
2006	20,68	54,613	34,06	2,3
2007	26,35	60,163	34,24	3,7
2008	37,993	79,298	40,596	4,9
2009	37,402	45,194	7,784	5,7
2010	38,885	57,091	18,205	3,9
2011	46,927	72,888	25,961	4,5
2012	51,569	71,736	20,167	8,89
2013	54,984	64,713	9,880	3,25

2,92	0,459	59,996	59,670	2014
4,78	-18,083	34,566	52,469	2015
6,40	-20,128	29,310	49,436	2016
5,59	-14,412	34,569	48,076	2017
4,27	-7,458	41,115	47,589	2018
1,95	-9,320	35,312	43,806	2019
2,42	-13,622	21,925	35,421	2020

مليار دولار

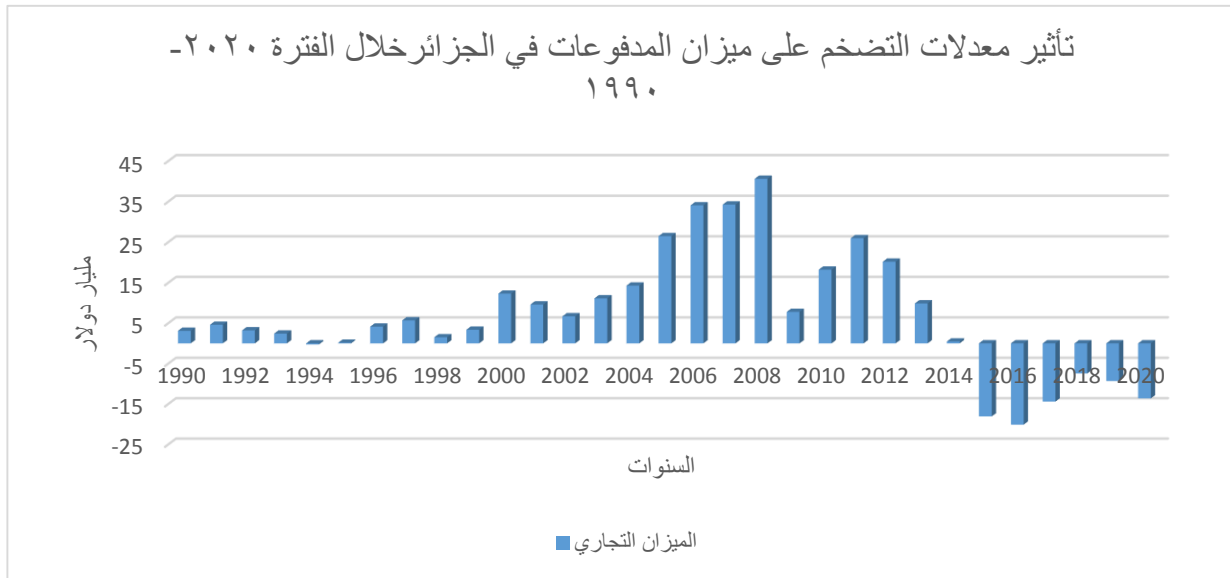
من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات:

1-BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE -
SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964
- 2020 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 -
2020- p-91-95 ، 02/04/2022،13h :37

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/wpcontent/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf)

[algeria.dz/wpcontent/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf-](https://www.bank-of-algeria.dz/wpcontent/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf)

المنحنى البياني رقم (3-14)



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13

من معطيات الجدول رقم 13 والمنحنى البياني رقم (3-14) يظهر أن ميزان المدفوعات حقق خلال سنوات التسعينات ادنى الفوائض من القيم طوال فترة الدراسة (ثلاثين سنة) بحيث لم تتجاوز أعلى قيمة 5,69 مليار دولار مع تحقيق عجز سنة 1994 وحقق ميزان المدفوعات هذه القيم لتأثره بالمعدلات المرتفعة و القياسية للتضخم ،أما الفترة الممتدة

من (2000-2013) فقد حقق ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا عما كان عليه سنوات التسعينات لانخفاض معدلات التضخم، أما الفترة الممتدة من (2014-2020) فقد تأثر ميزان المدفوعات بأزمة انخيار أسعار النفط والمعدلات المرتفعة نسبيا للتضخم بحيث حققت سنة 2014 أدنى فائض للعشرين سنة الاولى من القرن الواحد و العشرين ويبدأ في تحقيق العجز فيما بقي من سنوات الدراسة

الفرع الثاني-تأثير التضخم على المجتمع الجزائري: لم تشمل انعكاسات التضخم البعد الاقتصادي بل امتدت الجانب الاقتصادي، وتعد إعادة توزيع المداخيل التي كان سببها معدلات التضخم المرتفعة شرارة لعدة انعكاسات اجتماعية لما سببه من طبقة بين افراد المجتمع وإعادة توزيع للثروة ولعل ابرز الانعكاسات التضخم على المجتمع الجزائري ما يلي: ¹

1- لجأ الأفراد الى الطرق الغير قانونية لتلبية متطلباتهم المعيشية ومواجهة الغلاء المعيشي في ظل انخفاض القدرة الشرائية خاصة لدى فئة الأجراء، ما ساعد على تفشي ظاهرة الفساد الإداري والرشوة والبيروقراطية وشغل الموظف لوظيفة ثانية واستفحل السلوك غير الأخلاقي في أغلب المؤسسات، ما أثر على نوعية العمل المنجز من طرف الموظفين و على الصفقات المنجزة و على نوعية انجاز المشاريع .

2- في حين اشتدت المعيشة على الشريحة الواسعة من أصحاب الدخل الثابت و الرواتب وسعيهم لتلبية حاجياتهم اليومية الضرورية، ظهر نوع من السلوك الاستهلاكي الترفي للفئات القليلة المستفيدة من ارتفاع الأسعار من أرباب العمل والمضاربين، وملاك الأراضي والعقارات، لتتشكل الطبقة بين أصناف المجتمع كشكل من اشكال إعادة توزيع الثروة

3- هجرة الكفاءات الى الخارج : ان غياب أفاق الحياة المهنية وتدني مستوى المعيشة أدى بالفرد الجزائري الى البحث والهجرة نحو الدول التي تلي احتياجاته وترفع من مستواه المعيشي، إذ كشفت الدراسات عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى أن الجزائر في مقدمة أكثر الدول العربية هجرة لعقولها البشرية بعدد 215 ألفاً، منهم أكثر 40 من ألف طبيب. ومن دون شك يكون لهذا النزيف من الأدمغة أثره على التنمية في البلاد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المستعملة للتأثير على التضخم في الجزائر

أ- معدل إعادة الخصم: تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتحكم في سيولة الاقتصاد، وهذا ما تم تحديده في أحكام المادة 43 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والمادة 69 في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. وتم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي: ²

- 1- سندات تجارية مضمونة من الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
- 2- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن لهذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات، حيث يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الانتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن؛

¹ السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 مرجع سبق ذكره ص165

² موسى الحلو بوحاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص274-275.

دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر 1990-2020....

3-سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

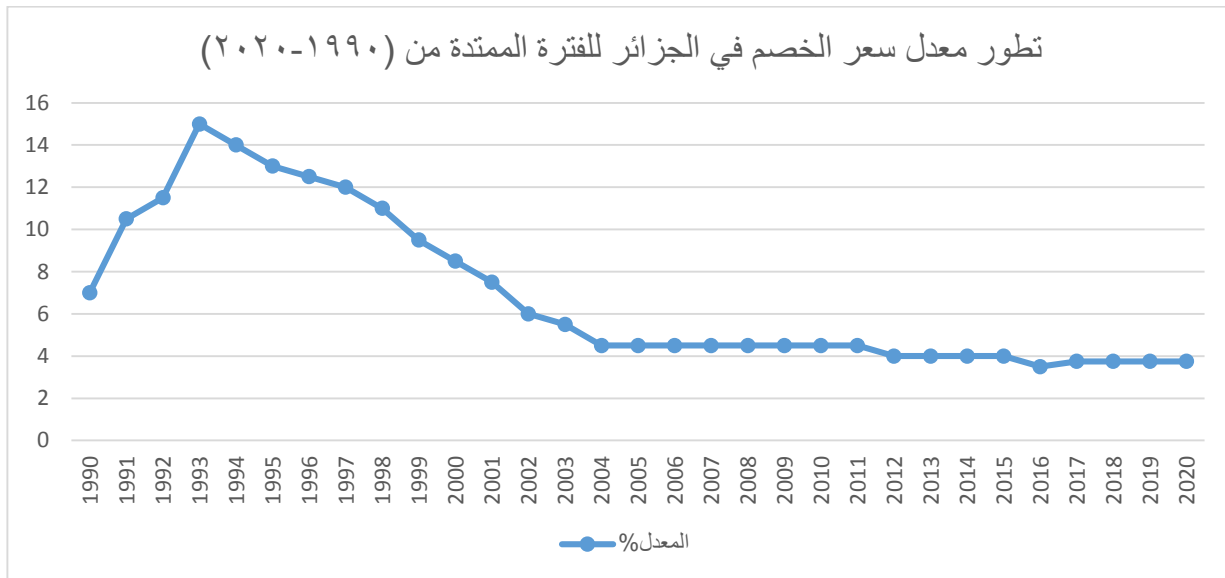
ويمكن تلخيص تطور معدل إعادة الخصم منذ سنة 1990 إلى غاية 2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020)

	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
	9,50	11,00	12,00	12,50	13,00	14,00	15,00	11,50	10,50	7,00	المعدل
	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
	4,50	4,50	4,50	4,50	4,50	4,50	5,5	6,00	7,50	8,50	المعدل
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
3,75	3,75	3,75	3,75	3,5	4,00	4,00	4,00	4,00	4,50	4,50	المعدل

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

المنحنى البياني رقم 15



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14

من خلال معطيات الجدول رقم 14 و المنحنى البياني رقم 15 نلاحظ أن تطور معدل الخصم في الجزائر عرف تذبذبات واستقرار خلال فترات محددة، فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 حالة ارتفاع مستمر من 7,00% سنة 1990 وصولا إلى 15% كأعلى معدل له وذلك سنة 1993، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل إلى السياسة النقدية التوسعية للحد من شدة التضخم في تلك الفترة. أما خلال الفترة الممتدة بين 1994-2004 فقد عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا مستمرا من 14% سنة 1994 وصولا إلى 4% ليبقى ثابتا بنفس المعدل إلى غاية سنة 2012، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التحكم في معدلات التضخم وتحسن مستوياته نتيجة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي واتفاقيات الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية، أما مرحلة الثبات فتعود إلى استقرار معدل التضخم والاستقرار النقدي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وخاصة بعد استهداف معدل التضخم بصفة غير مباشرة منذ سنة 2003 وتصريحه بصفة مباشرة سنة 2010 وصدر الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، وخلال سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% ويعود إلى الارتفاع سنة 2017 إلى 3,75%

محافظة على نفس المعدل سنة 2018، ويمكن إرجاعه إلى سياسة بنك الجزائر كرد فعل للأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول وما مدى تأثير الاقتصاد الوطني بتداعياتها ولجوء الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي، وبقي المعدل على حاله في السنتين المتتاليتين 2019 و2020.

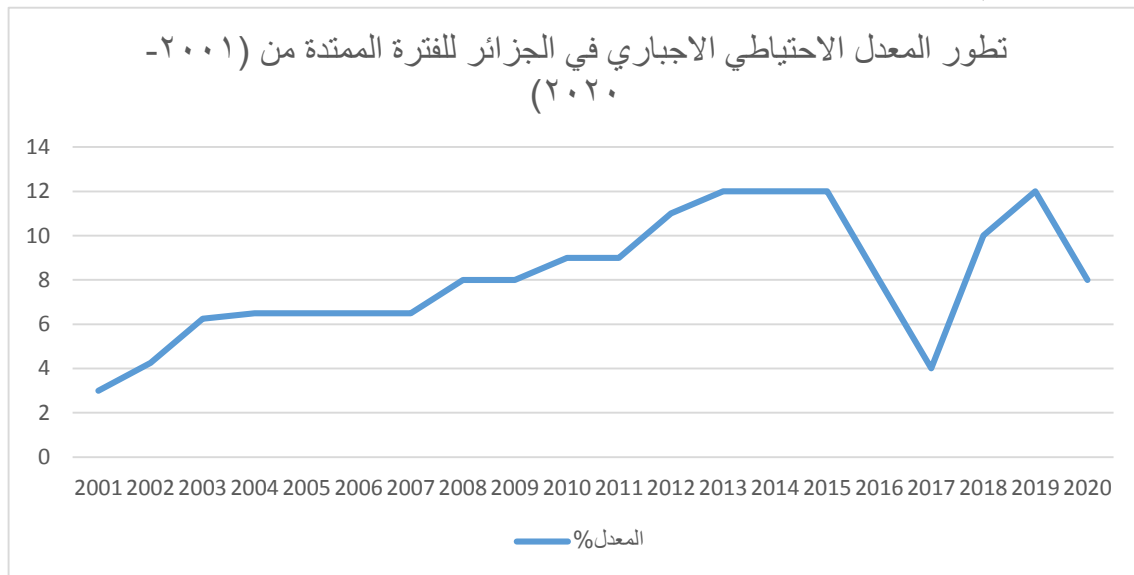
ب- معدل الاحتياطي الإجمالي: لقد بدأ بنك الجزائر بفرض الاحتياطي الإجمالي على البنوك التجارية بـ 2,5% على مجموع الودائع لأول مرة في 28/11/1994 بموجب التعليمات 94-73 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجمالي إلا أنها لم تطبق فعليا، فبرغم من أن أداة نسبة الاحتياطي الإجمالي أداة مهمة والتي نص عليها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مادته 93 على أنه يحق لبنك الجزائر أن تقوم البنوك بإيداع لديه احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على البعض منها أو على توظيفها أو أنواعها ويمكن أن يكون ذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية، ولا يمكن مبدئيا أن يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه. إلا أن الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض لم يشر إليها إلا بعد صدور النظام 2004 المؤرخ في 04/03/2004 الذي من خلاله حدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي والذي لا يمكن أن تتجاوز نسبة ما بين 0% و15%. ولقد تم إعادة تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي منذ فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية. وهذا ما سنطرق له في ما يلي يلي

الجدول رقم 15: تطور نسبة احتياطي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (2001-2020):

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	3,00	4,25	6,25	6,50	6,50	6,50	6,50	8,00	8,00	9,00
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل %	9,00	11,00	12,00	12,00	12,00	8,00	4,00	10,00	12,00	8,00

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

المنحنى البياني رقم 16



من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15

عرف معدل الاحتياطي الإجباري منذ بداية استعمالها وإدراجها ضمن أدوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وذلك من أجل التحكم في سيولة الاقتصاد سواء بامتصاصها عن طريق رفع المعدل، أو ضخ السيولة عن طريق خفضه. فمن خلال تتبع تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجدول رقم 02 نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2001 بدأ بنك الجزائر بالاعتماد على أداة الاحتياطي الإجباري بكيفية نشطة وذلك تماشياً مع التطور الحاصل في قيمة السيولة لدى البنوك، حيث نجد أن قيمة الاحتياطي في تطور مستمر حيث بلغت سنة 2002 ما قيمته 109,5 مليار دج مقابل 43.5 مليار دج سنة 2001، كما أن معدل الاحتياطي القانوني بدأ يرتفع ارتفاعاً محسوساً بعد سنة 2002 حيث بلغ 6,25% سنة 2003 مقابل 4,25%. ثم تميزت نسبة الاحتياطي الإجباري بالثبات في السنوات 2006، 2005، 2004 و 2007، حيث بلغت نسبته 6,5%، نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2008 بدأ معدل الاحتياطي الإجباري في الارتفاع بوتيرة مرتفعة حيث بلغ 12% سنة 2013، وبلغت قيمة الاحتياطي الإجباري 899.8 مليار دج، الأمر الذي يؤكد أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على معدل الاحتياطي الإجباري في امتصاص السيولة¹.

وما يمكن ملاحظته أيضاً أنه خلال السنتين 2016 و 2017 ومرور الاقتصاد الوطني بحالة انكماش جراء تداعيات الأزمة النفطية، حيث خفض بنك الجزائر المعدل إلى 8% سنة 2016 بعدما كان 12% خلال الفترة الممتدة بين 2013-2015، وتخفيضه إلى النصف (4%) سنة 2017 ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 إلى غاية 10% من أجل امتصاص السيولة بعد سياسة التمويل غير التقليدي، ثم تزداد هاته النسبة في سنة 2019 إلى حوالي 12% وتنخفض في سنة 2020 إلى 8%.

ت- تأطير القروض البنكية: تعتبر هذه الأداة من الأدوات المحتملة التي ترجع إليها السياسة النقدية في الجزائر والتي تهدف إلى معالجة التضخم والحد من خطورته. إذ يتحكم منح القروض البنكية في نمو المجمعات النقدية إذ يختلف تأطير القروض البنكية على حسب الجهة التي قامت بمنح هذه القروض إذ يقسم إلى ثلاث جهات:

1- تأطير القروض المقدمة للدولة: لقد أعد قانون النقد والعرض حداً للقروض الممنوحة للدولة حيث إن ذروة المبلغ الممنوحة للخزينة تمثل 10% من إيرادات الدولة العادية بالنسبة للسنة التي مضت، حيث حدد وقت تسديد هذه القروض في فترة تقل عن 240 يوم حيث إن هذه القروض تمنح بعمولة تسيير إذ يتم التشاور فيها بين البنك المركزي ووزارة المالية².

2- تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة: تعد هذه الورقة من أهم المبادئ التي يقوم به البرنامج المصادق عليه مع البنك الدولي حيث أنه تم فرض حد أقصى على كل من القروض إعادة خصم الائتمان التي تمنح لهذه المؤسسات حتى عام 1992 أين تم البدء في الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد وتوجيه جزء كبير من تمويل البنوك التجارية إلى سوق راس المال³.

¹ أوليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

² ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والعرض 90/10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص 372.

³ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2003.

3- تأطير القروض المقدمة للاقتصاد: تم تحديده من طرف الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقروض اذ ان تحديد الوقت بالنسبة للأجل المتوسط من البنوك والمؤسسات المالية ب 3 سنوات اما بالنسبة الى الائتمان طويل الاجل فيكون ب 5 سنوات على الأكثر مقسمة على فترات اذ تحمل هذه السندات توقيع شخصين معنويين او طبيعيين¹.

ث- السوق النقدي:

1- عمليات السوق المفتوحة: تقوم آلية عمليات السوق المفتوحة على متاجرة البنك المركزي في السندات العمومية التي لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20 % من الإيرادات العادية المتعلقة بالسنة الماضية وتكون مدة استحقاقها 06 أشهر الا ان صدر قانون النقد والقروض رقم 11/03 المادة 54 حيث منع البنك المركزي في التدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة الا ان البنك الجزائري طبقها لأول مرة عام 1996². وتنقسم أدوات السوق المفتوحة الى

- عمليات التنازل المؤقت.

- العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع أوراق عمومية)

- استرجاع السيولة على بياض³

2- مزادات القروض: نصت التعليم رقم 95/28 المؤرخة في ماي 1995 على استخدام أداة مزادات القروض حيث ان أهميتها تكمن في توفير السيولة للبنوك التجارية ولتعويضه بمعدل الخصم الذي يمثل المصدر الأساسي للحصول على السيولة في ظل اصلاح السياسة النقدية.

3- مزادات أدوات الخزينة: اتبعت السلطات النقدية الجزائرية نظام آخر مكملًا لمزادات القروض الا وهو مزادات أدوات الخزينة الذي يعمل على اصدار السندات العمومية التي يخضعها لها السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، اذ يعتبر البنك المركزي الوكيل المالي للخزينة العمومية حيث انه يتدخل في السوق النقدي فيقوم بتحقيق ضمان بيع السندات في السوق النقدية وكانت اول عملية يقوم بها البنك المركزي تحت ظل هذه الأداة في عام 1995 حيث بلغ معدل الفائدة على السندات 22.5 % الا انها انخفضت في نهاية السنة الى 17.5 % الامر الذي جعل تطبيق عمليات السوق المفتوحة سهلة في نهاية عام 1996⁴.

4- استرجاع السيولة بالمناقصة (آلية امتصاص السيولة): تعتبر هذه الأداة من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية حيث انها اصبحت من الأدوات الرئيسية بداية من سنة 2001 وتعد هذه الآلية معاكسة تماما للمزادات على القروض لان هذه الآلية تجعل من البنك المركزي هو المقترض⁵.

ج- تسهيله الودائع المغلة للفائدة: تعتبر آلية تسهيله الودائع المغلفة للفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية حيث دخلت حيز الخدمة للبنك المركزي عام 2005، حيث انها ترخص للبنوك إيداع الودائع لمدة 24 ساعة لدى البنك

¹ سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019 ص 114

² حدادي عبد اللطيف، دور السياسة والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000 -2014، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016 -2017، ص. 209

³ المواد 13-14 من النظام رقم: 09-02 المؤرخ في 2009/05/26 الذي يتعلق بالنقد والقروض.

⁴ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 141.

142.

⁵ السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، مرجع سبق ذكره ص 172

دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر 1990-2020....

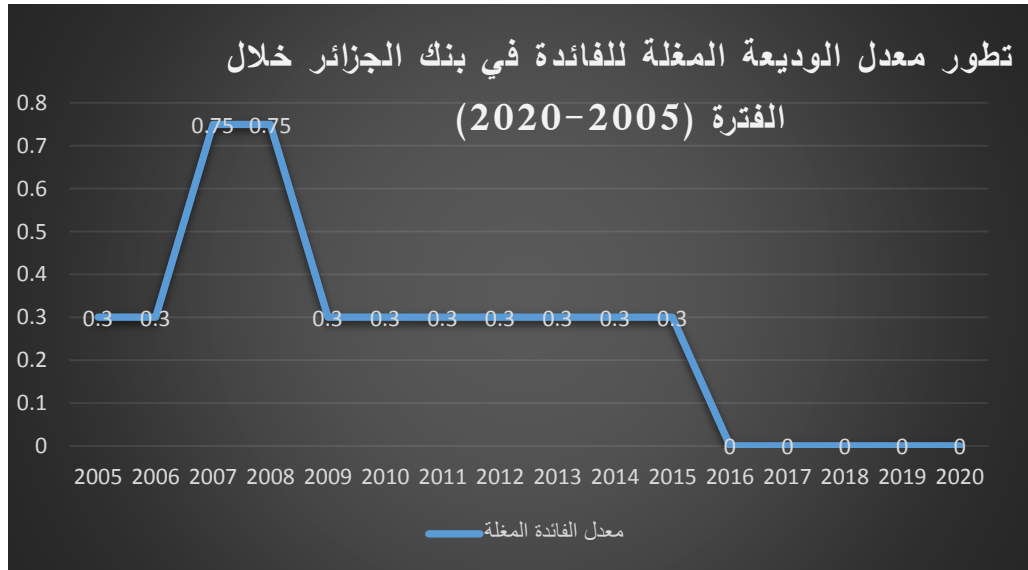
المركزي، اذ لها دور كبير في تسيير الخزينة في المدى القصير للمصارف، وتستخدم هذه الوسيلة عند وجود فائض في السيولة لدى البنوك الامر الذي جعل من البنك المركزي اللجوء اليها. ان انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر جعل من معدل الفائدة على التسهيلات الخاصة بالوديعة معدلا مرجعيا لبنك الجزائر¹.
الجدول رقم 16: تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الفائدة المغلة	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الفائدة المغلة	0.3	0.3	0.3	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2005-2020)، 04/04/2022، 19:16h

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

المنحنى البياني رقم 17 :



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 16

نلاحظ من خلال الجدول استقرار معدل الوديعة للفائدة خلال سنتي 2005 و 2006 بمعدل 30% ليرتفع إلى خلال سنتي 2007 و 2008، ويرجع ذلك الى ارتفاع السيولة لدى البنوك، ثم ينخفض مرة أخرى إلى غاية 2015 بمعدل 30%. الا ان قرر البنك المركزي بعد أزمة السيولة داخل القطاع البنكي بتخفيض معدل الوديعة المغلة للفائدة إلى 00%.

¹ التعليم رقم 04_05 المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

المطلب الثالث: تأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم

قام البنك المركزي بالاعتماد على مجموعة من الاصلاحات في هذا المجال والتي تعتمد على سياستين يتم تطبيقهما على مرة الأولى، وهما كما يلي:

➤ **السياسة الأولى،** تعتمد على القيام بامتصاص الكتلة النقدية الزائدة

➤ **أما السياسة الثانية،** تعتمد على رفع حجم الانتاج الداخلي

وقد قام بنك الجزائر في هذا الإطار بعدة اجراءات تستهدف في الأساس القضاء على المظاهر التضخمية في الاقتصاد ويمكن التطرق إليها كما يلي¹:

- 1- رفع نسبة الفوائد على الائتمان الممنوح وذلك بغرض خفض نسبة الطلب على القروض واللجوء الى إعادة التمويل؛
- 2- الرفع من نسبة الاحتياطات الاجبارية التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ لدى بنك الجزائر وذلك بهدف التأثير على حجم الأرصدة المعدة للاقراض، كما يهدف إلى اضعاف أو التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان،
- 3- قام بنك المركزي ولغرض مواجهة التضخم دائما على فترات متباعدة بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، بهدف التمكن من امتصاص الكتلة النقدية الزائدة خلال عمليات الصرف، نظرا لأن المحافظة على أسعار صرف للعملة الوطنية مقابل عملات أجنبية بسعر صرف غير حقيقي سوف يؤدي لأن يكون الارتفاع الزائد في قيمة العملة هو بمثابة تكلفة حقيقية تدفعها الدول التي تسعر صرف عملتها مرتفعا بصفة غير حقيقية مما يؤدي بالاقتصاد إلى تحمل تكاليف أكبر مع ازدياد عمليات الصرف والابقاء على سعر الصرف دون تخفيض؛
- 4- قام بنك الجزائر باصدار قطع ذهبية يمكن للأفراد حيازتها مقابل ايداع أموالهم بكميات كبيرة لدى المركزي، وهو ما من شأنه تقليص حجم الكتلة النقدية والقضاء على الارتفاع في الأسعار؛
- 5- تسيير السلطات النقدية لبرنامج الصرف في الجزائر عن طريق الادخار حيث تصدر سندات وكل شخص يحمل تلك السندات له حق تحويل كميات كبيرة من العملة الوطنية والتي سمحت لبنك الجزائر بامتصاص كمية كبيرة من الكتلة النقدية، كما تم التفكير في كيفية خلق مقابل للإنتاج لهذه الكتلة بالإضافة إلى أن الحكومة عملت على رفع سعر الفائدة عند الاقراض وذلك من خلال بنك الجزائر، وهذا من أجل الحد من الزيادة في معدلات التضخم الكبيرة دون التفكير في مستقبل الاستثمار في الجزائر.

إن اعتماد بنك الجزائر ومنذ التسعينات (1995) على تنظيم أنظمة احترازية للحد من تركيز المخاطر ووضع قواعد في هذا المجال بهدف تصنيف القروض وتحديد احتياطات البنوك حيث أصبحت البنوك ملومة للقيام بما يلي:

- 1- وضع مخصصات للمتطلبات أو الحسابات خارج الميزانية مثل حساب الصرف، وهو ما يؤدي إلى تشديد قيود الميزانية على البنوك وزيادة الحوافز، من أجل قيام البنوك بتعبئة المدخرات المالية وتحسين طرق تخصيص الائتمان؛
 - 2- اتخذ عدة تدابير لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي تمثلت في تعديلات قانون النقد والقرض واصدار الأوامر والقوانين المرتبطة بهيكل بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا القوانين النقدية الاخرى.
- وفي نفس الاطار وبهدف القضاء على التضخم كمظهر نجد أن كل الأهداف المعلنة من طرف بنك الجزائر خلال السنوات تستهدف في برنامجها القضاء على التضخم والحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهي أهداف

¹ عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 329

عموما لا يمكن تقييم نتائجها خلال سنة واحدة، لأن المظاهر التضخمية في ازدياد خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني في جانب السلع والخدمات باقتصاديات أخرى عبر العالم تكون أحيانا مصدر للتضخم المستورد، لذا فإن أهداف بنك الجزائر تعتبر التضخم من الأولويات التي يجب القضاء عليها بهدف تلافي التشوهات التي يطرحها في الاقتصاد.

خلاصة الفصل:

- مما سبق يظهر أن استقلالية البنك المركزي الجزائري قد أثرت بشكل إيجابي على أداء السياسة النقدية في البلاد، حيث تتيح له اتخاذ القرارات المالية والنقدية بشكل مستقل ومستنير، وتركز على تحقيق الاستقرار المالي ومكافحة التضخم. وأيضاً، تساهم هذه الاستقلالية في بناء الثقة في النظام المصرفي والاقتصاد، وتعزز الثقة في العملة المحلية وتجذب الاستثمارات.
- بوجود سياسة نقدية مستقلة، يتم تحقيق استقرار الأسعار والاقتصاد في الجزائر، ويتم تنظيم السيولة المالية والتحكم في الطلب والعرض النقدي بشكل فعال، حيث تعتبر سياسة معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري من أدوات السياسة النقدية الهامة التي يستخدمها البنك المركزي الجزائري لتحقيق أهدافه.
- باستمرار تعزيز استقلالية البنك المركزي الجزائري وتوفير البيئة الملائمة للتنفيذ الفعال للسياسة النقدية، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الجزائر وتعزيز تنميتها الاقتصادية على المدى الطويل.
- أما معدلات التضخم فقد سجل معدلات قياسية في العشرة الأخيرة من القرن العشرين ، ومع حلول القرن الواحد والعشرين حقق تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض
- كما أنه نشأ وتغلغل داخل الاقتصاد الجزائري لعدة أسباب داخلية و خارجية ، تمثلت الأسباب الداخلية في مختلف الأسباب والظواهر الناشئة عن التغيرات في تنظيم الاقتصاد الوطني وشملت الافراط في التوسع النقدي الذي كان السبب الأساسي لارتفاع معدلات التضخم للعمل على تطبيق الجزائر للبرامج التنموية ما زاد من نفقاتها، وارتفاع تكاليف الانتاج (ارتفاع كتلة الأجور) وزيادة الاستهلاك ، وزيادة النفقات العامة وعجز الموازنة ، ونمو فائض السيولة البنكية، ونمو الطلب المحلي واتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي، والتضخم الهيكلية (النمو الديمغرافي)، أما الأسباب الخارجية فقد عرف الاقتصاد الجزائري بالانفتاح والاعتماد بشكل شبه كلي على الواردات لتلبية المتطلبات والحاجيات أما الصادرات فقد تم التخصيص في تصدير المواد النفطية وشملت تغيرات سعر الصرف و تخفيض قيمة العملة، وتطور حجم المديونية واحتلال ميزان المدفوعات، والتضخم المستورد.
- أما انعكاسات التضخم فقد أثر على الوضع الاقتصادي شاملاً المتغيرات الاقتصادية الكلية شاملاً ميزان المدفوعات و الاستهلاك والادخار والاستثمار وهيكل الانتاج وعلى توزيع المداخيل، أما المجتمع الجزائري فقد نشأ عن إعادة توزيع المداخيل التي سببها التضخم ظهور الطبقة و انتشار الفساد والرشوة و الفساد وهجرة الأدمغة... الخ
- كما أن السلطات الجزائرية انتهجت عدة سياسات لمواجهة التضخم منها السياسة النقدية التي تم فيها الاعتماد على عدة أدوات مباشرة و غير مباشرة لعل أبرزها سياسة معدل إعادة الخصم ، ومعدل الاحتياطي الاجباري، وسياسة السوق المفتوحة، وتأطير القروض البنكية، و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.

الخاتمة العامة

الجامعة الإسلامية

الخاتمة العامة

حضيت السياسة النقدية بدور فعال في تحقيق النهضة الاقتصادية في عديد من الدول فقد حازت على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية العامة في النظام الاقتصادي وما حضيت به من أهمية ما هو الا استمرار للدور الذي قامت به خلال حقبات زمنية متعاقبة حيث عملت على تشخيص الأزمات و المعضلات الاقتصادية و تحديد طرق علاجها، ولعل التضخم أحد أبرز المعضلات التي حاولت السياسة النقدية التقليل من حدتها و مكافحتها للانعكاسات السلبية التي يحملها في طياته للوضع لاقتصادي والاجتماعي لدول العالم ما جعله يحوز على مكانة هامة كهدف من أهداف السياسة النقدية ، أما الحديث عن السياسة النقدية فقد صار ممكنا مع صدور قانون النقد و العرض ((90-10 المعدل و المتمم للامر (03-11) وتم استعمال أدواتها بالإضافة لسياسات أخرى و لمواجهة التضخم و تخفيف حدته الذي أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الوضع الاجتماعي لعدة أسباب داخلية وخارجية ، ولعل الشراكة الأولى لارتفاع معدلات التضخم تمثل في الانتقال نحو اقتصاد السوق الموجه ، حيث أن الهدف الأساسي للدراسة اظهر الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في مكافحة التضخم طوال ثلاثين سنة أي خلال الفترة الممتدة (1990-2020) ولتحقيق أهداف هذه الدراسة و الاحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم خطة هذا الموضوع الى ثلاثة فصول (فصلين نظريين، فصل جانب تطبيقي):

أما الفصل الأول: فقد تم التطرق فيه الى ماهية السياسة النقدية حيث تم التطرق الى مفهوم السياسة النقدية و خصائصها وأنواعها، والأهداف الأولية و الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية ، والأدوات المباشرة و الغير مباشرة للسياسة النقدية ، كما قمنا بذكر تطور السياسة النقدية عبر المدارس ، وفي الأخير تطرقنا الى التوازن النقدي وسبل اعداد السياسة النقدية .

أما الفصل لثاني: فقد شمل الجانب النظري لظاهرة التضخم تم التطرق فيه الى ماهية التضخم الذي تم فيه تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له ، على أساس خصائصه ، أنواع التضخم وفق عدة معايير ، اسباب التضخم ، آثاره الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وقياس التضخم بواسطة منحني فيلبس ثم قمنا بذكر مختلف النظريات المفسرة للتضخم حيث تطرقنا الى النظرية الكمية للنقود التي ضمت صيغتين احدهما صيغة المبادلات (معادلة فيشر) أما الأخرى فهي معادلة كامبردج للأرصدة النقدية ، ثم النظرية الكينزية ، ثم النظرية النقدية المعاصرة ، ثم النظرية الهيكلية ، كما قمنا بتعداد أدوات السياسة النقدية المباشرة و الغير مباشرة للتأثير في التضخم و الصعوبات التي تحول دون فاعلية السياسة النقدية في التأثير على التضخم . أما الفصل الثالث: فقد شمل انعكاسات التضخم و دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020) وتم التطرق فيه الى مسار تطور السياسة النقدية وأهدافها أثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ، كما تم ذكر مسار معدلات التضخم وتعداد أسباب و مصادر التضخم الداخلية و الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ، كما تم ذكر تأثير التضخم على الوضع الاقتصادي الجزائري و المجتمع الجزائري وتعدد أدوات السياسة النقدية المستعملة للتأثير على التضخم في الجزائر وتأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر (1990-2020)

- نتائج الدراسة :

الجانب النظري:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تلعب دورا هاما وذلك من خلال الهدف التي تسعى إلى تحقيقه الا وهو ضمان توازن النشاط الاقتصادي، والسعي إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدواتها المباشرة وغير المباشرة.

- للحصول على فعالية أكبر لسياسة النقدية يجب اعطاء البنك المركزي الجزائري الاستقلالية التامة، ليستطيع رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة لاقتصاد الوطني.

- يجب على السياسة النقدية ان تقوم بوضع خطة استراتيجية للعمل على تحقيق أهدافها.

- يختلف المفكرون والباحثون الاقتصاديون للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم اجتمع رأيهم انه وفي ظل الظروف الاقتصادية لا بد من وجود سياسة نقدية صحيحة تعمل على تحقيق اهداف معينة .

- تعددت تعاريف التضخم لاختلاف الأزمنة التي ظهر فيها واختلاف تفاسير النظريات الاقتصادية المختلفة التي اجتهدت في تفسيره ، إلا أنه بحسب تعاريف التضخم التي تطرقنا لها سابقا على أساس الأسباب المنشئة له وعلى أساس خصائصه و تعدد تعاريف الاقتصاديين و المفكرين كل حسب ميوله الاقتصادي ، فان تعريف التضخم بالاجماع أنه حركة تصاعدية مستمرة في المستوى العام للأسعار ، و بتعدد تعاريف التضخم تعددت معايير تصنيفه فصنف حسب معيار درجة تدخل الدولة في جهاز الأسعار (يشمل التضخم الظاهر والتضخم المكبوت والتضخم الكامن) ، وحسب معيار حدة التضخم (يشمل التضخم الجامح والتضخم الزاحف والتضخم الماشي والتضخم الراكض)، وحسب مصدر الضغط التضخمي (يشمل التضخم من جانب الطلب والتضخم عن زيادة التكاليف و التضخم بسبب الطلب والتكلفة معا والتضخم الهيكلية)، وحسب معيار تعدد القطاعات الاقتصادية (يشمل التضخم في أسواق السلع والتضخم في أسواق عوامل الانتاج)، ومن حيث درجة التشغيل في الاقتصاد (يشمل التضخم الغير حقيقي والتضخم الحقيقي)، ومن حيث العلاقات الاقتصادية الدولية (يشمل التضخم المستورد والتضخم المصدر)، أما أسبابه فتعددت بتنوع المناخ الاقتصادي وعدة أسباب أخرى لعل أبرزها ارتفاع الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي أو انخفاضه (بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثمار والتوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك وعجز الموازنة والارتفاع في معدلات الأجر وتمويل العمليات الحربية والتوقعات و الأوضاع النفسية وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل)، وأيضا التضخم الهيكلية ، اما انعكاساته فلم تشمل الجانب الاقتصادي فقد بل انتقلت الى الجانب الاجتماعي ثم السياسي

- اختلف تفسير التضخم باختلاف المكان و الزمان والتيار الفكري ، أما المدرسة الكلاسيكية فكانت سباقة بأن فسرت التضخم بالنظرية الكمية للنقد حيث ربطت التغير في الأسعار بالتغير في كمية النقود وفسرت النظرية صيغتين أولاهما صيغة المبادلات (معادلة فيشر) أما الأخرى فهي معادلة كامبردج للأرصدة النقدية ، ليظهر كينز متبنيا للنظرية الكينزية ومنتقدا للنظرية الكمية للنقد ومفسرا التضخم بارتفاع الطلب الكلي الفعال ، حيث ارجع ارتفاع الأسعار لزيادة الطلب عند استعمال كافة موارد العملية الانتاجية ، كما أضاف أن للنقد وظيفة أخرى تمثلت في أنها مخزن للقيمة ،

ليعاد احياء النظرية الكمية للنقد وادخال تعديلات عليها بواسطة النظرية النقدية المعاصرة واعتبرت أن الزيادة في كمية النقود أكثر من الزيادة في الدخل يخلق التضخم، أما النظرية الهيكلية فتتجه ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار ترجع الى اختلافات هيكلية موجودة بالاقتصاديات المتخلفة لظهور نظريات أخرى بتفسير مختلف باختلاف أزمنتها - كما أن الدول انتهجت عدة سياسات لمواجهة هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها ، ولعل أبرزها السياسة النقدية التي يتم فيها استعمال الأدوات المباشرة كسعر إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة و سياسة الاحتياطي الاجباري حيث أن هذه الأدوات تستعمل للتأثير بشكل غير مباشر على مستوى الائتمان ، وأدوات غير مباشرة كسياسة تأطير القروض والنسبة الدنيا للسيولة والودائع المشروطة من اجل الاستيراد والتنظيم الائتماني للقروض وقيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية الخاصة والتأثير والإقناع الأدبي والاعلام حيث أن هذه الأدوات تساعد الى جانب الأدوات المباشرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة الهروب من تأثير التضخم الجانب التطبيقي :

- ان الإصلاحات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي مكنتها من تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من خطورة التضخم ولو بدرجات خفيفة.

- عرفت العشرية الاخيرة من القرن العشرين معدلات مرتفعة قياسية لمعدلات التضخم حيث سجل أعلى معدل سنة 1992 وذلك للتأثر بأزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 وارتفاع الديون الخارجية و الانتقال نحو الاقتصاد الموجه والعمل على برنامج التصحيح الهيكلي وتحرير الأسعار، ومع حلول هلال القرن الواحد و العشرين عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض دام هذا التذبذب لعشرين سنة وذاك لشروع الدولة في تنفيذ المخططات التنموية من سنة 2001 الى 2014 ما زاد من نفقاتها وحقق عجزا في الموازنة وذلك للافراط في التوسع النقدي ورفع الأحمال دون أن يقابله زيادة في معدل الانتاجية ما رفع من تكاليف الانتاج ولزيادة الأحمال ما زاد عرض النقود ورفع معدل الاستهلاك لاقبال الأفراد على تلبية حاجياتهم وبذلك ارتفع المستوى العام للطلب الكلي ، ولنمو فائض السيولة النيكية وفتح الائتمان للأفراد ما ساعد على ضخ الاموال داخل الاقتصاد ما رفع من المستوى العام للطلب الكلي ، ولنمو الطلب الكلي ونقص كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم قدرة على تلبية الطلب المتصاعد ، ولنمو الكثافة السكانية ما رفع من مستوى الطلب الكلي وزاد من نفقاتها لمحاولة تأهيل مناطق الضل بالمرافق الضرورية لمنع النزوح نحو المدن الكبرى، ولخفيض قيمة العملة عملا ببرنامج صندوق النقد الدولي، ونتيجة للتخصص في تصدير المواد النفطية والاعتماد عليها في جذب العملة الصعبة حيث تتصف أسعارها بعدم الثبات لتحكم عوامل خارجية فيها ما جعل الاقتصاد الجزائري يتأرجح يتأرجحها ، وللاعتماد على الواردات لتلبية المستوى العام للطلب الكلي ، ولعقلية المستهلك الجزائري وتفضيله للمنتجات الأجنبية ، ولتأثر الوضع الاقتصادي بالأزمات العالمية منها أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية وأزمة انهيار أسعار المواد النفطية والازمة الصحية كوفيد

- كما أثرت التضخم على الوضع الاقتصادي بأن أعاد هيكلة هيكل الانتاج ووجه الاستثمار ورؤوس الأموال نحو المواد الاستهلاكية ذات الربح السريع و قطاع الخدمات وتم اهمال الصناعات الثقيلة ، كما زاد من معدلات الاستهلاك وخفض من معدلات الادخار، وأعاد توزيع الدخول بأن أثر بالإيجاب على فئة المداخيل المتغيرة و زاد من أرباحهم

ورفع من مداخيلهم ،أما فئة أصحاب الدخل الثابت فزاد من مداخيلهم بأقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار،أما أثره على ميزان المدفوعات فقد سبب عجز في الميزان التجاري وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك ما جعل المستوى العام للطلب الكلي يتصاعد ووبهذا تقوم الدولة بالزيادة في الواردات أكثر من ما يتم تصديره،أما البعد الاجتماعي فقد أعاد توزيع الثروة وساعد على ظهور الطبقة وانتشار الافات الاجتماعية وهجرة الكفاءات نحو الخارج .

- تقوم الجزائر بتطبيق السياسة النقدية وذلك من خلال أدواتها الغير المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية كالتمضخم وذلك راجع إلى عدم فعالية الادوات المباشرة نتيجة عدم تداول الأوراق النقدية بسرعة وفي ظل العديد من الازمات في النظام المصرفي على رأسها ازمة بنك خليفة .

3- نتائج اختبار الفرضيات :

صحة الفرضية الرئيسية القائلة أن السياسة النقدية تؤثر بشكل نسبي على معدلات التضخم باستخدام أدواتها النقدية الغير مباشرة بالإضافة للأدوات الحديثة و ذلك أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة التأثير بعدة عوامل داخلية و خارجية وليس يتأثر أدوات السياسة النقدية و أن السياسة المالية مستعملة بكثرة من طرف السلطات الجزائرية أكثر من السياسة النقدية أما عن أدواتها فقد استعملت السلطات النقدية الأدوات الغير مباشرة لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة و عدم تداول الأوراق النقدية بسرعة

- صحة الفرضية القائلة أن فاعلية السياسة النقدية تكمن في استقلالية السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي في اتخاذ القرارات واستعمال الأدوات المناسبة للتأثير على الوضع الاقتصادي بدون تدخل الهيئات السياسية في اتخاذ القرارات ، ذلك أن البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخولة بتحديد أدوات السياسة النقدية وأهدافها واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية

-صحة الفرضية القائلة ان اهم الأسباب التي تؤثر على اقتصاد الدول هو التضخم حيث انه يلعب دورا سلبيا ويؤثر بدرجات متفاوتة على كل من المستثمر و المستهلك ، اذ يظهر أن للتضخم دورا سلبيا في اقتصاد الدول اذ انه يؤثر على جل النشاطات الاقتصادية لا سيم على المستثمرين و المستهلكين

-صحة الفرضية القائلة أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر للحد من خطورة ظاهرة التضخم تتمثل في الأدوات الغير مباشرة لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة و عدم تداول الأوراق النقدية بسرعة بالإضافة الى أدوات حديثة أخرى كتسهيله الودائع المغلة للفائدة

4-اقتراحات :

مما توصلنا اليه خلال دراستنا ارتأينا تقديم بعض الحلول التي قد تساعد في مواجهة و تخفيف حدة معدلات التضخم ، نذكر منها :

-محاولة اصلاح سلم الأجور والرواتب بما يتوافق مع الحماو الانتاجي

-توجيه الاستثمار نحو القطاعي الفلاحي و الزراعي والصناعي في محاولة لتلبية الطلب المحلي

-محاولة التحكم أو التقليل من نفقات الواردات

- محاولة تحسين جودة المنتجات المحلية لكسب ثقة المستهلك الجزائري
- استصلاح الأراضي الصحراوية وتحويلها لمناطق زراعية ووضع مخططات لاستغلال الطاقات المتجددة
- تهيئة المناخ الاستثمار للاجانب وسن قوانين تساعد و تسهل الاستثمار
- بما أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعر المواد النفطية فعلى السلطات البحث على بدائل لتنويع الصادرات و جذب العملة الصعبة

-محاولة تطوير السوق النقدية لاستعمال الأدوات المباشرة

5- افاق الدراسة :

- موضوع السياسة النقدية و التضخم موضوع شائك وبحر من المعلومات كلما تعمقت جذبك العمق ولهذا فاننا نقترح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لدراستنا نذكر منها:
- الصعوبات التي تحول دون تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة
 - اشكالية التضخم الهيكلي في الجزائر
 - اشكالية اعادة توزيع الدخل والأثار المترتبة عنه
 - اشكالية تطوير القطاعات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013
- 2- إسماعيل عبد الرحمن وحري محمد موسى عريقات مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1 دار وائل للنشر، عمان، الأردن 1999
- 3- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط2 2008
- 4- الحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان عبد المجيد قدي، 2010.
- 5- السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
- 7- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي دار المنهل اللبناني، لبنان، ط(2)، 2009
- 8- يسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010
- 9- بن علي بلعوز محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية 2004
- 10- حسين فهمي كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي، المعهد العربي الاسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 63، جدة، السعودية، 2006
- 11- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007
- 12- جمال جريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2002
- 13- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- 14- حياة عمر البرهماتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الاسلامي ط(1)، دار القلم، دمشق، 2011
- 15- حباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013
- 16- حباية عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2016،
- 17- خضر عباس عطوان وآخرون السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة سياسة استهداف التضخم 2015
- 18- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006

- 19- زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- 20- زاهر عبد الرحيم عاطف، ادارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط(1)، 2009
- 21- زينب حسين عوض الله اسامة الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
- 22- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العسوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، لبنان، 2007، لمية للنشر والتوزيع.
- 23- صالح محمد القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- 24- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم الأهداف الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط(1)، 2005،
- 25- ضياء مجيد الموساوي الاقتصاد النقدي (قواعد -أنظمة-نظريات-سياسات -مؤسسات نقدية) دار الفكر الجزائر 1993
- 26- طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط، (1) 2010
- 27- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007،
- 29- عبد المنعم سيد عبي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حاد للنشر والتوزيع، 2004،
- 30- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- 31- عبد الناصر العبادي وعبد الحليم كراجة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000،
- 32- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1999
- 33- علاء الدين عادل الرفاتي ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 30، العدد 89، 2008
- 34- علي بن قدور، محمد يبري، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، الأردن، 2018،

- 35- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000
- 36- فريدة عزاز بوعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 37- فؤاد هاشم اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969،
- 38- كريم منصر، الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)، دار اليازوري، الأردن، 2020.
- 39- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002،
- 40- مجدي علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004،
- 41- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000
- 42- محمد سلامي، اختبار عالقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر
- 43- محمد غزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 2002
- 44- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- 45- محمد يونس، عبد الكريم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003،
- 46- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2007،
- 47- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010،
- 48- منير اسماعيل او اشاور وأحمد عبد المهدي مساعدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،
- 49- نبيل الروبي، "نظرية التضخم"، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 50- ناظم محمد ثوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1995.
- 51- ناظم محمد نوري الشميري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007،
- 52- هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين، يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009
- 53- هيفاء غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010،
- 54- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق المبادئ الاقتصاد الاسلامي ط1 دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن 2011

المجلات

- 1- أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقلة، العدد 7، 2015، 33
- 2- أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة 1970-2013، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2015
- 3- أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة بسكرة الجزائر 2019
- 4- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، 1999
- 5- بسمه وجباري، فعالية استهداف التضخم في ادارة السياسة النقدية، الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2014
- 6- بن البار وبن السيلت، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم خلال الفترة 1990_2014، مجلة الاقتصاد والمالية، 2015.
- 7- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (العدد 16، جامعة بسكرة، 2014)
- 8- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري
- 9- ثريا الخرزجي، تقييم كفاءة وأداء السياسة النقدية في العراق ما بين (1980-2003)، بحث منشور، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، كانون الأول، 2007،
- 10- حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد 01، المركز الجامعي ميله، الجزائر، جوان، 2019.
- 11- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013
- 12- سمير حفاسي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة ادارة الأعمال والدراسات القياسية، مجلد (06)، عدد (02)، 2020
- 13- شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر 2000-2015، مجلة البصائر الاقتصادية، 2017
- 14- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001
- 15- شيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1996.2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، الجامعة العراقية، 2016
- 16- صباح نوري عباس أثر التضخم على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث

- تطبيقي) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد (17) كلية بغداد 2008.
- 17- عبد العظيم الشكري إثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق 1991-2010 (دراسة قياسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، جامعة القادسية، 2013،
- 18- عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012 SVAR، مجلة الباحث العدد 14، 2014،
- 19- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1990-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة، 2014،
- 21- فارس هباش دراسة تحليلية للعلاقة والاثار المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992 2001، 2002-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 14، 2014
- 22- كمال عبد حامد ال زيارة، حكمت هبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 10، العدد 12، 2012،
- 23- لامية بوشارب، دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 10، العدد 3، سبتمبر، 2019
- 24- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والعرض 90/10، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011،
- 25- دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2015،
- 26- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014
- 27- مروان حايد، تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) مقارنة نماذج SVAR باستخدام برنامج Eviews، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس المدية المجلد 01، العدد 10، سبتمبر 2018،
- 28- موسي آسية، بورحلة زهرة، قдал زين الدين، دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الرسمي، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة عبد الحق بن حمودة -جيجل، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020،
- 29- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، "أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، جوان 2009، ص 12
- الرسائل والأطروحات
- 1- اسماء مخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة 2016/2017
- 2- إيمان بن زروق، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

- اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ب اتنة 1، 2020-2021
- 3- السعيد هتهات النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسدي مرياح ورقلة 2020-2021
- 4- بلحواس محمد، السياسة النقدية وتأثيرها على منطقة البورو، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، عنابة، 2013-2014
- 5- بلكبير عز الدين، السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017-2018
- 6- بن البار احمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة قياسية تحليلية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016/2017
- 7- تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006
- 8- حدادي عبد اللطيف، دور السياسة والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000 - 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016 - 2017،
- 9- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- 10- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008
- 11- سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1.
- 12- سوسن بركاني، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019
- 13- صالح مفتاح، السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، بلعباس، 2016-2017.
- 14- عبد الجليل شليق استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012
- 15- عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك،

جامعة الجزائر، 2006/2005.

16- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2003

17- ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، بليدة، 2016-2015.

18- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990-2004) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005

19- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2011

20- يقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2014.

منشورات المؤسسات والوثائق

1- الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 1-الديموغرافيا

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_Demographie1962_2020Ar.pdf

2- الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 3-الاجور

- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3_Saire1962_2020Ar.pdf

3 - الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 4-الارقام الاستدلالية للأسعار

- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

4- الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 10-التجارة الخارجية

- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf

5- الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 12-المالية العمومية

- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf

6- الديوان الوطني للإحصائيات -فصل 14-المحاسبة الوطنية

– https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

التقارير

1- التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2020ar.pdf>

2- التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2019ar.pdf>

3- التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>

4- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، الجزائر أبريل 1998

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع التقرير حول: "اصلاح المنظومة المصرفية" الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

القرارات والقوانين والمراسيم

1- التعليم رقم 04_05 المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع

2- المواد 13-14 من النظام رقم: 09-02 المؤرخ في 26/05/2009 الذي يتعلق بالنقد والقرض

3- بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، عبر الموقع

<https://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

4- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 افريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ 14 افريل 1990

الملتقيات، الندوات

1- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24 و 25 أبريل 2006،

2- رحمان موسى، مسمش نجا، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، مداخلة للملتقى الوطني

حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات الجزائر، المركز الجامعي بجيجل، يومي 06-2005/06/07.

3- مقيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007

4- نورالدين بوعنان، صبري مقيمح، أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، يومي 10، 09 نوفمبر 2010، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر،

المواقع الالكترونية

معطيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2020&locations=DZ&most_recent_year_desc=true&start=1990&view=chart

المراجع باللغة الأجنبية

Les livres :

- 1- Abdelhake Lamiri, théories économiques et crises contemporaines, office des publications universitaires, Alger, 1994.
- 2-Azza Souad, « Macroéconomie », université virtuelle de Tunis, 2006,
- 3-Bou Taleb kouider, politique des salaires : fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne, (l'office des publications universitaires, Alger, 2013
- 4-Christian Ottavj, monnaie et financement de l'économie, hachette, paris, 2010.
- 5-Elyas Salah, Yagoub Mohamed, Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie : 1998-2013,, les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013
- 6-Flouzat Denise, "Economie contemporaine (Les Phénomène monétaire Gregory N Mankiw, Macroéconomie, 3 ème édition, Boeck université, paris, 2003)", 2ème édition, PUF, Paris, 1991

7– Hamid Bali, inflation et mal developpement en Algerie, office des publication universitaires, Alger, 1993.

8–Nicolas Guerrero, 60 mécanismes microéconomiques et macroéconomiques en fiches, ellipses édition marketing, Paris, 2013.

9–Thierry Tacheix, l'essentiel de la macroéconomie 7 eme édition, Gualino Editeur, France, 2014

Des articles :

1–Owolabi Usman, Arulogun Olaleye Ola, The effectiveness of inflation control on economic growth in Nigeria, Research Journal in Organizational Psychology and Educational Studies, V3, N 2, 2014

2–Tahar Hamamda, Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, revus de sciences humaines, n°21, 2004,

3–William A. Allen, " Implementing Monetary Policy, Issued by the Centre for Central Banking Studies", Bank of England, London, July 2004,

Thèses et mémoires :

1– Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014

Rapports :

1–Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009

2–Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, Rapport 2010.

3–Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012

4–Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2013.

5–BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE –
SERIES RETROSPECTIVES – STATISTIQUES MONETAIRES 1964
– 2020 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 –

2020-[https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf)

[content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf)

6-BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE -
SERIES RETROSPECTIVES - STATISTIQUES MONETAIRES 1964
- 2020 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 -
2020.

7- Extrait du rapport du « C.N.E.S » sur la réforme du système bancaire et
financier, 16ème session plénière du 2/11/2000.

8- LA Banque Mondiale, Taux de change officiel (unités de devises locales
par \$ US, moyenne pour la période) - Algeria,

[https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?end=2020](https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?end=2020&locations=DZ&start=1990)
[&locations=DZ&start=1990](https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?end=2020&locations=DZ&start=1990)

9- LA Banque Mondial-Stocks de la dette extérieure, total (Dette en cours
et décaissée, \$ US courants) - Algeria- https :

[//donnees.banquemondiale.org/indicateur/DT.DOD.DECT.CD ?end=2020](https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=DZ&start=1990)
[&locations=DZ&start=1990](https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=DZ&start=1990)

10-RAPPORT 2004 EVOLUTION ECONOMIQUE ET
MONETAIRE EN ALGERIE-[https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2004.pdf)
[content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2004.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2004.pdf)

11-RAPPORT 2005 EVOLUTION ECONOMIQUE ET
MONETAIRE EN ALGERIE-[https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2005.pdf)
[content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2005.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2005.pdf)

12-RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET
MONETAIRE EN ALGERIE-[https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2008.pdf)
[content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2008.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2008.pdf)

13-RAPPORT 2009 EVOLUTION ECONOMIQUE ET
MONETAIRE EN ALGERIE-[https://www.bank-of-algeria.dz/wp-](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2009.pdf)
[content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2009.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2009.pdf)

14- RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET

MONETAIRE EN ALGERIE, <https://www.bank-of-algeria.dz/Rapport-Annuel-BA-2014.pdf>

15-RAPPORT ANNUEL 2015 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2015.pdf>

16-RAPPORT ANNUEL 2016 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2016>

17-RAPPORT ANNUEL 2017 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE-<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2017.pdf>

Décisions, lois, décrets :

1-Articles 14,15 de l'ordonnance N° 3-11 du 26 Aout 2003, relative à la monnaie et au crédit.

2-Articles 19, 58, 59 de T'ordonnance N°03-11 du 26 aout 2003.

3-Article 10 de l'ordonnance N°03-11 du 26 Aout 2003.

4-Articles 36,37. de l'ordonnance N° 03-11- du 26 aout 2003.

5-Article 36 de l'ordonnance N°03-11 du 26 Aout 2003.

6-Article 63 de l'ordonnance N° 03-11 du 26 Aout 2003.

7-L'ordonnance N° :03-11 du 26 Aout 2003 relative à la monnaie et au crédit

Sites Internet :

1-World Bank

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2020&locations=DZ&start=1990>.